أثر الزمن
في
القضية النحوية

إعداد الدكتورة /

أمال أحمد السيد عامر

مدرس بقسم اللغويات

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج

مـــــقدمـــــة البـــــــحث

الحمد لله ربِّ العالمين الأوَّل بلا بداية ، فقد سبق وجوده الوجود ، والآخِر بلا نهاية ولا حدود ، فلا يشمله زمن ولا يمر به حدث ، ولا يحيط به مكان ، فهو خالق الزمن والحدث والمكان ، والصلاة والسلام على خير مَن نطق بلسانٍ عربيّ مبين سيدنا محمد النبي العربي الأمين ، لا يُعْلم منذ بدء الزمن مَن هو خير منه ، ولن يأتي على مر الزمن بعده مَن هو أفضل منه ، وعلى آله وصحبه وسلم .

وبـــعـــد :

فإنَّ أشرف العلوم التي يعمل الباحثون فيها علوم اللغة العربية ، تلك اللغة المحكمة الدقيقة التي تهتم بالمحافظة على المعنى مع صحة التركيب ، فهي لغة القرآن الكريم ، والمعجزة الخالدة للنبي العظيم ﷺ ومصدر العربية الأسمى وآيتها العظمى.

ومن أهم خصائص اللغة العربية هو المعنى ، فجل ما يرغب فيه المتكلم وضوح المعنى وسلامة اللفظ ، ومما يؤثر في المعنى ويؤثر في اللفظ (الزمن) ، وحوله كان موضوع هذا البحث :

أثر الزمن في القضية النحوية .

دراسة الزمن من الموضوعات التي هداني الله إليها لما يكتنفه من أسرار ليست في الكون فحسب بل أيضًا فيما نتعلم أو نعلم من قضايا النحو مجال تخصصي.

فكما يؤثر في حياتنا نحن الأحياء إذ هو الذي يحتوي الأحداث ويشملها ، وكما قالوا لكل أيام أحكامها ، فإنَّ الزمن في النحو لا يبعد كثيرًا

عن هذه المقولة فقد يُؤثر في الحكم النحوي بإعطاء حكم إعرابي لم يكن يحق له لولا الزمن ، أو منعه من حكم كان معترضًا له لولا الزمن ، أو يكون الزمن شرطًا لإعطاء أو منع حكم وهكذا مما يظهر في البحث.

فأثر عامل الزمن في حياتنا ظاهر وواضح وما عليَّ هنا إلَّا إبراز أثره في القاعدة النحوية ، فما اللغة التي ننطق بها إلَّا تعبير عمَّا نعيشه أو نراه أو نسمعه من أحداث ، وهو مرتبط ارتباطًا عظيمًا مع الحدث فالحدث قد يكون منتظر في المستقبل ، ثم يأتي فيصير حالًا واقعًا ثم يمضي فيصير في طي الزمن المنتهي الماضي.

وكان سبب اختياري لهذا الموضوع ما يلي:

١- محاولة الوقوف على أثر الزمن في الحكم النحوي وفي معنى الجملة وتركيبها.

٢- أنَّه عامل غير ملفوظ به بل يستدل عليه بصيغته ، أو الأداة المتقدمة على الفعل ، أو سياق الكلام .

٣- أنَّ أثر عامل الزمن عظيم فهو يشمل أغلب أبواب النحو.

٤- أنَّ أثر الزمن متنوع ما بين إقرار حكم نحوي ، أو تحديد معنى جملة ، ويكون الزمن شرطًا في قبول حكم أو رفضه.

٥- أنَّ الزمن ذاته قد يتأثر بعوامل لفظية وهى الأدوات الداخلة على الفعل أو ظروف محددة للزمن كأمس وغدًا والآن كما يتأثر أيضًا بعوامل معنوية كدلالة وسياق الكلام قبله وبعده .

٦- أنَّ الزمن قد يتأثر ويظهر التأثر عبر وجوه عدة كأن يعبر بصيغة فعل عن زمن غير ما وضعت له ، أو يتأثر في حدوده فيقرب ، أو يبعد ، أو يمتد ويقصر ، وذلك كله وفق عوامل لفظية أو معنوية .

٧- أنَّ فهم الزمن الظاهر والزمن المراد وفهم حدوده يستلزم فطنة من القارئ وبصيرة ممن يعمل في البحث فكثيرًا ما يختلف النحويون أنفسهم في تحديد الزمن المراد في الجملة.

لكل هذا اخترت أن يكون البحث في الزمن وأثره في القضية النحوية ، وقد اتبعت فيه المنهج الاستقرائي حيث تتبعت فيه القضايا ذات الصلة بموضوع البحث في جميع أبواب النحو ، ثم قمت بإبراز عامل الزمن في مسائل متفرعة عن القضية النحوية ، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في:

مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة وفهارس للمصادر والمراجع.

أولاً : المقدمة: تحدثت فيها بعد حمد الله والثناء عليه عن أهمية البحث ، ودواعي اختياره ومنهجه ، والخطة التي سرت عليها.

ثانياً : التمهيد وهو بعنوان : نظرة النحويين للزمن .

ثالثاً : الفصل الأول وهو بعنوان : الزمن مفهومه وحدوده وأدلته ، ويشمل ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الزمن الفعلي ، تعريفه ، ودلالته ، وأقسامه.

المبحث الثاني : حدود الزمن .

المبحث الثالث : أدلة الزمن .

رابعاً : الفصل الثاني وهو بعنوان : أثر الزمن في القضية النحوية ، وقد رتبته وفقاً لأبواب ابن مالك.

خامساً: الخاتمة وقد ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

سادساً: فهرس المصادر والمراجع.

التمـــهيـــــد

نظرة النحويين للزمن

يجدر بي هنا بيان أمرين:

الأول : تعريف الزمن في المعجم العربي.

الثاني : مفهوم الزمن في نظر النحويين.

أولاً : **تعريف الزمن في المعجم العربي** :

الزمن في المعجم العربي يطلق على قليل الوقت وكثيره ، ويطلق أيضاً على العصر، ويجمع على أزمن وأزمان وأزمنة ، ويُقال فيه أيضاً الزمان[١] ، ويُعبَّر عن الشديد بزمن زامن.

ويقال أيضاً : أزمن الشيء أي : طال عليه الزمان ، وأزمن بالمكان أي : أقام به.

والدهر والزَّمان : اسمان لشيء واحد في المعنى والإطلاق ، والدهر عند العرب يقع على وقت الزمان من الأزمنة ، وعلى مدة الدنيا[٢].

والزمن يطلق على الفصل من فصول السنة ، وعلى مدة ولاية الرجل ، وما أشبهه .

وفي الحديث[٣] "إذا تقاربَ الزمانُ لم تَكَدْ رُؤيَا المُؤمن تَكذبُ"،

---

(١) لسان العرب لابن منظور (زمن) ٣ /١٨٦٧، ط – دار المعارف.

(٢) المرجع السابق (زمن) ج٣ ص١٨٦٧.

(٣) الحديث في صحيح البخاري باب القيد في المنام ٦٦١٤، وفي صحيح مسلم ١٠٤٦، وينظر: لسان العرب مادة (زمن)

ويطلق الزمان على جميع الدهر وأيضًا على بعضه[١].

مما سبق يتضح أنَّ الزمن والزمان اسمان لشيء واحد ، والذى يفهم مما سبق أنَّ قليل الزمن وكثيره سواء في التعبير، وقد يطلق الزمن والزمان على الدهر كله أو جزء صغير منه ، وفى القاموس المحيط[٢] : (الزمن محركة وكسحاب العصر : اسمان لقليل الوقت وكثيره) ، وإذا قيل : أزمن فلان أي : أتى عليه الزمان[٣].

وعن عامله جاء في مختار الصحاح : (عامله مزامنة من الزمن ، كما يقال مشاهرة من الشهر .)[٤]

ويقال على المبتلى : زَمِن ، وزمن من باب سلم .

مما سبق يتضح أنَّ الزمن يعبر عنه تارة بالزمن وتارة بالزمان ، وهو عندهم المدة من الوقت القصير أو الطويل ، وهو الدهر أيضًا ، فإذا قيل : جاء من زمن ، فلا يمكن استيضاح ما إذا كان مقدار ذلك ساعة أم ساعات ، وسواء كان أكثر من ذلك أم أقل ؛ لأن اللغات الإنسانية ومنها لغتنا العربية تعمد لوضع القرائن المادية المعنوية الخاضعة للحس الجمعي للقوم فالقرينة المادية في الركن الزمني ، كاستخدام لفظ يحدد الزمن نحو : (يحضرُ خالدٌ غدًا) ، فالظرف غدًا مرادف للمستقبل القريب ، فهو قرينة لفظية مادية ، وكذلك القرينة المعنوية من نحو :(قام زيدٌ) حيث إنَّ القيام فعل دائم التكرار لا مع زيد وحده بل مع كل إنسان فهو حادث في كل

(١) لسان العرب مادة (زمن).

(٢) للفيروز أبادى ، المجلد الرابع ص٢٣٢، مادة (زمن)، ط – دار الحديث ، القاهرة.

(٣) القاموس المحيط، المجلد الرابع، ص٢٣٢.

(٤) مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي، مادة (زمن).

زمان ، فسياقه الزمني يفترض الماضي القريب إذ يستحيل أن يخبر المتكلمُ السامعَ بشيء دائم وإنَّما يقصد أنَّه في زمن قريب قد مضى.

ثانياً: مفهوم الزمن عند النحويين:

في بداية الأمر أريد أن أوضح هنا أن الزمن والاستفاضة فيه من قبل النحويين لم يكن أمرًا مطروحًا بكثرة ، بل إن قليلاً من النحويين الذين تطرقوا له في عجالة خوفًا من تشتيت ذهن المتعلم في قضايا رأوها معنوية أثيرت في كتب الفلاسفة لا في مجالنا، وذلك أن تعلم القواعد هو تعليم الناس اللغة العربية لا إرهاقهم بمسائل ينظر إليها القارئ بصعوبة ، لذا عمد علماء العربية حين وضعوا أصولها إلى تقنين القاعدة بغض النظر عن المدلولات الأخرى.

ولكن لما كانت القواعد أصلاً تقوم على تحديد الكفاية في اللغة كان موضوع دراسة الزمن أمرًا مهماً لا يقل أهمية عن سائر الموضوعات حتى نعرف لغتنا جيدًا وجميع ما يؤثر في القاعدة جيدًا.

وقد أدلى سيبويه بدلوه في هذا الموضوع على الرغم من اقتصاره في بيان الزمن في الكتاب على القسمة الثلاثية ، فقال : (وأمَّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع ، فأمَّا بناء ما مضى فـ(ذهب ، وسمع ، ومكث ، وحمد) ، وأمَّا بناء ما لم يقع فإنَّ قولك آمرًا : (اذهب واقتل واضرب) ومخبرًا (يذهب ويضرب ويقتل) وذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن .)[1]

(١) الكتاب لسيبويه ج١ ص١٢

ظهر مما سبق من كلام سيبويه في نظرته للزمن أنَّ الزمن ثلاث : ماضٍ عبر عنه بحدث الاسم المبني لما مضى ، ومستقبل وعبر عنه بالمبني لما يكون ولم يقع ، وحال وعبر عنه بالمبني لما هو كائن ولم ينقطع .

وإذا كان سيبويه في معرض الاستشهاد نراه أدخل الأمر إذا أريد به الإنشاء في المستقبل ، وأدخل المضارع إذا أريد به الخبر في المستقبل فجعل الفعلين الأمر والمضارع شريكين في المستقبل .

أمَّا المبرد فقد وضَّح مفهوم الزمن مقارناً بينه وبين المكان فقال : (والزمان خاصة وعامة يتصل به الفعل ، وذلك أنَّ الفعل إنَّما بني لما مضى من الزمان ، وما لم يمض فإذا قلت : ذهب علم أنَّ هذا فيما مضى من الزمان ، وإذا قلت : هو يأكل جاز أن تعنى ما هو فيه ، وجاز أن تريد هو يأكل غدًا.

والمكان لا يكون فيه مثل ذلك ، فالفعل ينقضي كالزمان ؛ لأن الزمان مرور الأيام والليالي فالفعل على سننه يمضي بمضيه وليست الأمكنة كذلك إنما هي جثث ثابتة تفصل بينها بالعين ، وتعرف بعضها من بعض كما تعرف زيدًا من عمرو.)[1]

من هذا الكلام السابق للمبرد يتضح أنَّ نظرته كانت للزمان على حقيقته كما ينظر إليها غير اللغويين ، وقد ربط بين حقيقة الزمن وأنَّه مرور للأيام والليالي وبين الفعل ، فإذا مضى الزمن كان الفعل أيضًا ماضياً مفرقاً بينه وبين المكان الثابت الذى يشاهد بالعين كما تشاهد

(١) المقتضب للمبرد ج٢ ص٢٧٤.

الأشخاص بالعين أيضًا.

كما وضَّح أنَّ الفعل دال على الزمن بصيغته فإذا قلنا : ذهب ، علم أنَّ زمن الذهاب قد مضى ، وإذا قلنا: سيذهب ، علم أنَّه لم يأت بعد ، وإذا قلنا : هو يأكل ، علم أنَّ الحدث إمَّا أن يكون فاعله قائم به في الحال أو سيكون فيما بعد.

أمَّا ابن جنى فقد نظر للزمن نظرة لغوية ولم تكن نظرته له نحوية خالصة فقد نظر إلى حقيقة الزمن فقال:(إنَّ الدهر إنَّما هو مرور الليل والنهار وتصرّم أجزائهما فكلَّما مضى جزء منه خلفه جزء آخر يكون عوضًا منه ،فالوقت الكائن الثاني غير الوقت الماضي الأول)[1]

بينما عارضه العكبري ، فهو يرى أنَّ الزمان هو الليل والنهار فمرورهما غيرهما فلا أحد يقول إنَّ الليل والنهار ليس بزمان بل إنَّ الليل والنهار هو مرور الفلك وحركاته وهو الزمن أيضاً. [2]

من خلال ما سبق ومن خلال القضايا المتناثرة في كتب النحو نجد أنَّ أكثر نظرة النحويين لهذا العنصر المهم في الجملة العربية والمؤثر تأثيرًا في سير القضية النحوية لفظًا ومعنى كانت نظرة غير مدققة أو بعيدة .

فإنَّ أغلب ما قرأت في هذا الموضوع كان يدور حول تعريف النحويين للأفعال الثلاثة : الماضي والمضارع والأمر، أي أنَّهم يذكرون التقسيم الفعلي للزمن ، ولست أغالى إذا قلت ذلك فهم لم يلجأوا إلى تقسيم

---

(١) الخصائص لابن جني ج١ ص٣٢٩.

(٢) المتبع في شرح اللمع للعكبري ١/ ٣٢٣ وانظر شرح اللمع للثمانيني ص ١١١ والواسطي في شرح اللمع ص ٧٦ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤١

الزمن بل إلى تقسيم الفعل حتى يعبروا بذلك إلى بيان أركان الجملة .

هذا ولم تعدم الكتب بعضاً مما يتعلق بالزمن ولكنَّهم تناولوها عرضاً كترتيب الأزمنة وأيُّهما أسبق من الآخر كما تناولوا بالنظرة ذاتها بعض الأدوات التي تقرب الزمن كتقريب (قد) للفعل الماضي من الحال ، كما تناولوا من غير إطالة الأدوات التي تفيد تراخى الزمن كـ(سوف) فهي للزمن الأبعد من الذى تفيده السين ، وهكذا مما له علاقة وثيقة بالزمن كحدود الزمن ، اتساعه ، وضيقه ، قربه وبعده ، ولكن للحق قد أوضحوا وأطالوا الحديث عن الأدوات المخلصة للأزمنة.

كما تناولوا باستفاضة تداخل الأزمنة من خلال دراستهم للعوامل المؤثرة في ذلك لفظاً ومعنى أو من خلال السياق ، وكثيرًا ما بدر إلى ذهني أن أسأل هل كل هذا الكم من العلم الغزير، وكل هذه المؤلفات القيمة التي يجد فيها كل باحث ما يريد ويزيد لا أجد فيه القدر الكافي الوافي في موضوع الزمن مع ما للزمن من أهمية كبيرة مؤثرة في الجملة العربية ؟ ولكن سرعان ما تتبادر لي الإجابة وهى أنَّهم لم يريدوا أن يدخلوا على ذهن القارئ ما فيه إرهاق له وتصعيب لأمره في فهم القضايا النحوية فاكتفوا بما يجعل القارئ أو يجعل حديثه علم بالعربية يعثر على مبتغاه في كتب النحو دون أن يدخلوه في قضايا تبدو لغير المتخصصين كأنَّها قضايا فلسفية.

ولكن سرعان ما تساءلت عن أمر آخر حيث إنَّني أجدهم يطيلوا الكلام في الحذف والتقدير والتأويل والتقديم والتأخير مما يرهق الذهن نظراً للحاجة الملحة إلى مثل هذه القضايا دون نظر أو خوف من تشتيت أو تصعيب .

كما أنَّني لم أقتنع بأنَّ الزمن غير مؤثر في القضية النحوية أو

القاعدة ، حتى يغفل الحديث عنه أو عدم الشرح والتوضيح له ، وذلك لأنَّه ومن خلال البحث اتضح لي عمق تأثير الزمن في القاعدة النحوية في أغلب أبواب النحو على ما سيأتي إن شاء الله لاحقًا.

وبعد هذه الإطالة لمدى اهتمام النحويين بدراسة الزمن وعدم اهتمامهم ، سأذكر بعضًا ممن عرض من النحويين في كتبهم بالإضافة إلى ما سبق ذكره.

من هؤلاء الزجاجي الذي أفاض في تعريف الفعل من حيث زمنه ، وقام بترتيب الأزمنة وفقاً لوجهته ، وللحق فإنَّه من أكثر النحويين تعمقاً في هذا الأمر ، وقد رتب الفعل على ما سيأتي من حيث الزمن إلى فعل مستقبل ، فهو أسبق الأفعال عنده يليه الحال ، ثم الماضي ، كما أنَّه أجاد في تعريف الفعل مبرزاً ذلك من ناحية عقلية في وجهة نظري تقنع القارئ ، فقد ذكر أنَّ الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين ، وأنَّ هذه الحركة لا تبقى لوقتين فلا يوجد فعل دائم خلافاً للكوفيين ، وقد قصر الفعل على الماضي والمستقبل ، أمَّا الحال فهو ينضم إمَّا إلى الماضي وإمَّا إلى المستقبل .[1]

ومن هؤلاء ؛ العكبري فهو يرى أنَّ الفعل يدل على المصدر بحروفه ، ويدل على الزمان بحركاته ، فعبر العكبري بالمصدر عن الحدث وهو جزء مما يدل عليه الفعل ؛ لأنَّ المصدر ما دل على حدث فقط قال : (إنَّ الفعل يدل على المصدر بحروفه ، وعلى الزمان بحركاته والحروف أصل فهي أقوى من الحركات مثاله : ضَرْب يدل على الحدث وحده فإذا

([1]) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٨٥ , ٨٦ وانظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ص ١ , ٢

قلت : ضَرَب فحركت الراء دل على الزمان أيضًا بالحركة.)[١]

وعلل العكبري اختصاص (قد) بالدخول على الفعل ؛ لأنَّها تقرب الماضي من زمن الحال وتدل على تقليل المستقبل قال :(ومن هنا تختص بالفعل ؛ لأنَّ التقريب في الزمان من خواص الفعل .)[٢]

ولم يبالغ العكبري حينما ذكر أنَّ السبب في اشتقاق الفعل هو الدلالة على الزمان حيث قال : (اعلم أنَّ الفعل مشتق من المصدر على ما تراه في بابه والغرض من اشتقاق الفعل من المصدر شيئان:

أحدهما : الدلالة على زمن الحدث المعين إذ ليس في المصدر دلالة عليه ، ألا ترى أنَّ قولك (ضَرْب) لا يدل على زمان ماضٍ ولا مستقبل فضرب ويضرب يدلان عليهما.

والثاني : إسناد الفعل إلى فاعل معين ألا ترى أنَّ الضرب والقتل غير مسندين إلى من وقعا منه .)[٣]

وهكذا نجد العكبري لفت النظر إلى بعض ما يتعلق بالزمن وكان كلامه واضحاً جلياً.

وأرى أنَّ معه الحق حينما علل اشتقاق الفعل بالدلالة على الزمان إذ لا فائدة في اشتقاق الفعل إذا دل على الحدث فقط ؛ لأنَّ المصدر يقوم بهذا الغرض أمَّا الدلالة على الزمن فإنَّها مفتقدة في المصدر فوجب اشتقاق ما يدل على الزمن المعين بالإضافة إلى الدلالة على من قام بهذا

---

(١) المتبع في شرح اللمع ١/١٢٨، وانظر الأشباه والنظائر للسيوطي٤ /٤٩

(٢) المتبع للعكبري ج١ ص١٢٦.

(٣) ينظر المرجع السابق ج١ ص١٢٦.

الحدث .

وممن تعرض للزمن في بعض الأحيان أو بعض المواضع ابن مالك ، ففي موضع ذكر أنَّ الفعل يسمى فعلاً بدلالته على الحدث والزمان المعين ثم بعد ذلك يأتي كونه إنشاءً وهو الأمر ، أو خبرًا وهو الماضي والمضارع.

وقد منع ابن مالك اقتران الأمر بما يخرجه عن كونه مستقبلاً بينما يجوز في الماضي والمضارع تبادل الأزمنة دون أن يخرجها عن كون الفعل ماضياً أو مضارعاً معللاً ذلك بقوله : (والاستقبال لازم للأمرية فلو انتفى بتبدله انتفت الأمرية بخلاف الخبرية المستفادة من الماضي والمضارع فإنَّها لا تنتفى بتبديل المضي باستقبال والاستقبال بمضي .)[1]

وفى موضع آخر تعرض ابن مالك أيضاً لما له صلة بالزمن ، فقد جعل دلالة المضارع على المستقبل أمرًا لاشك فيه أمَّا دلالته على الحال فهي محل نظر وموضع إشكال حيث قال :(وكون المضارع مستقبلاً جلي بخلاف كونه حالًا كان فيه إشكالاً ؛ لأنَّ كثيرًا من الناس يعتقدون أنَّ الحال هو المقارن وجود معناه لوجود لفظه وليس كذلك ؛ لأنَّ مدة وجود اللفظ لا تتسع لوجود معنى الفعل .)[2]

ثم أضاف ابن مالك أيضًا ما يمكن أن يوضح علاقة حال المتكلم بالزمن ، فذكر ما يفيد أنَّ المتكلم حينما يعبر عن فعل قد مضى فإنَّه يشعر بمضي الفعل فإنَّ المخبر بالماضي يشعر بمضي الفعل قبل ذكره ، وكذلك المخبر بالمستقبل يتقدم شعوره باستقباله قبل التعبير بالمضارع عنه وكذا

(١) شرح التسهيل لابن مالك ج١ ص١٧.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ج١ ص١٧.

المخبر بالحال لابد من تقدم شعوره بحاليته على التعبير عنه .[١]

وبنى على ذلك رأيه القاطع في أنَّ الحال ما قارن وجود لفظه لوجود جزء من معناه فهو غير الماضي والمستقبل الذى لم يقارن فيه لفظه لجزء من معناه لأنَّ المعنى في الماضي قد انتهى ، وفى المستقبل لم يأت بعد ، فكيف يقارن إذن اللفظ بالمعنى.

قال مؤكدًا كلامه ومستشهداً عليه : (وذلك موجب لعدم المقارنة المتوهمة بل مقصود النحويين أنَّ الحال ما قارن وجود لفظه لوجود جزء من معناه كقولنا :(هذا زيدٌ يكتب) هنا مضارع بمعنى الحال ووجود لفظة مقارن لوجود بعض الكتابة لا جميعها وعبر بالحال عن اللفظ الدال على الجميع لاتصال أجزاء الكتابة بعضها ببعض ؛ لأنَّ أجزاءه المستقبلية مدة أو ممتدة لجزئه المضارع .)[٢]

ولكن الذى يفهم من كلام ابن مالك أنَّ الفعل يكتب أو ما شابهه من الأفعال المضارعة الغير مقترنة بدليل لفظي أو معنوي على حاليتها أو استقبالها ، قد يكون بناءً على كلامه معبرًا عن الأزمنة الثلاثة في صيغة فعل واحد ؛ لأنَّ الفعل (يكتب) جزء من الكتابة قد انتهى ، وجزء حالي ما زال قائماً به عند الإخبار ، وجزء مستقبلي وهو ما لم يقع عند الإخبار.

وممن ذكر الزمن بوضوح الإمام الرضي فقد ذكر أنَّ وزن الماضي هو الذي يدل على الزمن ، أمَّا الحدث فإنَّ الماضي يدل عليه بترتيب حروفه .

---

(١) ينظر المرجع السابق ج١ ص١٧.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ج١ ص١٧.

وهذا الرأي قد أضاف إلى القارئ في العربية فائدة في هذا المضمار الذى لم يأخذ من النحويين اهتماماً كبيراً فيما أدعيه قال :(أمَّا الفعل الماضي نحو : ضَرَب ، فيه نظر ؛ لأنَّه كلمة بلا خلاف مع أنَّ الحدث مدلول حروفه المرتبة والإخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه والوزن جزء اللفظ إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعًا معينًا والحركات مما يتلفظ به فهو إذن كلمة مركبة من جزأين يدل كل واحد منها على جزء معناه .)[1]

وهكذا نجده فصل بين حروف الفعل وهى دالة عنده على الحدث وبين الحركات وهى عنده دالة على الزمن.

هذا بعض مما أسهم به النحويون في مفهوم الزمن من وجهة نظر نحوية ، لا لغوية ولا فلسفية وبعيدًا أيضًا عما ذكره علماء البلاغة وغيرهم ممن تناولوا الزمن وأفاضوا فيه.

(١) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ١ /٥ ط – دار الكتب العلمية بيروت .

الفصـــل الأول

الزمن : مفهومه ، وحدوده ، وأدلته

وفيه ثلاثة مباحث :

المبـــحث الأول

الزمن الفعلي : تعريفه ، ودلالته ، وأقسامه

المبـــحث الثـــاني

حـــدود الزمـــن

المبحث الثالـــث

أدلـــــة الزمـــن

المبـــحث الأول

الزمن الفعلي : تعريفه ، ودلالته ، وأقسامه

أولاً: تعريف الزمن الفعلي:

لكي يتأتى لنا تعريف الزمن الفعلي فينبغي قبل بيانه أن نبين تعريف الفعل ومن خلاله يتضح لنا ماهية الزمن الفعلي.

وعن تعريف الفعل فهو أمر متناول بكثرة في كتب النحو، فلا تخلو معظم الكتب منه ؛ لأنَّه قسم من أقسام الكلمة ، فهو : كل لفظ دل على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل دلالة الوضع .[١]

وبصيغة أخرى هو : كل ما دل على معنى في نفسه مقترناً بزمان[٢]، أو هو : كل ما أسند إلى غيره ولم يسند إليه غيره كقولك :(ضربَ زيدٌ) فضرب مسند إلى زيد ، و:(اضرب ولا تضرب) مسند إلى الضمير المقدر ، وبه قال العكبري[٣]، وقد قال موضحاً حد الفعل في الإسناد :(ولو أسندت إلى الفعل شيئاً لم يستقم فلو قلت : (ضرب اشتد) على أن تجعل (اشتد) خبرًا لمن ضرب لم يستقم .)[٤]

وهكذا نجد العكبري أشار إلى أنَّ بعض النحويين لم يحددوا تعريف الفعل وفقًا لزمنه بل وفقاً لإسناده ، ومنهم ابن مالك فقال : (والفعل كلمة

---

(١) المتبع في شرح اللمع ١ /١٢٥، وينظر المقرب لابن عصفور ص٤٥

(٢) ينظر المفصل للزمخشري ص٢٤٣، وشرح ابن عقيل ج١ ص٢٠، وشذا العرف في فن الصرف للحملاوي ص٢٠.

(٣) المتبع في شرح اللمع للعكبري ج١ ص١٢٥.

(٤) المتبع في شرح اللمع للعكبري ج١ ص١٢٥.

أسند أبداً قابلة لعلامة فرعية المسند إليه.) [١]

وعليه فإنَّ ما أسند من الأسماء وقتاً دون وقت فإنَّه يخرج عن الفعل ؛ لأنَّ الفعل مسند دائماً.

والذى فهمت مما سبق أنَّ بعض النحويين لم يحدد الفعل بناءً على دلالته على الزمن وإنَّما بناء على الإسناد ، كما وضح من كلام ابن مالك السابق ذكره.

حتي أنَّ في كلام ابن هشام ما يفيد أنَّ تجرد الفعل عن الزمان تجردًا عارضًا لا يخرجه عن الفعلية حيث قال :(ولأنَّ المحققين على أنَّ أفعال الإنشاء مجردة من الزمان كبِعت وأقسمت وقبلت ، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأنَّ تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر.)[٢]

وقد أجاب العكبري عن هذا بوجهين :

(أحدهما : أنَّ الفعل يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بحركاته والحروف أصل فهي أقوى من الحركات ...

والثاني: أنَّ الزمان الذى يدل على الفعل يختلف فيكون ماضياً تارة ومستقبلاً أخرى ومحتملاً ثالثة والمصدر لا يختلف.)[٣]

وبذلك يكون العكبري قد فرق بين المصدر والفعل في الدلالة على الزمن وكيف أنَّهما لم يكونا شيئاً واحداً ، بيد أنَّه في موضع آخر لم ينكر العكبري وجود تشابه بين الفعل والاسم ، نذكر بعضها :

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ج١ ص٩.

(٢) مغنى اللبيب لابن هشام ج١ ص٢٢٧.

(٣) المتبع ج١ ص١٢٨، وينظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٥٦

١ – الفعل يكون شائعاً فإذا أدخل عليه الحرف تخصص نحو: (زيدٌ يضرب) يحتمل أن يكون متشاغلاً بالضرب في تلك الحال وأن يكون لم يأخذ فيه بعد فإن قلت :(سيضربُ) أو (سوف يضربُ) اختص بالمستقبل كما أنَّ الاسم يكون شائعاً في جنسه كرجل فإذا دخلت (أل) صار مختصاً بواحد بعينه .[١]

ومما يدل على تشابه الاسم والفعل أيضًا أنَّ كلاً من الاسم والفعل يدخل عليه لام التوكيد إن وقع خبراً لـ(إنَّ) نحو :(إنَّ زيدًا لضاربٌ) و(إنَّ زيدًا ليضربُ) واللام دالة على الحال ، فإن أردت الاستقبال مع اللام لم يصح حتى تؤكد بالنون مما يدل على أنَّ اللام للحال في كلتا الجملتين والخبر فيها كان اسماً في الأولى وفعلاً في الثانية مما يدل على قوة الشبه بينهما. [٢]

هذا بعض مما قيل في بيان الفعل وحده وعلاقة ذلك بالزمن.

فنجد النحويين منهم من عرفه محدداً له في تعريفه بالدلالة على الزمن ، ومنهم من عرفه محدداً له بالإسناد ، ولكن هذا لا يعني عدم دلالة الفعل على شيئين هما الأساس فيما يدل عليه الفعل ؛ ألا وهما : الحدث والزمان ؛ لأنَّه إن لم يدل على الحدث فهو اسم ، وإن لم يدل على الزمان فهو مصدر ، فالتعريف للفعل وحده شيء ودلالته شيء آخر .

---

(١) المتبع للعكبري ج١ ص١٣٨ وينظر همع الهوامع للسيوطي ج١ ص٧.

(٢) المتبع ج١ ص١٣٨ وانظر المقتضب للمبرد ج٢ ص٢، وانظر لمع الأدلة لابن الأنباري ص١٠٨وشرح الألفية للشاطبي ١٦٥/٣

ثانياً: أقسام الزمن الفعلي:

إنَّ الارتباط بين الفعل والزمن خضع عند النحويين للقواعد وتطبيقها ، فاكتفوا في دراساتهم بما يتعلق بالجملة العربية وسلامتها وصحتها حين ينطق بها العربي.

وقد قسموا الزمن الفعلي إلى ثلاثة أقسام :

١- ماضٍ تم وانتهى وعبروا عنه بالفعل الماضي.

٢- حاضر وعبروا عنه بالفعل المضارع .

٣- مستقبل وعبروا عنه بالفعل المضارع المقترن بقرينة تنقله للمستقبل نحو: السين أو سوف ، وعبروا عنه أيضًا بفعل الأمر(١)

وكما قال الزجاجي في كتابه الجُمَل :(الأفعال ثلاثة : فعل ماض ، وفعل مستقبل ، وفعل في الحال يسمى الدائر فالماضي ما حسن فيه أمس ، والمستقبل ما حسن فيه غد ، وأمَّا فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ ، فإذا أردت أن تخلصه للاستقبال دون الحال أدخلت عليه السين، أو سوف)(٢).

فالحال والمستقبل مرتبطان لفظاً عند الزجاجي وعند عدد لا بأس به من النحويين ، والفارق بينهما القرينة اللفظية باستخدام الأدوات الدالة على الاستقبال كالسين وسوف ولن.

وقال الزجاجي في موضع آخر : (الفعل في الحقيقة ضربان : ماضٍ

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ج١ ص١٥، وينظر أوضح المسالك لابن هشام ج١ ص٢٨، وشرح الألفية لابن عقيل ج١ ص٢٩.

(٢) الجمل للزجاجي ص٧.

ومستقبل ، فالمستقبل : ما لم يقع بعد ، ولا أتى عليه زمان ، ولا خرج من العدم إلى الوجود ، والفعل الماضي : ما تقضَّى ، وأتى عليه زمانان لا أقل من ذلك ؛ زمان وجد فيه ، وزمان خبِّر فيه عنه ، فأمَّا فعل الحال فهو المتكِّون في حال خطاب المتكلم ، لم يخرج إلى حيِّز المضي والانقطاع ، ولا في حيِّز المنتظر الذي لم يأت وقته ، فهو المتكوِّن في الوقت الماضي وأول الوقت المستقبل ، ففعل الحال في الحقيقة مستقبل ؛ لأنَّه يكون أولا أولا ، فكل جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيز المضي .)[1]

وقد فهم من كلام الزجاجي أنَّه لا وجود للحال إلاَّ لحظة التكلم ، وهو جزء يسير متبقي ومتكون بعد أن ذهب جزء منه مع الماضي الذي انقطع وتبقى جزء ينضم إلى المستقبل المنتظر.

وجعل الزجاجي هذا علة في جعل الحال مع المستقبل في صيغة الفعل المضارع نحو : زيدٌ يقومُ الآن ، ويقومُ غداً ، وعبدُ الله يركبُ الآن ويركبُ غداً ، فإن أراد المتكلم أن يخلصه للاستقبال أدخل عليه السين ، أو سوف فيصير مستقبلاً لا غير[2].

والذي أراه من خلال كلام الزجاجي أنَّ ذلك يحدث لبس لدى القارئ ، فالزجاجي يقصر الفعل على زمنين فقط الماضي والمستقبل ومع ذلك هو يتحدث عن الحال ويمثل له بزيد يقوم الآن ، وإن كنت أوافق في أنَّ الحال وجوده لا يكاد يدرك فإنَّه عند النطق يكون جزء منه قد مضى والجزء الآخر يعد من قبيل المستقبل .

([1]) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٨٧

([2]) الإيضاح في علل النحوللزجاجي ص ٨٧

ولكن الذي يفرض علينا الاعتراف بوجود الحال أنَّ أمر الإنسان كله هو الحال الذي يحدث في الوقت الآني فلا نعيش الماضي الذي انقطع ، ولا نعيش المستقبل الذي لم يأت بعد .

وقد ذكر الزمخشري تعريف الماضي والمضارع دون الأمر، فإنَّ أغلب النحويين ومنهم الزمخشري يكتفون بتعريف الماضي والمضارع ، فإذا وصلوا لفعل الأمر ذكروا علاماته دون تعريف له ، وأرى أنَّ ذلك لوضوح فعل الأمر من لفظه ومن مسماه .

فيرى الزمخشري أنَّ الماضي هو : ما دل على اقتران حدث بزمان قبل زمانك .[١]

والفعل المضارع هو : تعتقب في صدره الهمزة والنون والتاء والياء ، وذلك كأن تقول للمخاطب أو الغائبة : تفعل وللغائب : يفعل وللمتكلم : افعل ، وله إذا كان معه غيره واحداً أو جماعة نفعل ، وتسمى الزوائد الأربع ويشترك فيه الحاضر والمستقبل[٢].

أمَّا عن الأمر فهو: ما يطلب به حصول شيء بعد زمن التكلم نحو: اجتهد، وعلامته أن يقبل نون التوكيد نحو: اجتَهِدَنَّ ، وياء المخاطبة نحو: اجتهدي مع دلالته على الطلب[٣].

---

(١) المفصل للزمخشري ص٢٤٤.

(٢) المفصل ص٢٤٤، وانظر أوضح المسالك ج١ ص٢٨، ٢٩، وشرح الألفية لابن عقيل ج١ ص٢٩، وشذا العرف في فن الصرف ص٤٨.

(٣) ينظر شذا العرف في فن الصرف ص ٢٦ وينظر أوضح المسالك لابن هشام ج١ ص٢٨.

ومما سبق يتضح أنَّ النحويين قد قسموا الفعل وفقاً لزمنه وقد علل العكبري ذلك قائلاً :(وإذا ثبت أنَّ الفعل اشتق من أجل دلالته على الزمن وجب أن ينقسم على حسب انقسام الزمان .)[1]

وقد قسم العكبري الأزمنة إلى ثلاثة أقسام:

الأول: زمن قد انقضى عنك .

الثاني: زمن لم يوجد بعد .

الثالث: زمن أنت فيه يعبر عنه بالآن .

وقسم الأفعال بحسب هذه الأزمنة السابقة فجعل للماضي وزن (فَعَلَ) وما تشعب عنه ، وجعل للحال (يفعل) وما يتفرع عنه ، وجعل للمستقبل(سيفعل وافعل)مشيراً إلى أنَّ الفلاسفة رفضوا الاعتراف بالحال لأنَّ جزءًا منه أصبح ماضياً وبقيته لم يأت بعد فهو مستقبل[2]

واستكمالاً لإيضاح العلة في تقسيم الفعل وفقاً لزمنه ، نذكر ما تناوله أيضًا ابن يعيش حيث قال :(لمَّا كانت الأفعال مساوية للزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه انقسمت بأقسام الزمان ، ولمَّا كان الزمان ثلاثة : ماضي وحاضر ومستقبل ، وذلك من قبل أنَّ الأزمنة حركات الفلك فمنها حركة مضت ومنها حركة لم تأت بعد ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية كانت الأفعال كذلك ماض ومستقبل

(١) المتبع في شرح اللمع ج١ ص٢١٧.

(٢) المرجع السابق ج١ ص٢١٧، وانظر كتاب سيبويه ج١ ص١٢.

وحاضر.)[1]

والماضي عنده ما عدم بعد وجوده ، وهو المراد بقوله : (الدال على اقتران حدث بزمان ما قبل زمانك) أي : قبل زمان إخبارك ، والذى يفهم من قوله اقتران حدث بزمان هو زمان الحدث لا زمان الإخبار، وإلَّا كانت جميع الأفعال حالية لا يوجد ماض أو مستقبل.

وأوضح ابن يعيش أنَّ المستقبل ما لم لكن له وجود بعد ، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده ، وأمَّا الحاضر فإنَّ الإخبار عنه في زمن وجوده .

ويفهم أيضًا من كلام ابن يعيش أنَّ الزمان الأساس من بين الأزمنة هو الحال[2].

بينما يرى الزجاجي[3] وابن جنى[4] أنَّ المستقبل هو أساس الأزمنة الثلاثة.

فالذي عليه النحويون أنَّ الزمان والفعل مرتبطان ، فالفعل يقسم وفقاً للزمن ، والزمن جزء من مدلولات الفعل.

وقد ذكر العكبري وجه الشبه بينهما بشكل أكثر وضوحاً، حيث ذكر أنَّ بينهما وجهين يتشابهان فيهما:

أحدهما: أنَّ للزمن حركات الفلك كما أنَّ للفعل حركات الفاعلين.

---

(١) شرح المفصل ج١ ص٢٠.

(٢) ينظر شرح المفصل ج١ ص ٢٠

(٣) الجمل للزجاجي ص٧.

(٤) الخصائص ج١ ص١٠٤.

الثاني : أنَّ الفعل يدل على الزمان بلفظه ويلازمه ولا يتجرد الفعل عنه[١]

مما سبق نستنتج أنَّ للزمن تقسيم ، وللفعل تقسيم وليس كما يبدو أنَّ أقسامهما متحدة .

فالفعل ينقسم إلى : ماض ، ومضارع ، وأمر.

والزمن ينقسم إلى : ماض ، وحاضر، ومستقبل.

كما لاحظت فرقًا آخر بين الفعل والزمن ، وهو أنَّ الفعل قد يكون غير متصرف فيكون جامداً يلزم صورة الماضي كليس ، ويكون ناقص التصرف فيلزم صورة فعلين فقط الماضي والمضارع ولا يأتي منه أمر نحو: زال يزال[٢].

أمَّا الزمن فلا يمكن وصفه بالجمود ، فهو حركة الحياة والفلك المتجددة فيستحيل جموده عند ماض أو حال أو مستقبل ؛ لأنَّه الدهر بطبيعته المتجددة فمنه ما سبق وانتهى، ومنه ما هو حال آني اللحظة ، ومنه ما هو قادم منتظر في المستقبل ، وهكذا سيستمر الأمر في الزمان وتجدده إلى أن يشاء الله .

---

(١) المتبع ج١ ص٣٩٨.

(٢) شذا العرف في فن الصرف للحملاوي ص٤٨، ٤٩.

المبـــــحث الثـــاني

حـــــدود الزمـــن

وأقصد به مدة الزمن من اتساع أو ضيق أو استطالة أو قصر، وكل ذلك لا يحدث بمجرد ذكر الفعل وإنَّما هناك عوامل عدة تؤثر وتساعد في هذا ، قد يكون بعضها لفظياً ، وقد تكون بعض هذه العوامل معنوية متمثلة في القرينة وسياق الكلام .

ومن خلال هذا المبحث أود توضيح الآتي:

١- الأشياء الدالة على طول الزمن ، أو قصره واتساعه أو ضيقه .

٢- ترتيب الأزمنة وأيها أسبق من الآخر ؟ ٣ - تبادل الأزمنة .

أولاً: الأشياء الدالة على طول الزمن أو قصره واتساعه أو ضيقه .

وهذه قضية شائكة أرجو الله العلي القدير أن أقدم ما يمكن أن يقنع القارئ نظراً ؛ لأنَّ هذه القضية تكاد تكون ذهنية تحتاج إلى إعمال فكر، فقد عهدنا أساتذة النحو قدامى ومتأخرين على دراسة كبيرة بكل ما يمت بصلة بالدرس النحوي دون تقصير منهم في القضايا الكلية أو الجزئية ، ولكن ما وجدته أثناء بحثي في هذا المحور أنَّهم لم يتفقوا فيما بينهم ؛ لأنَّها مشكلة معنى أكثر منها مشكلة ظاهرة ، وذلك لكون حيز الزمان واسعاً بين ما كان وبين ما يكون وبين ما صار بينهما ، ثم إنَّ كل جزء من الحيز قد يمتد زمناً قصيراً أو طويلاً .

ذلك أنَّ الزمن عبارة عن سنين قد مضت ، وسنين مستقبلة والموجود منها السنة التي نحن فيها ، والسنة التي نحن فيها عبارة عن شهور قد مضت وشهور مستقبلة والموجود منها الشهر الذى نحن فيه ، والشهر الذي

نحن فيه عبارة عن أيام قد مضت وأيام مستقبلة والموجود منها اليوم الذى نحن فيه ، واليوم الذى نحن فيه عبارة عن ساعات قد مضت وساعات مستقبلة والموجود منها الساعة التي نحن فيها ، والساعة التي نحن فيها عبارة عن أجزاء قد مضت وأجزاء مستقبلة والموجود منها الجزء الذى نحن فيه[1].

ولو استغرقنا في هذا الموضوع لذهبنا إلى التخلي عن محدودية الزمن الثلاثية ، وذلك لسعة الزمن وتجزئته إلى أجزاء من سنين وشهور وأيام وساعات وأجزاء من ساعات ، وكل هذه الأزمنة متناوبة فيما بينها فمنها ما انقضى فكان ، ومنها ما سيأتي فسيكون ومنها ما يجرى الآن فيكون ، فإنَّ ما انقضى فكان وهو الفعل الماضي لا حدود لاستغراقه في زمن واحد ، فلا ندري مقدار قربه من الحاضر أو بعده عنه.

وبعد فإنَّ هذه مقدمة طويلة أراها مهمة ؛ لأنَّها تتناسب مع هذه القضية الشائكة والتي أرى أنَّ هذه القضية الشائكة كانت سبباً في عدم استغراق النحويين في دراسة أبعاد الزمن بشكل وافٍ غير مستفيضين فيه حتى لا يحدث لدى القارئ إعياء ذهني فالمقصود النحوي هو الجملة وكيف التعبير بها مع سلامة المعنى واللفظ .

وإن كانوا تناولوها في عجالة ، فهم لم يغفلوها على الإطلاق ، فقد ذكر بعض النحويين ألفاظًا وأدواتاً تقرب الزمان أو تبعده مما يدل على اتساعه أو ضيقه .

---

(١) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي ص١٥، ط ١٩٨٠.

من هؤلاء العكبري ، فقد ذكر في باب القسم أنَّ جواب القسم الماضي يجب اقترانه بقد لتقريب الماضي من الحال[١]، فهي بدخولها على الماضي قربته من الحال ، وتدل كذلك في الوقت نفسه على تقليل المستقبل ، ومن هنا كانت غير مختصة بالفعل (لأنَّ التقريب في الزمان من خواص الفعل .)[٢]

وممن ساهم في هذه القضية برأي حينما ذكر الألفاظ التي تدل على عموم الماضي أو عموم المستقبل ابن مالك ، فقال :(إذا قصد عموم وقت الفعل الماضي المنفى جيء بعد النفي بقطٌ وقطٍ أو قطْ ، وإن قصد ذلك في الاستقبال جيء بعد النفي الفعل بعَوْضُ ، أو عوضِ ، أو عوضَ قال الشاعر[٣]:

يَرضَى الخَليطُ وَيَرضَى الجَارُ مَنزِلهُ ولا يُرَى عَوْضُ صَلْدَا يَرْصِدُ العِلَلا[٤]

فذكر ابن مالك لفظي (قط وعَوض) وهما ظرفان:

الأول : قط وهو : ظرف زمان لاستغراق ما مضى[٥].

والثاني : عوض وهو : ظرف زمان لاستغراق المستقبل مثل أبدًا، إلَّا أنَّه يختص بالنفي وهو يعرب إن أضيف ويبنى إذا لم يضف[٦].

---

(١) المتبع للعكبري ج٢ ص٦٢٩.

(٢) المرجع السابق ج١ ص١٢٦.

(٣) وهو: جابر بن رألان السنبسي والبيت من البسيط ينظر تاج العروس ج١٨ ص٤٤٧، ط الكويت وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٢١

(٤) شرح التسهيل ج٢ ص٢٢١.

(٥) مغنى اللبيب ج١ ص١٧٥.

(٦) المرجع السابق ج١ ص ١٧٥

وقد ذكر ابن هشام أنَّ علة إفادة (قط) لاستغراق الزمن الماضي أنَّ اشتقاقها من قطعته فإذا قيل : لا أفعله قط أي : قطعته بمعنى ما فعلته فيما انقطع من عمرى ؛ لأنَّ الماضي منقطع على الحال والاستقبال.(١)

ومن الألفاظ الدالة على زمان كل حدث (كان) فهي لا تخص زمنًا بعينه .(٢)

وذكر ابن هشام أنَّه يجب دخول لام الابتداء على الفعل الماضي المقرون بقد وأشار إلى أنَّ هذا رأي الجمهور (ووجهه أنَّ قد تقرب الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم .)(٣)

فالعلة في وجوب دخول لام الابتداء في جواب القسم إذا كان ماضياً مقروناً بقد أنَّ (قد) قربته من الأسماء وذلك ؛ لأنَّ (قد) قربت الماضي من الحال والحال أحد مدلولات المضارع والمضارع شبيه الاسم باتفاق .

وهذا ما أوضحه ابن هشام في موضع آخر مفصلاً، فذكر أنَّه إذا قيل : قد قام ، اختص بالقريب وانبنى على ذلك أحكام ذكرها ابن هشام مفصلة ولكن سأوجزها لضيق المقام.

الحكم الأول: أنَّها لا تدخل على ليس وعسى ونعم وبئس لأنَّهن يفدن الحال ، فلا معنى لدخول ما يقرب الماضي إلى الحال ، وعلة أخرى أنَّ

---

(١) مغني اللبيب ج١ ص١٧٥.

(٢) المتبع للعكبري ج١ ص٢٥٨.

(٣) مغنى اللبيب ج١ ص٢٢٨، ج٢ ص٦٦٤.

هذه الأفعال لا تفيد الزمان مع كونها فعلاً ماضياً ؛ لأنَّها لا تتصرف فأشبهت الأسماء.

الحكم الثاني : وجوب دخول لام الابتداء عند البصريين ما عدا الأخفش على الماضي الواقع حالًا ، وخالفهم الكوفيون والأخفش فقالوا : لا تحتاج لذلك لكثرة وقوعها حالًا بدون قد.

الحكم الثالث : هو أنَّ القسم إذا أجيب بماضٍ متصرف مثبت فإن كان قريباً من الحال جيء باللازم وقد جميعاً نحو "تَاللهِ لَقَد آثَرَكَ اللهُ عَلينَا"(١).

الحكم الرابع : دخول لام الابتداء في نحو :(إنَّ زيدًا لقد قام) وذلك ؛ لأنَّ الأصل دخولها على الاسم نحو :(إنَّ زيدًا لقائم) وإنَّما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم :"وإنَّ رَبَّك لَيَحْكُمُ بَينَهُم"(٢)، فإذا قرب الماضي من الحال أشبه المضارع الذى هو شبيه الاسم فجاز دخولها عليه(٣).

وبهذا يكون ابن هشام قد أفاض في هذا الأمر مما يغنينا عن التوضيح أو التعقيب.

(١) سورة يوسف من الآية ٩١.

(٢) سورة النحل من الآية ١٢٤.

(٣) مغنى اللبيب ج١ ص١٧٢.

الأدوات التي تؤثر في قرب الزمن أو بعده واتساعه أو ضيقه:

ومن الأدوات التي تبعد الزمن سوف ؛ لأنَّها للزمن الواسع وهو المستقبل ، وأضيق منها زمناً السين ؛ لأنَّ مدة الاستقبال معها أضيق منها مع سوف ، وذلك نظراً لكثرة حروف سوف عن السين التي هي حرف واحد.

ومن قال بذلك أيضًا العكبري فقد أشار إلى أنَّ سوف دليل على تراخى زمان الفعل أكثر من التراخي مع السين(١).

وقد فصَّل ابن هشام الحديث في السين وسوف وحدود الزمن معهما ، كما سبق وفصَّل القول في (قد) ، فذكر ابن هشام الخلاف بين النحويين في كون سوف مقيدة لتراخى الزمن وأنَّها أوسع زماناً من السين فذكر أنَّ السين حرف مستقبل ليس مقتطعاً من سوف ، وأنَّه مختص بالدخول على المضارع ويخلصه للاستقبال وينزل منه منزلة الجزء فلا يعمل فيه .

ونفى ابن هشام كون الاستقبال مع السين أضيق منه مع سوف خلافاً للبصريين الذين يرون أنَّ الزمن مع سوف أوسع .

وإنَّما هي عند ابن هشام حرف تنفيس أي توسيع لا لأنَّها للمستقبل الواسع بل لأنَّها نقلت الفعل من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو المستقبل(٢).

ورفض أيضًا ابن هشام مجيء السين للاستمرار لا للاستقبال ،

---

(١) المتبع ج٢ ص٤٢٩.

(٢) مغنى اللبيب ج١ ص١٣٨.

وقد أوضح علة رفضه ذلك أنَّ الاستمرار إنَّما هو مستفاد من الفعل المضارع لا من السين ، كما يقال :(فلان يقري الضيف ويصنع الجميل) أي : أنَّه دأب على ذلك.

هذا وقد فضل ابن هشام كون السين وسوف حرفي استقبال لا حرفي تنفيس ؛ لأنَّ هذا الحرف ينقل الفعل من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال[١] ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك قريباً .

(ما) النافية للماضي القريب من الحال:

ومن الأدوات التي تفيد تقريب الزمان ما النافية فهي لنفي الحال أو الماضي القريب من الحال نحو : ما يفعلُ وما زيدٌ منطلق[٢]، هذا وقرب الأزمنة بعضها من بعض يجوز ويسوغ ما لا يجوز أو يساغ ، كأن يتقدم وقت السبب عن وقت المسبب إذا تقارب الزمانان وتجاور الحالان كالإحسان والطاعة مثلاً ، فالإحسان مسبب عن الطاعة وهى كالعلة له ، فكان لابد من تقدم وقت السبب على وقت المسبب ، كما لابد ذلك مع العلة ، لكن لما تقارب الزمانان وتجاورت الحالان في الطاعة والإحسان جاز تقدم وقت المسبب من وقت السبب (فنحن نعلم أنَّه لم يحسن إليه إلَّا بعد أن أطاعه لكن لما كان الثاني مسبباً عن الأول وتالياً له فاقتربت الحالان وتجاور الزمانان صار الإحسان كأنَّه هو والطاعة في زمان واحد فعمل الإحسان في الزمان الذى يجاور وقته كما يعمل في الزمان الواقع

(١) مغنى اللبيب ج٢ ص٦٦٣، وانظر المتبع للعكبري ج١ ص١٢٦.

(٢) المفصل للزمخشري ص٣٠٦.

فيه هو نفسه)[1].

ويؤكد هذا التجاور بين زمان السبب والمسبب دخول الفاء بينهما كأن تقول :سألتُه فإنَّه يعطيني ، وإذا لقيتُه فإنَّه يبش بي فدخول الفاء دليل التعقيب وأنَّ الفعلين لم يقعا معاً في زمان واحد[2] ، قال ابن جنى:(وإنَّما اطرد هذا في كلامهم وكثر على ألسنتهم وفي استعمالهم تجاوزوه واتسعوا فيه إلى ما تناءت حالاه وتفاوت زماناه وذلك كأن يقول رجل بمصر في رجل آخر بخراسان لما ساءت حاله حسنتها ولما اختلت معيشته عمرّتها ولعله أن يكون بين هاتين الحالتين السنة والسنتان)[3]

هذا بعض مما يفيد تقارب الأزمنة وتباعدها ، والعوامل التي تساعد على ذلك نظراً للفظ أو نظراً للمعنى.

(١) الخصائص ج٣ ص٢١٧.
(٢) المرجع السابق ج٣ ص٢١٨.
(٣) الخصائص ج٣ ص٢١٨.

ثانياً : ترتيب الأزمنة :

حاول بعض النحويين بيان أي الأفعال أسبق من حيث الزمن ؟ واختلفوا في ذلك ، فمنهم من يرى أنَّ أسبق الأفعال هو المستقبل ؛ لأنَّ الشيء لم يكن ثم كان ، والعدم سابق على الوجود فهو في التقدم منتظر ثم يصير حالًا ثم ماضياً فيخبر عنه في المعنى.

ومن قال بأنَّ المستقبل هو الأسبق رتب الأزمنة كالتالي المستقبل ، ثم فعل الحال ، ثم المضي.

فعند أصحاب هذا الرأي بداية الأزمنة الزمن الذي لم يأت بعد ، فإذا أتى أصبح حاضرًا ثم ينتهي فيصبح ماضيًا.

وهذا تصور في الذهن فقط ، لا يتوافق مع اللغة كما لا يتوافق مع الزمن الحقيقي الموجود فعلاً ، والذى يتوافق مع اللغة المنطوقة أن يكون بداية الأزمنة كونه ماضيًا ليعبر الحاضر ويحصل في المستقبل ، حيث إنَّ المستقبل قد لا يقع إلَّا بعد زمن طويل أو غير مدرك كأحداث يوم القيمة فزمن حدوثها بعيد .

هذا تقديم لترتيب الأزمنة وهى قضية مثل سابقتها شائكة ، وهى أيضًا ليست محل اتفاق ، حيث أحدثت هذه القضية إشكالية تفاقمت مع تقادم العهد وتطور الحضارة الإنسانية.

وينبغي هنا على آية حال أن أذكر ما توافر لدى من آراء النحويين ، فقد ذكر الزجاجي أنَّ الترتيب العقلي للفعل أن يكون كالتالي : المستقبل ، ثم الحال ، ثم الماضي قال:(اعلم أنَّ أسبق الأفعال في التقدم الفعل المستقبل ؛ لأنَّ الشيء لم يكن ثم كان ، والعدم سابق للوجود فهو في التقدم منتظر،

ثم يصير في الحال ، ثم ماضياً فيخبر عنه بالمضي فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل ، ثم الحال ، ثم الماضي)[١]

وألمح في كلامه تعارضاً يسيراً حيث إنَّه ذكر قبل ذلك أنَّ الفعل عبارة عن حركات الفعلين فهل يكون المستقبل الذي لم يأت بعد وهو منتظر أسبق الأفعال وهو لم يحدث منه حركة إلاَّ على سبيل التوقع فيما هو غيب ؟

ويرى ابن جني أنَّ المضارع أسبق رتبة من الماضي ، وقد ذكر ذلك في معرض حديثه عن قياس الفرع وهو الماضي عنده على الأصل وهو المضارع قال[٢]: (وكذلك لم يقم أمس وجب لدخول (لم) فلولاها لم يجز قال : (ولأنَّ المضارع أسبق في الرتبة من الماضي فإذا نفى الأصل كان الفرع أشد انتفاءً وكذلك أيضًا حديث الشرط في نحو: (إنْ قمت قمتُ) جئت فيه بلفظ الماضي الواجب تحقيقاً للأمر وتثبيتاً له أي أنَّ هذا وعد موضحاً به لا محالة ، كما أنَّ الماضي واجب ثابت لا محالة ونحو ذلك لفظ الدعاء ومجيئه على صورة الماضي الواقع.)[٣]

مما سبق من كلام ابن جنى نجده صرح بأنَّ المضارع أسبق رتبة من الماضي ، والمضارع هنا يتضمن الزمنين الحال والاستقبال ، وجعل المضارع أصلاً والماضي فرعاً ، ومثل ببابي النفي والشرط.

وقد بحثت في موضع آخر لأستوثق من رأيه فرأيته أكد أسبقية

---

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٨٥

(٢) الخصائص لابن جني ج٣ ص٣١٤.

(٣) المرجع السابق ج٣ ص٣١٤.

المضارع على الماضي وعلل ذلك بأنَّ المضارع في النفي أسبق رتبة ؛ لأنَّ العدم قبل الوجود فالفعل غير الموجود عنده سابق على الموجود ، قال : (ألا ترى أنَّ أول أحوال الحوادث أن تكون معدومة ثم توجد فيما بعد فإذا نفى المضارع الذى هو الأصل فما ظنك بالماضي الذى هو الفرع .)[١]

فنجده أكد فرعية الماضي وأصالة المضارع مصرحاً ذلك دون خفاء، كما أكد أسبقية المضارع على الماضي زمنًا وترتيبًا.

ولكن بالبحث في مواضع أخرى وجدت ما يفهم منه أنَّ المضارع يتبع الماضي في أشياء كثيرة عند ابن جنى نعرض بعضاً منها:

أولها: أنَّه يرى المضارع فعلاً مشكوكاً فيه والماضي مقطوعاً به ، فيكون المقطوع به فرعاً للمشكوك فيه فيما أفهم لا فيما صرح ابن جنى وهذا كلامه :(وكذلك قولك : إنْ قمت قمت ، فيجيء بلفظ الماضي والمعنى معنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه حتى كأنَّ هذا قد وقع واستقر لا أنَّه متوقع مترقب.)[٢]

فيفهم مما سبق مؤخراً أنَّ هناك تناقضاً بين هذا النص لابن جنى وما سبقه حيث صرح فيما سبق أسبقية المضارع على الماضي وهنا حكم بضعف المضارع لعدم القطع به وقوة الماضي لكونه وقع واستقر فهو مقطوع به .

الثاني: أنَّه قاس في بعض المواضع المضارع على الماضي كالإعلال وكما في بناء الأفعال قال :(وإذا ثبت وجوب خلاف صيغة الماضي صيغة

---

(١) الخصائص لابن جني ج٣ ص١٠٤.

(٢) الخصائص لابن جنى ج٣ ص٣١٥.

المضارع وجب أن يكون ما جاء من نحو : سلا يسلا وقَلَى يقْلَى ونحو ذلك مما التقت فيه حركتا عينيه منظوراً في أمره محكوماً عليه بواجبه ... قيل : منع في ذلك أنَّ الفعل إذا أزيل ماضيه عن أصله سرى ذلك في مضارعه وإذا اعتل مضارعه سرى ذلك في ماضيه إذ كانت هذه المثل تجري عندهم مجرى المثال الواحد ألا تراهم لمَّا أعلُّوا شقى أعلُّوا مضارعه فقالوا : يشقيان ، ولمَّا أعلُّوا قام أعلوا أيضًا يقوم فلذلك لم يقولوا : سليت تسلو ، فيعلوا الماضي ويصححوا المضارع فإن قيل : فقد قالوا : محوت تمحي ، ونأوت تنأى وسعيت تسعى ، ونأيت تنأى ، فصححوا الماضي وأعلوا المستقبل قيل : إعلال الحرفين إلى الألف لا يخرجهما كل الإخراج عن أصلهما .)[1]

وهكذا نجده قاس المضارع في بناء الفعل على الماضي وقاس المضارع في الإعلال على الماضي حتى إنَّه رد على من شكك في ذلك بأنَّ هناك أفعالاً مضارعة لم تعل ، وصححت رغم إعلال ماضيها فرد بأنَّ المخالفة كانت في الألف وهذا لا يخرجها عن اتباع الفرع لأصله وبالتالي نفهم أنَّ هذه الأمثلة المذكورة في كلامه كان فيها المضارع تابعاً للماضي على اعتبار الماضي أصلاً للمضارع.

وسار الزجاجي[2] في جُمَلِه في ترتيب الأزمنة على اعتبار أنَّ المستقبل يقدم في الرتبة على الماضي ؛ لأنَّ الشيء لم يكن ثم كان ، والعدم سابق على الوجود.

ولكنَّه ما لبث أن عدل عن هذا الترتيب إلى الترتيب الذى عهد عند

---

(١) الخصائص لابن جني ج٣ ص٤٥٣ (بتصرف).

(٢) الجمل للزجاجي ص٧

أكثر النحويين ، فقال :(الأفعال ثلاثة : فعل ماضي وفعل مستقبل ، وفعل في الحال يسمى الدائم ، فالماضي ما حسن فيه أمس ، والمستقبل ما حسن فيه غد ، وأمَّا فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ.)[١]

والذى رأيته أنَّ من سبق عرض رأيه من النحويين في ترتيب الأزمنة يبدو كأنَّهم خالفوا أغلب النحويين إلَّا أنَّهم في الحقيقة لم يطبقوا كلامهم تطبيقاً فعلياً ، فما لبثوا أن عدلوا إلى الترتيب المشهور في كتب النحو فبدأوا بالماضي ثم المستقبل ثم الحال ، ويكون الترتيب في الأفعال : الماضي ، ثم المستقبل ، ثم المضارع.

وممن قال بهذا الرأي سيبويه حيث قال :(وأمَّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع .)[٢]

وقد مثل سيبويه لما مضى بذهب ، ولما يكون ولم يقع باذهب وتذهب

ولحظ سيبويه في هذا الترتيب أنَّ المضارع لا يخلو من زيادة ، وأنَّ الماضي والأمر يخلوان من الزيادة ، لذا قدم الماضي ثم الأمر ثم المضارع؛ لأنَّ المتجرد من الزيادة متقدم على المتلبس بها كما أنَّ تجرد الماضي أكثر من تجرد الأمر فقدم عليه .

وبه قال ابن يعيش أيضًا وقد بنى ترتيب الأزمنة على حركات الفلك التي تعم الزمن ، فإنَّ حركات الفلك منها حركة مضت وحركة لم تأت بعد وحركة فاصلة بين الماضية والآتية فالترتيب عنده الماضي ، ثم المستقبل ، ثم

---

(١) الجمل للزجاجي ص٧.

(٢) الكتاب لسيبويه ج١ ص١٢.

الحال.

وسار على هذا الترتيب ابن مالك حيث استحق عنده الماضي التقديم ، ثم الأمر ، ثم يليهما المضارع ، قال ابن مالك :(وأقسامه ماض وأمر ومضارع ... وجعل الماضي أولاً في الذكر ، والأمر ثانياً ، والمضارع ثالثاً كما فعل سيبويه .)[١]

وبعد أن ذكر ابن مالك الترتيب الذي يراه في الأزمنة الفعلية علل ذلك الترتيب فقال[٢]: (بخلاف المضارع فإنَّه لا يعنى ببيان ما قصد به على سبيل التنصيص إلَّا بقرينة فكان أضعف منهما فأخر وأيضًا فإنَّ كل حادث مسبوق بأراد ثم يكن ثم يعبر عنه فيكون لقوله تعالى: "إِنَّمَا أَمرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقولَ لَهُ كُنْ فَيَكُون"[٣].

وأجد في رأيه فطنة وطرافة فقد استشهد ابن مالك بترتيب وارد في خلق الله لشيء أراده وأخذ ابن مالك الأفعال : أراد ، كن ، فيكون ، لتكون نموذجاً في ترتيب الأفعال فقدم الماضي (أراد) ثم تلاه الأمر (كن) ثم يتلوهما المضارع (يكون)(فاستحق الماضي لشبهه بأراد التقدم ، والأمر لشبهه بكن التوسط ، والمضارع لشبهه بيكون التأخر)[٤]

هذه بعض من الآراء الواردة في أسبقية الأزمنة وترتيب الأفعال وكلها مع قيمتها وحجتها فإنَّ جميعها أفكار عقلية ليس لها من الألفاظ ما يعضدها ، فليس لمثل هذه الأفكار من سند في درس نحوي ، أو لغوي

(١) شرح التسهيل لابن مالك ج١ ص١٥.
(٢) المرجع السابق ج١ ص١٥.
(٣) سورة يس من الآية ٨٢.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ج١ ص١٦.

أو حتى تراكيب الجمل وأبنيتها.

ولذا نجد النحويين لم يرهقوا أذهانهم بمثل هذه القضايا المتعلقة بأشياء لا يمكن لصاحب رأي فيها أن يقدم البرهان القاطع على كلامه ولكن مع ذلك لا يمكن لعاقل أن ينكر أهميتها وتأثيرها على الرغم من صعوبة إقامة الأدلة عليها.

ثالثاً: تبادل الأزمنة:

في هذا المبحث آليت على نفسي أن أسير فيه بتمهل ودقة حتى لا تتداخل الأفكار كما تتداخل الأزمان ، ذلك أنَّ المتكلم ينطق بالجملة فيرد فيها تفكك زمنى ؛ لأنَّه يستخدم الأزمنة متداخلة فيخلط بينها دون تمييز أحياناً فمثلاً يستخدم زمناً حاضراً للدلالة على ماضٍ في حين لا يستطيع أن يجد المسوغ لذلك الخلط في المعنى.

هذا بالنسبة للمتكلم أمَّا بالنسبة لأصحاب الرأي في النحو فقد اعتبروا التقسيم الزمنى الفعلي دون مراعاة لما يقولون في المعنى من أزمنة متداخلة ؛ لأنَّهم اعتمدوا في رأيهم على العامل الداخل على الفعل أو الداخل على الزمن فأدوات النصب وأدوات الجزم لها القدرة على تغيير الأزمنة الأصلية للفعل كما أنَّ الأدوات هي التي أحدثت الإعراب وهى التي لها دخل في وضع حركات الكلمة.

ولكن لو تتبعنا الأمر من بدايته وهو الفعل ذاته نجده لا يقتصر على زمان واحد فمن علاماته التنقل بين الأزمنة ، قال العكبري[1]: (ومن علاماته التنقل في الأزمنة نحو :(ضرب – يضرب) وعليه فإنَّ الفعل ذاته

(١) المتبع في شرح اللمع١ /١٢٧ وانظر الأشباه والنظائر للسيوطي ٤ /٤٢

قابل للتداخل والتنقل من زمن لآخر فالفعل مشتق للدلالة على الزمن حتى أنَّ الفعل المضارع يدل على زمانين بصيغة واحدة فإذا وجد ما يدل على الاستقبال كان مستقبلاً وإلَّا فهو حال ، قال العكبري: (وهذا اللفظ يصلح للمستقبل فإنَّك إذا قلت : زيدٌ يضربُ جاز أن يكون آخذا في الضرب متشاغلاً به وجاز أن يكون لم يضرب بعد إلَّا أنَّ الحال أولى به من الاستقبال يعنى إذا قال : زيدٌ يضربُ ، ولم يقم الدليل على الاستقبال حمل على الحال.)[1]

وعلل العكبري دلالة الفعل المجرد من عوامل دالة على الاستقبال على الحال فينصرف يفعل للحال بأنَّ الحال لا يوجد دليل عليه من الحروف فكان هو الأصل[2].

وعلل ابن مالك دلالة يفعل على الحال لا الاستقبال إلَّا بدليل بأنَّ للمستقبل صيغة أخرى وهي (افعل) في الأمر قال :(لما كان للماضي في الوضع صيغة تخصه كفعل والمستقبل صيغة تخصه كافعل ، ولم يكن للحال صيغة تخصه بل اشترك مع المستقبل في المضارع جلعت دلالته على الحال راجحة عند تجريده من القرائن ليكون جابرًا له لما فاته من الاختصاص بصيغة .)[3]

وأرى أنَّ هذا الرأي والتوجه من أحسن ما قيل في علة انصراف الفعل المضارع للدلالة على الحال عند تجرده مما يدل على الاستقبال.

---

(١) المتبع في شرح اللمع ج١ ص٢١٩، وانظر الكليات للكفوي ج٣ ص٢١٤، وانظر التوطئة للشلوبين ص١١٤.

(٢) المتبع ج١ ص٢١٩.

(٣) شرح التسهيل ج١ ص٢١.

وأضاف أيضًا ابن مالك أنَّه إذا كانت الصيغة منصرفة للحال إذا عدمت القرينة الدالة على الاستقبال في بالك لو وجدت قرينة للحال فدلالة الفعل على الحال أقوى ومثل لها بإعمال المضارع في الآن وما في معناه نحو :(زيد يصلى الآن والساعة) أو اقترانه بلام الابتداء نحو :إني لأحبك ، ونفيه بليس كقول الشاعر(١):

فلَستُ وبيت اللهِ أرضَى بمِثلِهَا ولَكن مَن يَمشِى سَيرضَى بمَا رَكب

وهكذا نجد أن ابن مالك كان دقيقًا حينما ذكر أنَّ للحال قرينة تؤكد حاليته ولم يقل للحال حروف.

ثم عرض ابن مالك أنَّ جماعة من النحويين خالفوا ذلك الرأي حيث أجازوا بقاء الفعل مستقبلاً مع كون الصيغة مجردة مما يدل على الاستقبال كما أنهم غالوا فزعموا أنه يجوز بقاء الفعل المضارع دالاً على الاستقبال مع وجود قرينة لفظية دالة على الحال وهى كلمة (الآن) واحتجوا بأنَّ الأمر لا شك في كونه مستقبلاً ومع ذلك يعمل في (الآن) وجعلوا منه قوله تعالى: "فالآنَ بَاشِرُوهُنَّ"(٢).

حيث عبر الله سبحانه وتعالى عن المدة التي رفع فيها الحرج عن المباشرة في ليالي الصوم وعن مدة بلوغ ذلك المخاطبين وعن المدة التي تقع فيها المباشرة فكلمة (الآن) ليست قاصرة على المدة المقارنة لنطق

(١) البيت من بحر الطويل في الدر المصون ص ١٧٧، منسوب إلى عبد الله بن الصبار الطالبي وينظر شرح التسهيل ج١ ص٢١.

(٢) سورة البقرة آية ١٨٧.

الناطق فحسب[١].

وذلك لأنَّ (الآن) لا يعبر فقط عن لحظة الكون فقد يستغرق الأمر شهراً فصاعداً حتى يتم كونه ومع ذلك يعبر عنه فيقال: الآن هو كائن[٢].

مما سبق يتضح أنَّ خلو المضارع من أدلة للاستقبال ينصرف الفعل عندئذ للحال.

أمَّا إذا دخلت عوامل مفيدة للاستقبال على المضارع كالسين وسوف كان المضارع مستقبلاً ، ولأنَّ الحال لم توضع له حروف تدل عليه فكان هو الأصل.

فهذا ما تأكد لدى النحويين فإنَّ صيغة المضارع دالة على الحال دون قرائن حتى أنَّ البعض يرى تسمية الحال مضارعاً والمستقبل عندهم اسم للفعل الذى لم يأخذ فيه[٣].

وجعل ابن هشام من تداخل المستقبل مع الحال قوله تعالى: "وإنَّ رَبَّكَ لَيَحكُمُ بَينَهُم يَومَ القِيَامَة "[٤]، فإنَّ لام الابتداء للحال مع كون الفعل سيحدث في المستقبل فتداخل المستقبل مع الحال فيكون لفظه للحال ومعناه للاستقبال[٥].

هذا بعض ما جاء من تداخل الحال مع الاستقبال وقد يتداخل

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ج١ ص٢١.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ج١ ص٢١.

(٣) المتبع ج١ ص٢١٩، وانظر اللباب ص٩، والهمع ج١ ص٨.

(٤) سورة النحل من الآية ١٢٤.

(٥) مغنى اللبيب لابن هشام ج١ ص٢٢٨.

معهما أيضًا الماضي فإنَّ العرب قد تعبر عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصداً لإحضاره في الذهن فيصير كأنَّه مشاهد حال الإخبار.

ومثال لتداخل الماضي مع الحال الفعل الماضي الداخلة عليه قد نحو :(قد قامَ زيدٌ) والمعنى الآن ؛ لأنَّ (قد) تقرب الماضي من زمن الحال(١).

ومثال على تداخل الماضي مع المستقبل : لم يقم ، فاللفظ للمضارع ، والمعنى للماضي(٢).

وذكر هنا الرضي فائدة في دلالة الماضي على الاستقبال حيث حصر المعاني التي تجعل الماضي منصرفاً للاستقبال منها الإنشاء الطلبي كالدعاء والأمر ، ومنها الإخبار عن الأمور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها ، ومنها المنفى بلا أو إنْ في جواب القسم ، ومنها أيضًا دخول إنْ الشرطية وما في معناها ، ومنها أيضًا دخول ما النائبة عن الظرف المضاف.

وذكر الأمثلة على ذلك فمثل لدلالة الماضي على الاستقبال إذا كان مراداً الإنشاء بالدعاء نحو : رحمك الله ، والأمر نحو قول على رضي الله تعالى عنه : " أجزأ امرؤ قرنه آسى أخاه بنفسه"

أمَّا الإخبار عن الأمور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها فنحو قوله تعالى: "وَنَادَى أَصحَابُ الجَنَّةِ أصحَابَ النَّارِ"(٣)، معللاً ذلك أنَّه أراد المتكلم

(١) ارتشاف الضرب لأبي حيان ج٣ ص١٦٠٩.
(٢) مغنى اللبيب ج١ ص٢٧٧.
(٣) سورة الأعراف آية ٤٤

وقوع الفعل قطعاً كأن وقع فعلاً ومضى ثم هو يخبر عنه وينصرف إليه.

أمَّا المنفى بلا فنحو :(والله لا فعلت) وأمَّا المنفى بإنْ فنحو :(إن فعلت) أمَّا دخول إنْ الشرطية فنحو :(إنْ قام قمت)، وأمَّا الداخلة عليه ما النائبة عن المصدر فنحو :"مَا دَامَتِ السَّمواتُ والأَرضُ"(١)، أمَّا المحتمل للمضي والاستقبال فهو الفعل بعد همزة التسوية نحو :(سواء عليَّ أقمت أم قعدت) وبعد كلما وحينما وعلل ذلك بوجود رائحة الشرط فيها وكذلك بعد التخصيص أو الصلة لموصول عام نحو : الذى أتاني فلة درهم ، لوجود رائحة الشرط أيضًا(٢).

ومنه أيضًا :(إنْ قامت قمت) واللفظ للماضي والمعنى للمستقبل ؛ لأن أدوات الشرط لا تدخل إلَّا على المستقبل معنى أمَّا اللفظ فقد يكون ماضياً مرادًا به الاستقبال فإنَّ معنى (إنْ قام) إن يقوم في المستقبل أقوم أيضًا في المستقبل(٣).

مما سبق يتضح أنَّ الأزمنة تتبادل فيما بينها فقد يعبر عن الماضي بلفظ المستقبل ، أو بلفظ الحال ، وقد يعبر عن الحال بلفظ المستقبل وقد يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي وهكذا ، حتى أنَّ هناك بعض الأفعال الممتدة التي تكون ذات أجزاء يتصل بعضها ببعض ويسمى الجميع منها باسم واحد ، كالأكل والصلاة فإنَّ الفعل نفسه منه ما قد انقضى ومنه ما هو حالي ومنه ما يستكمل من الفعل في المستقبل(٤).

---

(١) سورة هود آية ١٠٨

(٢) شرح كافية ابن الحاجب، ج٢ ص٢٢٥.

(٣) مغنى اللبيب ج١ ص٣٣١.

(٤) المتبع للعكبري ج١ ص٢١٨ وانظر اللمع ص٢٠.

فلا نستطيع في مثل هذه الأفعال التعبير عن الجزء الذى انقضى بأمس ولا الجزء الحال بالآن ولا الجزء القادم بغد خلافاً للأفعال التي يمكن فيها ذلك فتستطيع التعبير عما مضى منها بأمس وما هو آني في الوقت الحالي بالآن وما هو قادم في المستقبل بـ (غدًا) .

هذا وسأفرد إن شاء الله الحديث عن بعض الأدوات التي تدخل فعلاً موضوعاً لزمن معين في زمن آخر لم يوضع له هذا الفعل نحو : لم وقد ، كما سأتناول أثر المعنى في تبادل الأزمنة من خلال القرينة المعنوية وسياق الكلام.

المبحث الثالث

أدلة الزمن

ويشمل :

أولاً – دلالة الفعل على الزمن بصيغته.

ثانياً – الأدوات الداخلة على الفعل وتخلصه لزمن معين .

ويندرج تحتها:

١ – الأدوات المخلصة للاستقبال.

٢ – الأدوات المخلصة للماضي.

٣ – الأدوات المخلصة للحال.

ثالثاً – الظروف الدال على الأزمنة .

ويندرج تحتها:

١ – الظروف الدالة على الماضي.

٢ – الظروف الدالة على المستقبل.

٣ – الظروف الدالة على الحال.

رابعاً – دلالة المعنى وسياق الكلام على الزمن في الجملة.

أولاً : دلالة الفعل على الزمن بصيغته:

لكون الفعل هو كل لفظ دال على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل أو حال ، فالفعل إذن موضوع للدلالة على شيئين ، أحدهما الزمان ، هذا ما لا خلاف فيه ، حتى من جعل حد الفعل أنَّه ما دل على نفسه مقترناً

بزمان محصل دلالة فإنَّه لم يغفل دلالة الفعل وضعًا على الزمان[١].

وقد وُضع لكل زمن صيغته المخالفة للزمن الآخر لإفادة الأزمنة المختلفة وتسمى دلالة الفعل بصيغته على الزمان دلالة تضمين[٢]، وكلَّما زاد الخلاف في الصيغة زاد الخلاف في الزمان.

قال ابن جنى: (وذلك أنَّه قد دلت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع إذ الغرض في صيغ المثل إنَّما هو لإفادة الأزمنة فجعل لكل زمان مثال مخالف لصاحبه وكلَّما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان .)[٣]

ومن مظاهر الخلاف في الصيغ اختلاف حركة الماضي عن المضارع في فاء الكلمة وعينها (فجعلوا بإزاء حركة فاء الماضي سكون فاء المضارع وخالفوا بين عينيهما فقالوا : ضَرَب – يضْرِب ، وقَتَل يقْتُل ، وعَلِم يَعْلَم)[٤]

كذلك يدل المضارع على زمانين الحال والاستقبال بحروف المضارعة[٥] مما يدل على أنَّه كلما زاد الخلاف في الصيغة زاد اختلاف الزمن ، وإنَّما صار الفعل فعلاً بدلالته على شيئين الحدث والزمان المعين قال ابن مالك : (فإنَّ الفعل فعل بدلالته على الحدث والزمان المعين وكونه أمرًا ، أو خبراً معنى

---

(١) المتبع للعكبري ج١ ص١٢٥.

(٢) الإصباح في شرح الاقتراح للدكتور: محمود فجال ، ص٤٥، مطبعة دار القلم ، دمشق.

(٣) الخصائص ج١ ص٤٥١.

(٤) الخصائص لابن جني ج١ ص٤٥١.

(٥) المرجع السابق ج١ ص٢٣٢، وانظر المتبع للعكبري ج١ ص١٣٩.

زائد على ذلك .)[١]

ويرى الرضي أنَّ دلالة الفعل على الزمن من خلال الحركات والسكون وعبر عنها بالوزن قال :(والإخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمان الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه والوزن جزء اللفظ إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعاً معيناً والحركات مما يتلفظ به فهو إذن كلمة مركبة من جزأين يدل كل واحد منهما على جزء معناه .)[٢]

ويظهر من ذلك أيضًا أنَّ الفعل يدل بلفظه على مصدره وبنائه وصيغته على زمانه[٣]، وإذا تقرر أنَّ الفعل يدل على الزمن بصيغته فإنَّه يترتب على هذا عدة أمور أذكرها بإيجاز:

أولها : أنَّه يجوز حذف الزمان لدلالة الفعل عليه وجعل العكبري من ذلك حذف الزمان بعد منذ ووقوع الفعل بعدها دونه نحو : ما عرفت له خبرًا منذ خرج ، وتقدير الكلام : منذ زمن خروجه ، فالذي سوغ حذف الزمان أنَّ الفعل يدل عليه وأيضًا منه : ما رأيته منذ أنَّ الله خلقني أي : منذ زمن خلق الله إياي[٤].

ثانيها: أنَّ الأفعال التي تدل على الزمان ولا تدل على الحدث يحكم بنقصانها، ومعنى نقصانها أنَّ المعنى لا يتم بها وبفاعلها كما تتم في

---

(١) شرح التسهيل ج١ ص١٧.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب للرضى ج١ ص٥.

(٣) الإصباح في شرح الاقتراح لمحمود فجال، ص٤٥.

(٤) المتبع للعكبري ج١ ص٣٨٥، وانظر شرح التسهيل ج١ ص١٧، ص٣٣٨.

قولنا : قام زيدٌ وضرب عمرٌو، وهذه الأفعال هي : كان وأخواتها.

ورد العكبري حول التساؤل القائم عن فائدة المجيء بمثل هذه الأفعال الدالة فقط على الزمان.

فذكر أنَّ هذه الأفعال تؤدي معانى لا تؤديها الأفعال الدالة على الأحداث والأزمان معاً[1]، من هذه المعاني :

* أنَّها مفيدة في إقامة القوافي والسجوع فلا يتخيل حصر الأفعال في الأفعال التامة فقط .

* أنَّ المبتدأ إذا بقى على حاله أمكن أن يجعل خبره مفردًا أو جملة، وهذا المعنى لا يحصل من صيغة الفعل الماضي أو المستقبل (ألا ترى أنَّك إذا قلت : كان زيدٌ وجهُهُ حسنٌ ، الخبر فيه جملة والمعنى أنَّ ذلك كان ولو قلت : حَسُن وجه زيد ، لم تفد الحسن فيما مضى وانقطاعه في الحال)[2].

والمعنى هنا أنَّ كان الدالة على الزمان فقط تؤدي الأزمنة التي يتطلبها المقام فهي عامة في الأزمنة لا يختص بوقت دون وقت فإذا قيل : كان زيدٌ قائماً فلا تخص به نهاراً دون ليل ولا صباحاً دون مساء.

ثالثها: مما يترتب على أنَّ الفعل يدل على الحدث والزمان بصيغته أنَّ الفعل سواء أكان متعدياً أم لازماً يتعدى بصيغته إلى الزمان وسواء أكان الظرف معرفة أم نكرة (لأنَّ الفعل يدل لفظه على الزمان المطلق فيتعدى إليه كما يتعدى كل فعل إلى كل مصدر معرفة كان أو نكرة وذلك أنَّ الأفعال

---

(١) المتبع ج١ ص٣٨٥.

(٢) ينظر المرجع السابق ج١ ص٢٦٠.

إنَّما اشتقت من المصادر لتدل على الزمان من هنا تعدت إلى جميع أسماء الزمان وليس كذلك ظرف المكان لأنَّ لفظ الفعل لا يدل عليه)[١].

وقال بهذا سيبويه فهو يرى أيضًا أنَّ دلالة الفعل على الزمان بصيغته سهلت تعديه إلى الزمان بصيغته سواء كان الفعل متعدياً أو لازماً قال : (فإذا قال : ذهب فهو دليل على أنَّ الحدث فيما مضى من الزمان وإذا قال : سيذهب فإنَّه دليل على أنَّه يكون فيما يستقبل من الزمان ففيه بيان ما مضى وما لم يمض منه كما أنَّ فيه استدلالاً على وقوع الحدث.)[٢]

وقد مثل لذلك سيبويه بقولهم : قعد شهرين وسيقعد شهرين ، وكذلك : ذهبت أمس وسأذهب غدًا ، وجعل ذلك سيبويه عاماً شاملاً لكل اسم من أسماء الزمان[٣].

رابعها : اشتقاق أسماء الزمان من الأفعال لأنَّها تدل عليه وضعاً.

قال العكبري : (أن تشتق من الأفعال أسماء الزمان نحو : المطلع والمضرب والمقدم ونحو ذلك وحكمه حكم أسماء الزمان كقولك : أتيتك مقدم الحاج ، وخفوق النجم .)[٤]

وهذا من الوضوح بمكان والأمثلة عليه كثيرة نكتفى هنا بما ذكر حتى لا يطول الكلام .

---

(١) المتبع للعكبري ج١ ص٣٢٤.

(٢) الكتاب لسيبويه ج١ ص٣٥.

(٣) الكتاب لسيبويه ج١ ص٣٥.

(٤) المتبع ج١ ص٣٢٥، وانظر ج١ ص١١٨.

خامسها: الحكم بفرعية الفعل وأصلية المصدر ؛ لأنَّ الفعل يدل على شيئين : الحدث والزمان أمَّا المصدر فهو يدل على شيء واحد وهو الحدث وما يدل على شيء واحد أصل لما زاد عنه فيما بعد وهو الفعل.

قال ابن مالك : (وبعض ما استدللنا به على فرعية الفعل بالنسبة إلى المصدر يستدل على فرعية الصفة بالنسبة إليه ؛ لأنَّ كل صفة تضمنت حروف الفعل فيها ما في المصدر من الدلالة على الحدث وتزيد بالدلالة على ما هي له كما زاد الفعل بالدلالة على الزمن المعين .)[1]

ولأنَّ الصفة تشبه الفعل في كونها تدل على حدث وزمان ولكن غير معين كانت مشتقة من المصدر الذى هو الأصل للفعل والأصل أيضًا للصفة لأنَّه يدل فقط على الحدث (إذ ليس فيها ماض الفعل من الدلالة على زمن معين فبطل اشتقاقها من الفعل وتبين اشتقاقها من المصدر.)[2]

وعرض العكبري تساؤلاً في هذا الشأن لكون الفعل يدل على الزمان مفاد التساؤل أنَّه لم يكون المصدر ضمن مدلولات الفعل ولا يسمى مصدراً منفصلاً عن الفعل ، وقد أجاب عن ذلك بأنَّ تسميته مصدرًا أولى لوجهين:

أحدهما : أنَّ الفعل يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بحركاته والحروف أصل فهي أقوى من الحركات مثاله (ضَرْب) يدل على الحدث وحده فإذا قلت : ضَرَب فحركت الراء دل على الزمان أيضًا بالحركة .

الثاني: أنَّ الزمان الذى يدل عليه الفعل يختلف فيكون ماضياً تارة

---

(١) شرح التسهيل ج٢ ص١٨٠.

(٢) المرجع السابق ج٢ ص١٨٠.

ومستقبلاً أخرى ومحتملاً ثالثة والمصدر لا يختلف)[1].

وعليه فإنَّ المصدر يشبه الفعل في الدلالة على الحال والاستقبال والمضي وإذا كان كذلك فإنَّه يعمل أيضًا عمل الفعل (لمشابهته له إذا كان الفعل مشتقاً عنه وفيه حروفه ويكون للماضي والحال والاستقبال فلما كان كذلك عَمِلَ عمَل الفعل)[2].

سادسها: مما يترتب على دلالة الفعل بصيغته على الزمان أنَّه يجوز إضافة الزمان إلى الفعل لأنَّه يشبهه من وجهين:

الأول: أنَّ حركات الفلك دال عليها الزمان وحركات الفاعلين دال عليها الفعل.

الثاني: أنَّ الفعل يدل على الزمان بلفظه ويلازمه الزمان في وصفه وصيغته فكانت بينهما مناسبة فمن هنا جاز إضافته إليه وكانت الإضافة في المعنى إلى مصدر الفعل[3].

هذا بعض ما قيل في دلالة الفعل على الزمن وما ترتب عليه من أحكام يمكن أيضًا اعتبارها أدلة على دلالة الفعل على الزمن بصيغته.

ويمكن تلخيص ما ورد في دلالة الفعل على الزمن فيما يلي:

* أنَّه يدل على الحدث بلفظه وعلى الزمان بصيغته أي كونه على شكل مخصوص ولذلك تختلف الدلالة على الزمان باختلاف الصيغ ولا تختلف

---

(١) المتبع للعكبري ج١ ص١٢٨.

(٢) المرجع السابق ج٢ ص٦٥٤.

(٣) ينظر المتبع ج١ ص٣٩٨وانظر ١٣٨/١.

الدلالة على الحدث باختلافها.

* يجوز أن يكون الفعل قد دل بصيغته على الحدث باختلاف هذه الصيغة وينجر مع ذلك الزمان فيدل عليه الفعل باللزوم دلالة السقف على الحائط.

* ويجوز أن يكون العكس فيدل الفعل على الزمان بذاته لأنَّ صيغته تدل على الزمان الماضي والمستقبل بالذات ودلالته على الحدث بالانجرار(١).

* كما يجوز أن يكون وهو المشهور دال على الزمن بالوزن وعلى الحدث بالحروف(٢).

(١) الإصباح في شرح الاقتراح لمحمود فجال، ص٤٦.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ج١ ص٥.

ثانياً: الأدوات الدالة على الأزمنة:

وهى أدوات كثيرة ، نظراً لأنَّ هناك أدوات تخلصه للزمن الماضي ، وأدوات أخرى تخلصه للفعل المستقبل ، وأدوات تخلصه للحال ، ونجملها فيما يلي:

١- الأدوات المخلصة للمضي وهي :

لم ، ولمَّا النافيتان فهما يدخلان على الفعل المضارع فيخلصاه للمضي فيكون الفعل مضارعاً لفظاً ماضياً معنى(١).

ومنها : إذ نحو قوله تعالى: "وإذ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللهُ عَلَيهِ وأَنعَمتَ عَليهِ"(٢).

ومنها أيضًا : لو الشرطية قال تعالى: "ولَو يُؤاخِذُ اللهُ النَّاسَ بِظُلمِهِم"(٣)، والمعنى لو آخذ.

ومنها : (قد) فهي تحول المضارع إلى الماضي القريب من الحال كقوله تعالى: " قَد نَرَى تَقلبَ وَجهِكَ في السَّمَاءِ"(٤).

ومنها أيضًا : رُبَّما(٥)، مثل : (٦) : رُبَّما أوفيتُ في عَلَمِ ...

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١ /٢٧ وأوضح المسالك لابن هشام ج٣ ص١١

(٢) سورة الأحزاب آية ٣٧.

(٣) سورة النحل آية ٦١

(٤) سورة البقرة آية ١٤٤.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ج١ ص٢٧، وانظر رصف المباني للمالقي ص٥٥، ومغنى اللبيب ج١ ص١٣٧، والمتبع للعكبري ج١ ص١٢٦.

(٦) صدر بيت من المديد قائله : جذيمة الأبرش وعجزه :

تَرفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ

ينظر : أوضح المسالك لابن هشام ٣/٥٧

وقال تعالى: " رُبمَا يَودُّ الَّذِين كَفَرُوا"(١).

ومنها : كم الخبرية فإنَّها تختص بالماضي(٢).

قال ابن هشام :(الخبرية تختص بالماضي كرُبَّ ولا يجوز : كم غلمان سأملكهم) كما لا يجوز : (رُبَّ غلمان سأملكهم)(٣).

٢ - الأدوات المخلصة الفعل للاستقبال:

أولها وأشهرها : السين وسوف فإذا أدخلت على هذه الأفعال السين أو سوف صارت لما يستقبل وخرجت من معنى الحال وذلك قولك : سأضرب ، وسوف أضرب(٤)

ومنها : نواصب المضارع : أنْ ولن وكى وإذن ، وهى مخلصة للاستقبال وإن كانت مقدرة ، مثالها ظاهرة قوله تعالى: "وأَنْ تَصُومُوا خَيرٌ لَكُم"(٥) ، ومثالها مقدرة " لِيُبَيّنَ لَكُم وَيَهدِيَكُم"(٦)، والتقدير :لأنْ يبين وأنْ يهدي.

ومنها أيضًا أداة الترجي : لعلَّ قال تعالى: " لَعَلِّي أَرجِعُ إلى النَّاسِ لَعَلَّهُم يَعْلَمُون"(٧).

---

(١) الحجرات آية ٢.، وانظر أوضح المسالك لابن هشام ج٣ ص٥٨.

(٢) أوضح المسالك ج٤ ص٢٥٣.

(٣) ينظر المرجع السابق ج٤ ص٢٣٣.

(٤) المقتضب للمبرد ٤ /٨١، وانظر المتبع للعكبري ١ /١٢٧، ١ /١٣٨.

(٥) البقرة آية ٨٤، وانظر المقتضب للمبرد ج٣ ص٥.

(٦) النساء آية ٢٦.

(٧) يوسف آية ٤٦.

ومنها أيضاً : أدوات الشرط نحو قوله تعالى : (إِنْ يَشَأْ يُذهِبكُم وَيَأتِ بِخَلقٍ جَدِيدٍ).[١]

ومنها أيضًا : لو المصدرية نحو قوله تعالى: " يَوَدُّ أَحَدُهُم لو يُعَمَّر أَلفَ سَنَةٍ"[٢].

ومنها: نون التوكيد كقوله تعالى: " لَنَبلُوَنَّكُم بِشَيءٍ مِنَ الخَوفِ وَالجُوعِ"[٣].

ومنها: إذا فإنَّ الفعل بعدها يكون مستقبلاً إمَّا لفظًا وإمَّا معنى[٤].

ومنها أيضًاً : حتَّى فهي مثل أدوات النصب السابقة يكون المضارع بعدها مستقبلاً منصوباً[٥] .

ومنها : متى وأيان في الاستفهام[٦]، ومنها : مهما ومتى في الشرط[٧]، ومنها : هل في الاستفهام[٨]، ومنها : النفي بلا والنفي بلن[٩] ، بلن[٩] ، والنهي بـ(لا) [١]، ومنها : ليت في التمني[٢].

---

٥) سورة إبراهيم آية ١٩ .

(٢) البقرة آية ٩٦.

(٣) البقرة آية ١٥٥، وانظر: شرح التسهيل ج١ ص٢٤، ٣٤.

(٤) أوضح المسالك ج١ ص١١٣، ومغنى اللبيب ج١ ص٩٢.

(٥) أوضح المسالك ج٤ ص٥٢، ورصف المباني ص٦٤.

(٦) شرح التسهيل ج٤ ص٧١.

(٧) رصف المباني ص١٣٩، والجنى الداني ص٦٠٩، ومغنى اللبيب ج١ ص٣٣١.، ص٣٣١.، والمتبع ج٢ ص٥٣٠، وشرح التسهيل ج٤ ص٦٦.

(٨) مغنى اللبيب ج٢ ص٣٥.

(٩) المقتضب ج١ ص٨٥.

هذه بعض الأدوات ولا أدعي أنِّي استطعت الحصر الكامل فلكل شيء نقصان ، ولكن هذا ما تيسير لي وسيأتي في الفصل الثاني بعض المسائل التي يظهر فيها أثر الزمن وفيها يتضح ما نقص إن شاء الله.

وعلى أية حال فإنَّ هذه الأدوات السابقة تخلص الفعل المضارع للاستقبال حتى إن وقع بعدها مستقبل.

٣ - الأدوات الداخلة على الفعل فتخلصه للحال:

وهى قليلة منها:

النفي بإنْ كقوله تعالى: "إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرضَ أَنْ تَزُولَا ولإِنْ زالتا إِنْ أَمسَكَهُمَا "(٣).

ومنها أيضًا : النفي بلا بعد القسم كقول الشاعر(٤):

ردُوا فو اللهِ ما ذُدْنَاكُم أبدا ☆☆ مَا دَامَ في مَائِنا وردٌ لنزَّالِ(٥)

ومنها : لام الابتداء عند الأكثرين(٦).

ومنها : النفي بما فهي لنفى الحال لذلك لم تقع في جواب الشرط(١)

---

(١) مغنى اللبيب ج١ ص٢٤٦، ج١ ص١٢٦.

(٢) المتبع ج١ ص٢٨٢.

(٣) سورة فاطر آية ٤١، وانظر المفصل ص٣٠٧.

(٤) البيت من البسيط ، لم يعرف قائله انظر: الدرر ٢ /٤٥ وشرح الكافية الشافية ٢ /٨٤٤، وشرح التسهيل ٣ /٢٠٧والفرائد الجديدة للسيوطي٢/٥٧٥

(٥) شرح التسهيل ج٣ ص٢٠٧.

(٦) مغنى اللبيب ج٢ ص٢٢٨، وانظر شرح التسهيل ج٢ ص٢٢.

، ومنها أيضًا : همزة التسوية[٢]، ومنها : ألفاظ العقود .

وأخيرًا فهذه بعض الأدوات التي تدخل على الفعل فتخلصه إمَّا للماضي ، وإمَّا للمضارع وإمَّا للحال ، ولا أقصد هنا بالأدوات المخلصة الأدوات المختصة فإنَّ لهذا مجال آخر في غير هذا البحث

(١) المتبع ج٢ ص٢٩، وانظر شرح التسهيل ج١ ص٣٨٠.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢ / ٢٢٥ ورصف المباني ص٤٦ والجنى الداني ص٣٢.

ثالثاً: الظـــروف :

وأقصد بها الظروف الدالة على زمان محدد سواء كان هذا الزمان ماضياً أو مضارعاً أو حالًا ، وإليك بعضًا من هذه الظروف.

١ – الظروف الدالة على الزمن الماضي: أمس ، البارحة ، أول أمس ، الأزل.

٢ – الظروف الدالة على المستقبل : غدًا ، بعد غدٍ ، القادم ، الأبد.

٣ – الظروف الدالة على الحال: الآن ، اليوم ، الساعة ، المعاصر، ويمكن أن يضاف إليها (مع) لأنَّها لزمان الاجتماع[١].

وهناك بعض الأسماء الدالة على الزمان: الحين – الدهر – العام – اليوم – الليلة – السنة – الحاضر – الساعة – المستقبل – الماضي.

---

(١) مغنى اللبيب ج١ ص٣٣٣.

رابعاً: دلالة المعنى على الزمن من خلال سياق الكلام:

إنَّ المعنى هو قائد للألفاظ حتى تعبر عنه فتساق الألفاظ في جمل لتكون معنى يكون هو مراد المتكلم ويفهمه السامع دون لبس أو غموض.

والذى عليه النحويون أنَّ الأزمنة : ثلاث ماضي قد انقضى ، ومستقبل لم يقع بعد ، وما هو بينهما وهو الكائن الذى يجرى الآن.

ولكن بالنظر إلى سياق الكلام والقرائن المعنوية قد تفضي إلى وجود أزمنة أخرى يدل عليها المعنى فإنَّ المعاني تشير إلى أنَّ الماضي ليس زمناً واحداً بل هو عدة أزمنة ، فمنها : ما هو ماض كامل قد حدث وانقطع وليس له علاقة بحدث آخر، ومنها : ماضٍ سابق وهو حدث منقضي بعد حدث آخر منقضي أيضًا نحو :(علت الصيحةُ بعد أن لفظ المريض روحه) ومنها : ماضي حدث وانقضى في زمن غير معين قبل حدث آخر منقطع أيضًا نحو : (كنت قد كتبت الرسالة) ومنها : ماض حدث بمصاحبة حدث آخر[1].

فسياق الكلام قد يفرض أزمنة عدة :

من هذه المعاني : الإنشاء إذا قصد فقد يحول الماضي للحال فيقع الماضي في وقت التكلم من ذلك ألفاظ العقود والتي يراد بها إحداث معنى في الحال ويعبر عنها بالماضي نحو : (بعت اشتريت)[2].

ومن هذه المعاني أيضًا : الشروع فإنَّه من المعاني التي تلزم الفعل

---

(١) الحلل فى إصلاح الخلل من كتاب الجمل للبطليوسي ص١٦، ط١٩٨٠م.

(٢) المتبع للعكبري ج٢ ص٦٢٣، وانظر شرح الكافية للرضي ج٢ ص٢٢٥، وانظر اللباب ص٣٠٨، واللمع ص١٦٤.

بالزمن الماضي نحو : طفق ، وشرع[١].

ومن هذه المعاني أيضًا : التحضيض ، فهو من المعاني التي يجوز أن يقع بعدها أحد الزمانين الماضي والمستقبل ، فإذا وجدت قرينة تخصصه بأحدهما كان لأحد الزمانين ، نحو : هلَّا اجتهدتَ ، فإن أراد المتكلم التوبيخ كان للمضي وإن أراد الحث على الاجتهاد خرج من الماضي إلى معنى المستقبل.

ومن المعاني أيضًا التي تخلص الفعل لزمان معين : الدعاء[٢] ، والرجاء فإنَّهما يسوقان الفعل للدلالة على المستقبل ، ومن المعاني أيضًا الدالة على زمن معين : الشرط فهو من المعاني التي تحول لفظ الفعل لمعنى غير ما وضع له ، فإذا وقع بعد الشرط ماضٍ كان بمعنى المستقبل نحو : (إذا درسَ نَجَح) أي : إنْ يدرس ينجح ، على أن يكون المستقبل هنا مستقبلاً قريباً[٣].

وهكذا نجد أن بعض المعاني تأخذ الفعل معها إلى زمان آخر غير ما وضع له ، ويتحدد ذلك من خلال سياق الكلام دون الاعتداد هنا باللفظ.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١ /٣٨٩، وانظر المتبع للعكبري ج٢ ص٥٥٦

(٢) شرح التسهيل ج١ ص١٤.

(٣) شرح التسهيل ج١ ص١٧-١٩، وانظر: ج١ ص٣١، ٣٢، وانظر: المقتضب: ج٤ ص١٢٣.

الفصـــل الثـــاني

أثر الزمن في القضية النحوية

في هذا الفصل أوضح ما طرأ من تغيير في القضية النحوية بسبب عامل الزمن في التركيب النحوي أو الجملة النحوية ، وما طرأ من تغيير في الحكم الإعرابي أو الموقع الإعرابي ، أو ما يظهر من أثر للأداة لاختصاصها بزمن معين في المعنى الكلى للجملة ، أو معنى الفعل بعدها ، وهكذا مما يعد أثرًا ظاهراً غير خفي للزمن .

وأبدأ باسم الله الرحمن الرحيم ، داعية الله عز وجل أن يعينني لأداء ما أصبو إليه بحيث يفيد القارئ ويجد فيه مندوحته.

باب النكرة والمعرفة

الموصول

وفيه مسألة واحدة :

الاستقبال شرط للعمل في (أي) الموصولة .

تناول ابن هشام ما يشترط فيما يعمل في (أي) الموصولة فقال : (ولا يعمل فيها إلَّا مستقبل متقدم نحو : " لنَنزعنَّ مِن كُلِّ شيعةٍ أيُّهم أَشَد"[1]، بخلاف البصريين وسُئل الكسائي لم لا يجوز : (أعجبني أيُّهم قامَ) ؟ فقال: أي كذا خلقت .)[2]

يفهم من كلام ابن هشام أنَّه يُشترط فيما يعمل في (أي) الموصولة شرطان:

الأول: أن يكون مستقبلاً فلا يكون ماضياً ولذلك منع الكسائي أن يقال : أعجبني أيُّهم قام ؛ لأنَّها سُبقت بماضٍ.

الثاني: أن يكون العامل فيها متقدماً عليها.

وقد توافر الشرطان في الآية الكريمة حيث إنَّ الفعل : (لننزعن) عامل في أي وهو مستقبل ومتقدم في الذكر عليها، وأعرض هنا بشيء من التفصيل لـ(أي) وأحوالها.

فقد ذكر النحويون في (أي) أربعة أحوال:

---

(١) سورة مريم آية ٦٩.

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج١س ص١٣٧.

الأول: أن تضاف ويذكر صدر صلتها نحو : (يعجبني أيُّهم هو قائم).

الثاني: أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو : (يعجبني أيٌّ قائم).

الثالث: أن لا تضاف ولكن يذكر صدر صلتها نحو : (يعجبني أيٌّ هو قائم).

وفى الأحوال الثلاثة المتقدمة تعرب (أي) بالحركات.

الرابع: أن تضاف ويحذف صدر صلتها نحو : (يعجبني أيُّهم قائم) ، وفى هذه الحالة تبنى على الضم وعليه قوله تعالى: " ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهم أَشَدُّ عَلَى الرَّحمَنِ عتِيَّاً"(١).

ومنها أيضًا قول الشاعر(٢):

إذا مَا لقيتَ بنى مالكٍ ☆☆ فسَلِّم على أيّهم أفضَل

وقال سيبويه : (حدثنا هارون أنَّ ناساً وهم الكوفيون يقرءونها "ثُمَّ لَنَنْزِعنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُم أَشَدُّ علَى الرَّحمَنِ عتِيَّاً" وهى لغة جيدة نصبوها كما جروها حين قالوا :(أمرر على أيِّهم أفضل) فأجراها هؤلاء مجرى (الذي) إذا قلت : (اضرب الذي أفضل) لأنَّك تنزِّل أيَّاً ومَن منزلة الذى في

---

(١) سورة مريم آية ٦٩.

(٢) قائله: غسان بن وعلة والبيت من المتقارب ينظر : الإنصاف للأنباري ٢ /٧١٥ والمساعد لابن عقيل ١ /١٥٥ وشرح الألفية لابن عقيل ١ /١٥٣-١٥٤ ومغنى اللبيب ١ /٧٧ وشرح شواهد المغنى للسيوطي ١ /٢٣٦ وشرح التسهيل لابن مالك ١ /٢٠٨ وتمهيد القواعد لناظر الجيش ١ /٧٠٩ والأشموني ١ /٢٦٦ ونتائج التحصيل للمرابط الدلائي ١ /٩٩٦.

غير الجزاء والاستفهام)[1]، فذكر سيبويه أنَّ الإعراب فيها أيضًا جيد في هذه الحالة.

من هنا نفهم أنَّ في (أي) الموصولة المضافة المحذوف صدر صلتها خلاف بين النحويين وأعرضه هنا متناولة الآية الكريمة بالدراسة.

ذهب البصريون إلى أنَّ (أي) في الآية في موضع نصب ، والضمة فيها ضمة بناء قياسًا ؛ وذلك لأنَّ (أي) مبنية لوقوعها في موضع (الذي) وبناؤها كبناء (من) و(ما)، وقد دخلها النقص بحذف العائد فضعفت فردت إلى البناء المستحق لها لزوال تمكنها ؛ لأنَّها خالفت أخواتها حيث حذف المبتدأ إذ التقدير : (أيُّهم هو أشد)، واختير الضم لأنَّه أقوى الحركات فكان فيه عوض عن المحذوف[2].

وذهب الخليل إلى أنَّ (أيُّهم) مرفوع على الحكاية والتقدير : ثم لننزعن من كل شيعة الذى يقال فيه أيُّهم أشدُ [3].

ونسب سيبويه ليونس أنَّ (أيُّهم) مرفوع على الابتداء وأشدُ خبر ولا تعمل (لننزعن) فيعلق عن العمل[4].

وحكم ابن الأنباري بضعف رأيه معلـلًا ذلك بأنَّ الفعل (لننزعن)

---

(١) الكتاب ج٢ ص٣٩٩، وانظر المفصل للزمخشري ص١٤٩.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ج٢ ص١٣١، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ج٢ ص١١٥.

(٣) الكتاب لسيبويه ج٢ ص٣٩٨، ٣٩٩.

(٤) البيان لابن الأنباري ج٢ ص١٣٢.

ليس من أفعال القلوب حتى يعلق فهو كسائر الأفعال المؤثرة[١].

وأمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ الضمة ضمة إعراب وأنَّه مرفوع على الابتداء وأشد خبره لأنَّه بمعنى النداء[٢].

وعليه فالخلاف في ضمة (أيُّهم) في قوله تعالى: "أيُّهم أشد" فمنهم من رآها ضمة بناء ومنهم من رآها ضمة إعراب وفى إعرابها في الآية خمسة أوجه :

الوجه الأول: أنَّها مبتدأ وأشد خبره وهو على الحكاية ، وهو للخليل.

الوجه الثاني: أنَّها مبتدأ وأشد خبر مع تعليق الفعل عن العمل ، وهو ليونس.

الوجه الثالث: أنَّ (أي) استفهام وليست موصولة و(مِن) في قوله تعالى "مِن كُلِّ شِيعَةٍ" زائدة و(كل) مفعول (لننزعن)، وهو قول الأخفش والكسائي.

الوجه الرابع: أنَّ (أي) مرفوعة بشيعة لأنَّ معناه تشيع فهي إذن بمعنى (الذي) ، والمعنى : (لننزعن من كل فريق يشيع أيُّهم).

الوجه الخامس: أنَّ ننزعن علقت عن العمل والمعنى شرط ، والشرط لا يعمل فيما قبله وهو بعيد[٣].

---

(١) المرجع السابق ج٢ ص١٣٢.

(٢) البيان لابن الأنباري ج٢ ص١٣٢، وانظر شرح الكافية للرضي ج٢ ص٥٧ ومغنى اللبيب لابن هشام ج١ ص٧٧.

(٣) إملاء ما من به الرحمن للعكبري ج٢ ص١١٥-١١٦، وانظر: شرح الكافية للرضي ج٢ ص٥٧.

وكونه مبنيًا على الضم أكثر عند حذف المبتدأ[١].

هذا عرض لما قيل في (أي) إذا أضيفت وحذف صدر صلتها، وقد ظهر رأي النحويين من خلال الآية الكريمة ، أمَّا عن تأثير الزمن في تلك القضية المشهورة في كتب النحو فإنَّه يظهر من خلال اشتراط الاستقبال في الفعل المتقدم على (أي) العامل فيها ، وقد قاله ابن هشام إذ لابد عنده من دلالة ما يعمل فيها على الزمن المستقبل ، وذلك لأنَّ المستقبل لا يدرى مقطعه أو مبدؤه أو منتهاه فهو مبهم تام الإبهام.

وأمَّا الماضي والحال فإنَّهما محصوران لانقطاع الماضي ولحضور الحال ، والعقل الذى يصلح للدلالة على المستقبل المبهم هو المضارع ، فلمَّا كانت أي مبهمة في استعمالها لم يصلح لها الماضي وصح لها المضارع.

وإن كان إبهام المضارع غير إبهام (أي) ولكن لا ضرر لأنَّ الإبهام يناسبه الإبهام ولا يناسبه المعين كالماضي والحال[٢].

بينما رأى ابن مالك أنَّه لا يلتزم استقبال العامل في (أي) ولا تقديمه كما لا يلزم مع غيره ، وقد نسب ابن مالك هذا الشرط الذى لا يراه ملتزماً إلى الكوفيين وذكر أنَّه ليس لهم حجة إلَّا ما ورد موافقاً لما اشترطوه كما في قوله تعالى: "ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهم أَشَدُ"[٣] ،

(١) شرح الكافية للرضي ج٢ ص٥٧.

(٢) تعليق من حاشية أوضح المسالك ج١ ص١٣٨ للمحقق.

(٣) سورة مريم آية ٦٩.

وقول الشاعر[1]:

فادنُوا إلى حقِّكُم يَأخذْهُ أيُّكُم ** شِئتُم وإلَّا فإيَّاكُم وإيَّانَا

والذى يظهر عندي قرب رأي الكوفيين للحق نظرًا لكثرة الشواهد المؤيدة لرأيهم وبالمقابلة فلا يوجد من الشواهد ما يؤيد رأي البصريين ، هذا بعض ما قيل في تأثير الزمن في هذه المسألة ، فالبعض يشترط لما يعمل في (أي) الاستقبال والبعض لا يشترط ذلك.

(١) البيت من البسيط ولا يعرف قائله ينظر شرح التسهيل ج١ ص٢٠٠.

بـاب الابتـداء

وفيه أربع مسائل :

الأولى : **ظرف الزمان لا يُخبر به عن الجُثَّة** .

ليتضح أثر الزمان في هذه المسألة نقرأ قول سيبويه : (وجميع ظروف الزمان لا تكون ظروفًا للجثث فإن قلت :(زيدٌ يومَ الجمعة أضرب) لم يكن فيه إلَّا النصب لأنَّه ليس ههنا جزاء) (١).

مما سبق يظهر أنَّه لا يجوز الإخبار بظرف الزمان عن الذوات لأنَّ ظروف الزمان لا تضمّن الجثة.

فيجوز أن يقال :(زيدٌ في الدار) فيخبر عن (زيد) بالجار والمجرور؛ لأنَّه يفيد معنى.

أمَّا أن يقال : (زيدٌ يوم الجمعة) فإنَّه لا يصلح.

وعلل ذلك المبرد قائلاً : (لأنَّ الزمان لا يخلو منه زيد وغيره ولكن إن كان اسم فيه معنى الفعل جاز أن تكون أسماء الزمان ظروفاً له نحو قولك : (القتالُ يومُ الجمعة) و(مقدم الحاج والحرم يا فتى) لأنَّك تخبر أنَّه في هذا الوقت يقع فهي هنا فعل قد كان يجوز أن يخلو منه هذا الوقت فعلى هذا تجرى الظروف من الأزمنة والأمكنة في الإخبار)(٢).

مما سبق في كلام سيبويه والمبرد يتضح أنَّ ظرف الزمان من بين الظروف لا يجوز أن يكون خبراً عن شخص، أي لا يجوز أن يكون خبراً

---

(١) الكتاب ج١ ص١٣٦-١٣٧.

(٢) المقتضب ج٤ ص١٣٢.

عن الجثة أو عن الذات ؛ لأنَّه زمن يكون فيه المخبر عنه وغير المخبر عنه ، ويجوز أن يخبر عن الجثة بمكان أو بخبر عنها بالمعاني ، فإن قيل : (زيدٌ يومَ الجمعة قائمٌ) تعين إعراب (قائم) خبرًا ولا يجوز رفع (يوم) على أنَّها خبر لزيد.

ولم أجد من خالف من النحويين في منع الإخبار بظرف الزمان عن الجثث ، نظراً لعدم الفائدة في قولنا :(زيدٌ يومُ الجمعة) ، وقد عدمت الفائدة من جهتين:

الأولى: أنَّ المخبر يعلم أنَّ زيدًا كائن في ذلك الزمان فلم يكن في الإخبار عنه بالزمان فائدة ، فلن يستفيد السامع شيئاً.

الثانية: أنَّ زيداً لا اختصاص له يوم الجمعة مثلاً بل إنَّ نسبته إلى يوم الجمعة كنسبته إلى باقي الأيام على حد سواء[1].

ويجوز كون ظرف الزمان خبراً عن الجثة لفظاً فقط ويكون المعنى أنَّه أُخْبر عن حدث وقع في ظرف الزمان نحو : (الليلةُ الهلالُ).

فسر ذلك العكبري بقوله : (لأنَّ التقدير : (الليلةُ حدوثُ الهلال) فيصير الزمان خبراً عن الحدث إلَّا أنَّ الحدوث ونحوه حذف للعلم به وذلك أنَّ القائل : الليلةُ الهلالُ) يخاطب به من ينتظر الهلال وإنَّما ينتظر طلوعه فقد علم المخاطب ما يعنى المتكلم)[2].

فهذه إذن حالة واحدة يجوز فيها الإخبار بالزمان عن الجثة ، وحيث يكون المعنى والتقدير لحدث وقع في هذا الظرف.

---

(١) المتبع للعكبري ج١ ص٢٣٤، ٢٣٥.

(٢) المرجع السابق ج١ ص٢٣٥.

وذلك لعدم إفادة المتكلم للسامع بشيء يختص بالمخبر عنه ، وذلك لأنَّ السامع يعلم أنَّ المبتدأ كائن في هذا الزمن ، كما أنَّه انعدمت خصوصيته المخبر عنه (الذات) بهذا الزمن فالجميع فيه سواء فالمبتدأ الجثة في هذا الزمن هو وأمثاله سواء.

وكما منع النحويون الإخبار بالزمان عن الجثث منع الرضي أيضًا أن يقع الزمان صفة للجثث أو حالًا منها لعدم الفائدة ، واستثنى الرضي من هذا موضعين يجوز فيهما الإخبار عن الجثث بالزمان أو أن يقع الزمان صفة أو حال عن الجثة نجدهما في قوله : (واعلم أنَّ ظرف الزمان لا يكون خبراً عن اسم عين ولا حالًا منه ولا صفة له لعدم الفائدة إلَّا في موضعين :

أحدهما: أن يشبه العين المعنى في حدوثها وقتاً دون وقت نحو : (الليلةُ الهلالُ).

الثاني: أن يعلم إضافة معنى إليه تقديراً نحو قول أمرؤ القيس : اليومُ خمرٌ وغداً أمر، أي : شرب خمر)[1].

وهكذا نجد أنَّ السبب في منع الإخبار بالزمان عن الجثث هو انعدام الفائدة إذ لا فائدة من تخصيص حصول شيء في زمان هو في غيره حاصل[2].

وجعل منه ابن هشام : (نحن في شهر كذا) لأنَّ المبتدأ عام

(١) شرح الكافية ج١ ص٩٤، وهو قول لامرئ القيس صار مثلاً.

(٢) المرجع السابق ج١ ص٩٤.

والزمان خاص[١].

وقد فصَّل ابن عقيل مجيء الظرف خبراً للمبتدأ بصفة عامة ، قال: (ظرف المكان يقع خبرًا عن الجثة نحو :(زيدٌ عندك) وعن المعنى نحو : (القتالُ عندك) .

وأمَّا ظرف الزمان فيقع خبراً عن المعنى منصوباً أو غير مجرور بفي نحو: (القتالُ يومُ الجمعة) أو (في يوم الجمعة) ولا يقع خبراً عن الجثة)[٢].

ونقل ابن عقيل عن ابن مالك أنَّه يشترط لوقوع الزمان خبراً عن الجثة حصول الفائدة نحو :(الليلةُ الهلالُ) و(الرطبُ شهري ربيع)

أمَّا إذا لم يعد شيئاً نحو :(زيدٌ اليوم) فلا يجوز إعراب (اليوم) خبرًا.

مما سبق يتضح أنَّ جمهور النحويين على منع الإخبار بالزمان عن الذوات لعدم الفائدة فإن أفاد الزمان معنًى جاز والبعض يرى عدم جوازه مطلقاً أفاد معنى أو لم يفد[٣].

أثر الزمان في هذه المسألة:

يظهر مما سبق أنَّ للزمان في هذه المسألة تأثير كبير فقد ترتب على كون الظرف زمانًا أنَّ منع الإخبار به عن الجثث فإن كان الظرف مكانًا لم يمنع الإخبار به عن الجثث ، وكذلك إن كان الخبر معنى أو كان الخبر زمانًا يحمل معنى ، وذلك لعدم الفائدة في الإخبار بزمان يشترك فيه المخبر عنه وغيره من الذوات المماثلة له.

---

(١) أوضح المسالك لابن هشام ج١ ص١٨٠-١٨١.

(٢) شرح الألفية لابن عقيل ج١ ص٢٠٠.

(٣) المرجع السابق ج١ ص٢٠١.

كما أنَّ السامع يعلم أنَّ الشخص أو الذات الواقعة مبتدأ واقع في هذا الزمان.

كما أنَّ جميع الذوات على حد سواء بالنسبة لهذا الزمان المخبر به فلا شيء في هذا الزمان يختص بالمبتدأ (الذات أو العين أو الجثة).

الثانية : لام الابتداء تخلص المضارع للحال:

إذا دخلت لام الابتداء على الفعل المضارع خلصته للحال عند أكثر النحويين ، قال ابن هشام : (وأمَّا اللام غير العاملة فسبع: إحداها: لام الابتداء، وفائدتها أمران: توكيد مضمون الجملة ولهذا زحلقوها في باب (إنَّ) عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين ، وتخليص المضارع للحال كذلك قال الأكثرون واعترض ابن مالك[1] على الثاني بقوله تعالى: "وإنَّ رَبَّكَ لَيَحكُمَ بَينَهُم يَومَ القِيَامَة"[2]، و"إنِّي ليَحْزُنُني أَنْ تَذهَبُوا بِه"[3] فإنَّ الذهاب كان مستقبلاً ولو كان الحزن حالًا لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنَّه أثره)[4].

ظاهر كلام ابن هشام لا يخفى على القارئ فهو يرى أنَّ من دخولها في خبر (إنَّ) للمبالغة في التوكيد إذ التوكيد حاصل بـ (إنَّ) نفسها ومحل هذه اللام المبتدأ الذى هو اسم (إنَّ) فأصلها أن تكون قبل الاسم ولكن ثقل اجتماع حرفين مؤكدين فأزالوا اللام من ذلك المحل ووضعوها في موضع لا يكون فيه ثقل وهو الخبر فقالوا : (إنَّ زيدًا لقائمٌ)، (إنَّ زيدًا لعندك)، (إنَّ زيدًا ليقوم)، (إنَّ زيدًا لبئس الرجل)[5].

---

(١) شرح التسهيل ج٢ ص٢٢، وينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ج٢ ص٢٧٣، وينظر التذييل والتكميل ج٢ ص٧١٣.

(٢) سورة النحل آية ١٢٤.

(٣) سورة يوسف آية ١٣.

(٤) مغنى اللبيب ج١ ص٢٢٨.

(٥) المفصل للزمخشري ص١٥٤، وانظر رصف المباني للمالقي ص٢٣٣-٢٣٤، والجنى الداني للمرادي ص١٢٨، وشرح ابن عقيل ج١ ص٣٣٣.

ولدخولها في خبر إنَّ مواضع عدة فهي تدخل على خبر (إنَّ) المكسورة المثبت فلا تقول : إنَّ زيدًا لما يقوم ، ولا تدخل على الماضي المتصرف غير المقرون بقد فلا يقال : (إنَّ زيدًا لرَضِىَ).

أمَّا دخولها على المضارع فإنَّها تدخل عليه سواء كان متصرفاً نحو : (إنَّ زيدًا ليرضى) أو غير متصرف نحو : (إنَّ زيدًا ليذر الشر) فيما عدا لو اقترن المضارع بالسين وسوف فإنَّها لا تدخله[١].

وقال سيبويه في علة دخولها على المضارع : (وإنَّما ضارعت أسماء الفاعلين أنَّك تقول: (إنَّ عبدَ الله ليفعل) فيوافق قولك (فاعل حتى كأنَّك قلت : (إنَّ زيدًا لفاعل) فيما تريد من المعنى وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم)[٢].

وليس في كلام سيبويه ما يؤكد تخليص لام الابتداء للمضارع للدلالة على الحال حيث عد (ليفعل) في منزلة (لفاعل) وفاعل تدل على الحال والاستقبال كما يدل المضارع المجرد من لام الابتداء على الحال والاستقبال ، واستشهد سيبويه لدخول لام الابتداء في خبر إنَّ إذا كان مضارعًا بقوله تعالى: "وإنَّ رَبَّكَ لَيَحكُمُ بَينَهُم"[٣].

وعند ابن مالك لا يلزم دلالة لام الابتداء الداخلة على المضارع على زمن الحال فيجوز عنده أيضًا أن تدل على الاستقبال ومنها الآية الكريمة السابقة ، وهذا نصه : (وأمَّا لام الابتداء فمخلصة للحال عند أكثرهم وليس

---

(١) شرح ابن عقيل ج١ ص٣٣٧، ٣٣٨.

(٢) كتاب سيبويه ج١ ص١٤.

(٣) سورة النحل آية ١٢٤.

كما ظنوا بل جائز أن يراد الاستقبال بالمقرون بها كقوله تعالى: "وإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُم بَينَهُم يَومَ القِيَامَة"(١)، و"إِنّي لَيَحزُنني أنْ تَذَهَبُوا بِه"(٢).

فيحزنني مقرون بلام الابتداء وهو مستقبل لأنَّ فاعله (الذهاب) وهو عند نطق يعقوب عليه السلام بيحزن غير موجود فلو أريد بيحزن الحال لزم سبق معنى الفعل لمعنى الفاعل في الوجود وهو محال)(٣).

مما سبق يتضح أنَّ أكثر النحويين على أنَّ لام الابتداء الداخلة على المضارع تخلصه للحال دون الاستقبال مطلقًا، وخالف في ذلك ابن مالك فذكر أنَّه يجوز في بعض المواضع أن يكون الفعل المضارع بعدها مستقبلاً، وأجد الحق معه فالآية الكريمة ظاهرة وواضحة في دلالة ليحكم على الاستقبال لأنَّ ذلك كائن يوم القيامة ومعلوم استقباله.

والكلام ذاته في الآية الثانية ، والتي أسهب ابن مالك في شرح علة كلامه في كون (ليحزنني) مستقبلاً ، وقد سبق ذكر ذلك قريباً، والذى أود ذكره هنا أنَّه كيف يكون الفاعل في المستقبل وهو (الذهاب) ويكون الفعل في الحال وهو الحزن ولذا أؤيد ما ذكره ابن مالك.

ويمكن التوفيق بين الآراء أن نقول: إنَّ أكثر ما ترد فيه لام الابتداء الداخلة على المضارع أن تكسبه الحاليّة كزمن وقد تأتي معه للاستقبال ، وقد دخلت لام الابتداء على حرف التسويف الدالة على الاستقبال مما دعا الزمخشري في الحكم على اللام أنَّها ليست للابتداء بل

---

(١) سورة النحل آية ١٢٤.

(٢) سورة يوسف آية ١٣.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ج٢ ص١٢٢.

للتوكيد إذ إنَّه لا يجيز في لام الابتداء إلَّا الدلالة على الحال ، وذلك قوله تعالى: "لَسَوفَ أُخرَجُ حَيًّا"(١). (٢)

أمَّا عن أثر الزمن فواضح ؛ فإنَّ دخول اللام على المضارع يراه النحويون مكسباً له زمن الحالية ويرى البعض أنَّه يجوز إكسابه الاستقبال.

(١) سورة مريم آية ٦٦.

(٢) المفصل ص١٥٤، ومغنى اللبيب ج١ ص٢٣٠.

الثالثة : جواز دخول الفاء في الخبر إذا كان المبتدأ مقترناً بأل الموصولة بمستقبل عام .

قال ابن مالك في علة جواز دخول الفاء في الخبر إذا كان المبتدأ مقترنا بأل وصلتها مستقبل عام : (والمجوز لدخول الفاء في خبر المبتدأ واقعاً موقع (مَن) الشرطية أو (ما) أختها ويتناول ذلك (أل) الموصولة بما يقصد به الاستقبال والعموم كقوله تعالى: "والسَّارقُ والسَّارقةُ فاقطعُوا أَيدِيَهُما"[1]، فلو قصد به معنى أو عهد فارق (أل) شبه (من) و(ما) فلم يأت بالفاء)[2].

اشترط ابن مالك لجواز دخول الفاء في الخبر أن يكون المبتدأ مقترناً بأل على أنَّ تكون أل هذه موصولة بمستقبل عام ، وفى هذه الحالة تقترب في الشبه من (مَن وما) الشرطيتين فإذا انتقد الشرط بأن كانت أل للعهد أو كانت موصولة بمضي لم يجز دخول الفاء في الخبر .

ومما توافر فيه الشرط قوله تعالى: "والسَّارقُ والسَّارقةُ فَاقطَعُوا أَيدِيَهُمَا"[3]

وأحاول هنا أن أتعرض بشيء من التفصيل لهذه المسألة من خلال عرض آراء النحويين فيها:

وأبدأ بما ذكره سيبويه في كتابه[4] حيث إنَّه منع دخول الفاء في

---

(١) سورة المائدة آية ٣٨.

(٢) شرح التسهيل ج١ ص٣٢٩.

(٣) سورة المائدة آية ٣٨.

(٤) الكتاب ج١ ص١٣٨-١٤٢.

الخبر إذا لم يحمل المبتدأ معنى الشرط والجزاء ، يتضح ذلك من قوله : (فإذا قلت: (زيدٌ فاضربه) لم يستقم أن تحمله على الابتداء ألا ترى أنَّك لو قلت: (زيدٌ فمنطلق) لم يستقم فهو دليل على أنَّه لا يجوز أن يكون مبتدأ ... فأمَّا قوله عز وجل:" الزَّانيةُ والزَّانِي فاجلدُوا كُلَّ وَاحدٍ مِنهُمَا مِائَةُ جَلدَة"(١) وقوله تعالى: "والسَّارقُ والسَّارقةُ فاقطَعُوا أَيديهمَا"(٢)

فإنَّ هذا لم يبن على الفعل ولكنَّه جاء على مثل قوله تعالى: "مَثَلُ الجَنَّة الَّتي وعدَ المُتَّقُون"(٣) ... فهو محمول على الإضمار)(٤).

هذا وبناءً على ما سبق في كلامه نجده قد رفض إعراب (فاجلدوا) و(اقطعوا) خبرًا معللاً رفضه ذلك أنَّه لم يحمل معنى الجزاء وإنَّما الخبر عنده مقدر ثم جيء بالفعل بعد تمام المبتدأ المذكور وخبره المقدر المفهوم من الكلام السابق حيث لم يتضمن المبتدأ عنده معنى الجزاء المخلص للاستقبال.

فإذا لم يتضمن المقرن بأل الموصولة معنى الجزاء ولم يكن مفيداً بعموم الاستقبال لم يجز إعرابه خبرًا قال: (ألا ترى أنَّك لو قلت : الذي يأتيني فله درهم والذي يأتيني فمكرم محمود ، كان حسنًا ولو قلت : زيدٌ فله درهم ، لم يجز وإنَّما جاز ذلك ؛ لأنَّ قوله : الذي يأتيني فله درهم في معنى الجزاء فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء)(٥)

---

(١) سورة النور آية ٢.

(٢) سورة المائدة آية ٣٨.

(٣) سورة محمد آية ١٥.

(٤) الكتاب لسيبويه ج١ ص١٣٨-١٤٢.

(٥) المرجع السابق ج١ ص١٣٩.

هذا رأي سيبويه في هذه القضية وهو ما يكاد يتطابق مع نص كلام ابن مالك فقد وافق ابن مالك سيبويه في أنَّ المبتدأ المقرون بأل الموصولة بالمستقبل العام يجوز في خبرها اقترانه بالفاء وإنَّما اختلف الرأيان في أنَّ سيبويه يرى أنَّ أل في (فاقطعوا) و(فاجلدوا) ليست موصولة بمستقبل عام بل أل فيهما للعهد ولم يقصد الجزاء ، لذا منع إعراب (فاقطعوا) و(فاجلدوا) خبراً ، بل الخبر عنده مضمر كما سبق أمَّا ابن مالك فهو يرى أنَّ (فاقطعوا) و(فاجلدوا) وهما خبران عن المبتدأين في الآيتين لأنَّ (أل) في السارق وأل في الزانية موصولة بمستقبل عام فأشبهت الجزاء بمَن أو ما الشرطيتين ، فأل فيهما مخلصة للاستقبال.

وهو رأي الكوفيين فالخبر (فاقطعوا) لأنَّ الله لم يرد سارقاً بعينه وإنَّما أراد كل من سرق (فينزل السارق منزلة الذى سرق وهو يتضمن معنى الشرط والجزاء والمبتدأ إذا تضمن معنى الشرط والجزاء دخلت في خبره الفاء.)[1]

وما ينبغي ذكره هنا أنَّه ليس هناك خلاف بين النحويين في القاعدة فالجميع على أنَّه إذا كان المبتدأ موصولاً بأل وأريد المستقبل العام جاز دخول الفاء في الخبر.

وإنَّما موضع الخلاف في تحديد الخبر في بعض مواطن الاستشهاد من القرآن الكريم وغيره وتحديد نوع أل فيها ، وقد ذكر العكبري ما يلخص موطن الخلاف بين النحويين في قوله : (والسَّارقُ والسَّارقَةُ) وفى الخبر وجهان :

(١) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري ص٢٩٠.

أحدهما : هو محذوف تقديره عند سيبويه : (وفيما يتلى عليكم) ولا يجوز أن يكون عنده (فاقطعوا) هو الخبر من أجل الفاء وإنَّما يجوز ذلك فيما إذا كان المبتدأ الذى وصلته بالفعل أو الظرف ؛ لأنَّه يشبه الشرط (والسارق) ليس كذلك.

والثاني: الخبر (فاقطعوا أيديهما) لأنَّ الألف واللام في السارق بمنزلة (الذى) إذ لا يراد به سارق بعينه .)[1]

وهذا ظاهر بيِّن لم يحتج إلى مزيد بيان ، والذى يظهر هنا أيضًا هو أثر الزمن في هذه المسألة فلو كان المبتدأ مقترناً بموصول بمضي لم يجز دخول الفاء في الخبر وإذا أفاد المبتدأ الاستقبال بأن شابه مَن وما الشرطيتين جاز دخول الفاء في الخبر ، وقد أكد ذلك أيضًا الرضي قال:(والأغلب الأعم في الموصول الذى يدخل في خبره الفاء أن يكون عامًا وصلته مستقبلة كما في أسماء الشرط وفعل الشرط نحو:(مَن تضرب أضرب)[2] فأثر الزمن واضح جلي فعامل الزمن هو المجوز أو هو المانع من اقتران الخبر بالفاء.

(١) إملاء ما من به الرحمن ج١ ص٢١٥.

(٢) شرح الكافية ج١ ص١٠١

الرابعة : متعلق الجار والمجرور المحذوف وارتباطه بالأزمنة.

إذا كان متعلق الجار والمجرور محذوفاً فإنَّ تحديده مختلف فيه ، ويظهر من خلال تقديره الزمن وفقاً للفظ المقدر.

قال ابن هشام : (وأمَّا في المثل فيقدر بحسب المعنى وأمَّا في البواقي نحو : (زيدٌ في الدار) فيقدر كونه مطلقاً وهو كائن أو مستقر أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو : (الصومُ اليوم) أو (في اليوم) و(الجزاءُ غدًا) أو (في الغد) ويقدر كان أو استقر أو وصفهما إن أريد المضي وقد أغفلوا مع قولهم في نحو : (ضربي زيداً قائماً) إن التقدير إذ كان إن أريد المضي ، أو إذا كان إن أريد المستقبل ، ولا فرق وإذا جهلت المعنى فقدر الوصف فإنه صالح في الأزمنة كلها وإن كانت حقيقته الحال)[1].

مفهوم كلام ابن هشام واضح فقد أورد ما قيل في تقدير متعلق الجار والمجرور المحذوف ، فذكر الحالات الآتية لتوضيح ذلك:

أولها: إن أريد الكون المطلق قدر المتعلق بالوصف كائن أو مستقر.

ثانيها: إن أريد الحال أو الاستقبال قدر المتعلق مضارعاً.

ثالثها: إن أريد المضي يقدر المحذوف بكان أو استقر أو وصفها أي كائن ومستقر ولكنَّهما دالين على المضي .

رابعها: أن يقدر إذا كان المعنى ماضياً بـ إذ كان ، وإن كان مستقبلاً يقدر بإذا كان وهو لا يختلف عما قبله فإذ للزمن الماضي وإذا للمستقبل.

---

(١) مغنى اللبيب ج٢ ص٤٤٨.

خامسها: إذا جهل الزمن فيقدر المحذوف وصفاً ؛ لأنَّه صالح للأزمنة الثلاثة ، وإن كان حقيقة الزمن عند ابن هشام الدلالة على الحال ولكن لا يمتنع عنده تقديره بمعنى المستقبل والماضي(١).

هذه هي الحالات الواردة عند ابن هشام في تقدير متعلق الجار والمجرور الغير مذكور.

ويجدر بنا هنا استعراض آراء غيره من النحويين كما يجدر بنا تناول هذه القضية بشيء من التفصيل.

فأقول في بداية الأمر إنَّ الظرف والجار والمجرور يسميان شبه جملة ، ولذا لابد لهما من متعلق ومتعلقهما إمَّا فعل ، أو ما يشبه الفعل، أو مؤول بما يشبه الفعل مذكورًا كان المتعلق أو محذوفًا وإن كان محذوفًا قدر.

وبعض النحويين يعد الظروف والجار والمجرور جملة وسماها الظرفية ، ومن هؤلاء الزمخشري حيث قال : (والجملة على أربعة أضرب: فعلية ، واسمية ، وشرطية ، وظرفية وذلك :(زيدٌ ذهب أخوه) و(عمرٌو أبوه منطلق) و(بكرٌ إنْ تعطه يشكرك) و(خالدٌ في الدار))(٢).

أمَّا عن تقدير متعلق الجار والمجرور المحذوف عند الزمخشري فقد قدره بالفعل الماضي قال : (وقولك :(في الدار) معناه استقر فيها)(٣).

وفى كلام الرضي أيضًا ما يشير إلى أنَّ متعلق الجار والمجرور

---

(١) مغنى اللبيب ج٢ ص٤٤٨.

(٢) المفصل ص٢٤.

(٣) المرجع السابق ص٢٤.

يكون فعلاً وقد عزاه للأغلبية قال : (وأكثرهم على أنَّ المحذوف المتعلق به فعل لأنَّا نحتاج إلى ذلك المحذوف للتعلق وإنَّما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو:(أنا مارٌ بزيد) لمشابهته للفعل فإذا احتجنا إلى المتعلق به فالأصل أولى.)[1]

فهذا تصريح من الرضي بأنَّ الأصل أن يكون المتعلق به فعلاً ، وذلك عنده أولى فإن كان المتعلق وصفاً كان لمشابهته للفعل وحملاً له عليه ، هذا إن كان المتعلق مذكوراً فإن كان محذوفاً فالأولى تقدير الأصل فهو الفعل لا الفرع وهو الوصف.

وقد عزى الرضي لابن جني تفضيله لتقدير الوصف وذلك لأنَّ خبر المبتدأ الأصل فيه أن يكون مفردًا لا جملة ، والفعل جملة مع فاعله[2].

ورجح ابن مالك أن يكون المتعلق اسم فاعل لا فعلاً ، وعلل رأيه بأربعة أوجه :

الأول: أنَّ اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد ومنه قول الشاعر[3]:

لَكَ العزُّ إنْ مَولاكَ عَزَّ وإنْ يَهُن فأنتَ لدى بُحْبُوحَةَ الهُونِ كَائنُ

فاجتمع اسم الفاعل والظرف ولم يرد شاهد فيه اجتماع الظرف والفعل هذا وجه .

الثاني: أنَّ الفعل لا يغني تقديره عن تقدير اسم الفاعل ليستدل على أنَّه

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ج١ ص٩٣.

(٢) شرح الكافية ج١ ص٩٣، وانظر الخصائص

(٣) البيت من الطويل لم يعرف قائله في العيني ١ /٥٤٤، وشرح أبيات مغنى اللبيب ج٦ ص٣٤٢، وشرح ابن عقيل ج١ ص١٩٩، والدرر ج١ ص٧٥

في موضع رفع أمَّا اسم الفاعل فإنَّه مغن عن تقدير الفعل وتقدير ما يغنى أولى من تقدير ما لا يغني.

الثالث: أنَّ كل موضع وقع فيه الظرف المذكور صالح لوقوع اسم الفاعل وبعض مواضعه غير صالح للفعل نحو : (أمَّا عندك فزيد) و(جئت فإذا عندك زيد) ؛ لأنَّ أمَّا وإذا الفجائية لا يليهما فعل.

الرابع : أنَّ الفعل المقدر جملة بإجماع واسم الفاعل عند المحققين ليس بجملة ، والمفرد وأصل وقد أمكن فلا عدول عنه(١).

ومع ترجيح كون اسم الفاعل هو المقدر عند الحذف ليتعلق به الجار والمجرور فإنَّ ابن مالك رفض رأي الزمخشري والذى قدر فيه متعلق بالجار والمجرور فعلاً لتعينه في صلة الموصول ووجه رفضه لكلام الزمخشري أنَّ الظرف والجار والمجرور الموصول به واقع موقعاً يغني فيه المفرد متعين فيه الفعل بخلاف متعلق الجار والمجرور الذى في موضع الخبر فلا يحمل على التقدير في الصلة ولا يقاس عليها(٢).

فالقضية إذن خلافية ، فإنَّ قولنا :(زيدٌ عندك) أو (زيدٌ في الدار) الخبر فيهما شبه جملة لابد لها من متعلق ولم يوجد هنا فلابد من تقديره ، واختلف فيه هو المقدر فعلاً أو اسم يشبه الفعل ، فإن قدر فعلاً كان من قبيل الجملة وإن قدر اسماً كان من قبيل المفرد.

وذهب البصريون إلى أنَّ المتعلق اسم فاعل والتقدير : زيدٌ كائن عندك أو مستقر عندك أو في الدار، فيكون من قبيل الإخبار بالمفرد

---

(١) شرح التسهيل ج١ ص٣١٧-٣١٨.

(٢) شرح التسهيل ج١ ص٣١٨، وانظر كتاب سيبويه ج١ ص١٣٨-١٤٤.

ونسب هذا إلى سيبويه.

وأجاز قوم أن يكون الإخبار بالظرف أو الجار والمجرور من قبيل الإخبار بالجملة فيقدر المتعلق فعلاً هو استقر أو يستقر وعزى هذا أيضًا لسيبويه(١).

وعلى آية حال فإنَّه وإن وقع خلاف في تقدير المتعلق للظرف والجار والمجرور إذا لم يوجد في الكلام إلَّا أنَّهم لم يمنعوا تقدير المتعلق وإن كانوا قد فضلوا كونه وصفاً عاماً ليشمل الأزمنة كلها.

وقد ظهر عامل الزمن جلياً في هذه القضية فمن قدره وصفاً عاماً ليشمل الأزمان الثلاثة ومن قدره اسم فاعل على إرادة الحال أو الاستقبال أو المضي أيضًا عند الزمخشري ، ومن قدره فعلاً فمنهم من قال بأنَّه مضارع ليدل على الحال أو الاستقبال وفقاً للمعنى ، ومنهم من قدره ماضياً ليدل على المضي وفقاً أيضًا للمعنى.

(١) الكتاب لسيبويه ج١ ص١٣٨-١٤٤، وانظر شرح ابن عقيل ج١ ص١٩٧، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ج١ ص٢٠١-٢٠٢.

كان وأخواتها

وفيه مسألة واحدة وهى :

نقصان كان وأخواتها لدلالتها على الزمان فقط .

ذكر بعض العلماء أنَّ علة نقصان (كان) وأخواتها دلالتها على الزمان دون الحدث ، ومن قال بهذا العكبري وهذا نصه (أن تكون ناقصة ومعنى نقصانها أنَّها خلعت منها الدلالة على الحدث وبقيت دالة على الزمان فقط ومنها احتاجت إلى خبر ؛ لأنَّ الحدث هو الخبر عن الفاعل فإذا لم يدل لفظها على الحدث احتيج إلى حدث يكون خبراً عن الاسم الذى أسندت إليه كان .)[1]

مفهوم كلام العكبري أنَّ خلو (كان) من الدلالة على الحدث جعلها ناقصة عن بقية الأفعال فاحتاجت إلى خبر ليكون عوضاً عن الحدث الذى فقدت هي الدلالة عليه ، إذ المسند إليه يحتاج إلى حدث.

وهذا كلام مقنع يقبله العقل ، فظاهر لدى البصير أنَّ احتياجها للخبر دون سائر الأفعال بسبب عدم دلالتها على ما يدل عليه الخبر وهو الحدث.

ومع كون كلام العكبري مقبول من الجهة العقلية غير متناقض مع الفكر النحوي والذى بنيت عليه القضايا النحوية ، إلَّا أنَّ النحويين لم يتفقوا على هذا، فمنهم من أيد ذلك ومنهم من عارضه.

والذى ينبغي هنا أن نعرض لهذه القضية ونعرض لآراء بعض

(١) المتبع في شرح اللمع ١ /٢٥٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١ /٤١٥

النحويين.

فإنَّ (كان) وأخواتها أفعال داخلة على المبتدأ والخبر وهى ترفع المبتدأ تشبيهاً له بالفاعل ويسمى اسمها وتنصب الخبر تشبيهاً له بالمفعول ويسمى خبرها.

ومن أخوات (كان) من يعمل مطلقاً بلا شروط وهى : كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس ، قال تعالى: "وكانَ رَبُّك قَدِيراً"(١).

ومنها ما يعمل الرفع في المبتدأ والنصب في الخبر بشرط أن يتقدمه نفى أو نهى أو دعاء وهذه أربعة : زال ماضي يزال ، وبرح ، وفتئ، وانفك نحو : "وَلا يَزالُونَ مُختَلِفين"(٢)، و" لَن نَبرَحَ عَليهِ عَاكِفِينَ"(٣)، و" تَاللهِ تَفتَأ تَذكر يُوسفَ"(٤)، والأصل لا تفتأ وهذه كلها أفعال ناقصة ، وقد يستخدم بعضها تاماً ، واختلفوا في معنى نقصانها.

فذهب أكثر النحويين إلى أنَّ نقصانها لأنَّها تدل على الزمان ولا تدل على الحدث فإذا دلت على الحدث والزمان كانت تامة(٥).

ومن أبرز من قال بهذا كما سبق العكبري معللاً رأيه شارحاً لوجهة نظره بقوله :(ومعنى تسمية هذه الأفعال ناقصة أنَّ المعنى لا يتم بها

---

(١) سورة الفرقان آية ٥٤.

(٢) سورة هود آية ١١٨.

(٣) سورة طه آية ١١٨.

(٤) سورة يوسف آية ٨٥.

(٥) أوضح المسالك لابن هشام ١ /٢٠٦-٢٠٨ وشرح ابن عقيل ١ /٢٦٧.

وبفاعلها كما تتم في قولك : (قام زيدٌ) و(ضرب عمرو) والحكمة في خلع دلالتها على الحدث قصد أحداث بمعاني في المبتدأ والخبر وذلك أنَّك إذا قلت :(زيدٌ قائمٌ) أفدت أنَّه الآن قائم ، وقد يكون غرضك أنَّك تخبر عنه بالقيام فيما مضى وفى المستقبل فجاءوا بكان دالة على الخبر فقط وبقى المبتدأ والخبر على لفظهما)[1].

من كلام العكبري تظهر العلة في المجيء بكان وأخواتها في الكلام ذلك أنَّها بإفادتها الزمان دون الحدث أضافت معانى أخرى في المبتدأ والخبر حيث أنَّ المبتدأ والخبر قبل دخول كان أو إحدى أخواتها كانا يدلان على زمن معين فدخلت (كان) للتعبير عن زمان كل حدث، فكان لا تخص وقتاً بعينه.

قال العكبري : (وإنَّما قدموا كان على غيرها من أخواتها لأنَّها يعبر بها عن زمان كل حدث ولا تخص وقتاً بعينه ألا تراك تقول : (كان زيدٌ قائمًا) فلا تخص به نهارًا دون ليل ولا صباحاً دون مساء)[2].

ورد العكبري على من يقول بأنَّه كان يمكن الاستغناء عن كان وأخواتها بالإتيان بفعل من الأفعال الأخرى دالاً على الماضي أو المستقبل أو الحال فيقال : قائمٌ زيدٌ ويقوم عمرو ، وقد رد عليهم بوجهين:

الوجه الأول: أنَّهم يحتاجون إلى إقامة القوافي والسجوع وحصرهم في هذه الألفاظ يضيق ذلك.

الوجه الثاني: أنَّ المبتدأ إذا بقى بحاله أمكن أن يجعل خبره مفرداً أو

---

(١) المتبع للعكبري ج١ ص٢٦٠.

(٢) المرجع السابق ج١ ص٢٨٥.

جملة وهذا المعنى لا يحصل من صيغة الفعل الماضي والمستقبل.

وأوضح هذا الوجه بأنَّه إذا قيل : (كان زيدٌ وجهُه حسنٌ) الخبر فيه جملة والمعنى أنَّ ذلك كان ولو قلت : (حسن وجه زيد) لم تفد الحسن فيما مضى وانقطاعه في الحال(١).

أمَّا ابن مالك ومن وافقه فيرى أنَّ نقصانها لعدم اكتفائها بالمرفوع بل تحتاج إلى منصوب ورد القول الأول الذى يرى أنَّ نقصانها لأنَّها تدل على الزمان فقط وذكر بخلاف هذا القول من عشرة أوجه:

أحدها: أنَّ مدعى ذلك معترف بفعلية (كان) وأخواتها والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معاً إذ الدال على الحدث وحده هو المصدر والدال على الزمان وحده هو اسم الزمان.

الثاني: أنَّ مدعى ذلك معترف بأنَّ الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين فحكمة على العوامل المذكورة بما زعم إخراج لها عن الأصل فلا يعقل إلَّا بدليل.

الثالث: أنَّ العوامل المذكورة لو كان دلالتها مخصوصة بالزمان لجاز أن تنعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى كما ينعقد منه ومن اسم زمان وفى عدم جواز ذلك دليل على بطلان دعواه(٢).

وأقول في التعليق على الأوجه الثلاثة المتقدمة إنَّه ليس فيها ما يعضضها فهو يرى أنَّ كان وأخواتها تدل على الزمان والحدث معاً.

---

(١) المتبع ج١ ص٢٦٠.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ج١ ص٣٣٨.

ولكن إن كان يحق لي أن أعقب على كلامه فإنَّه مع ذكره دلالة هذه الأفعال على الحدث لم يذكر أو يحدد حدث كل فعل من هذه الأفعال.

وأعود وأستكمل بقية الأوجه التي ذكرها ابن مالك معترضاً فيها على من قال بدلالة كان وأخواتها على الزمان فقط .

الوجه الرابع: أنَّ الأفعال كلها إذا كانت على صيغة مختصة بزمان معين فلا يمتاز بعضها من بعض إلَّا بالحدث كقولنا : (أهان) و(أكرم) فإنَّهما متساويان بالنسبة للزمان مفترقان بالنسبة إلى الحدث فإذا فرض زوال ما به الافتراق وبقاء ما به التساوي لزم ألَّا يكون بين الأفعال المذكورة فرق ما دامت على صيغة واحدة ولو كان الأمر كذلك لم يكن فرق بين (كان زيدٌ غنياً) و(صار غنياً) والفرق حاصل فبطل ما يوجب خلافه ولو كان الأمر كذلك لزم تناقض قول من قال: (أصبح زيدٌ ظاعناً و(أمسى مقيماً) لأنَّه على ذلك التقدير بمنزلة قوله : (زيدٌ قبل وقتنا ظاعنٌ مقيمٌ) وإنَّما يزول التناقض بمراعاة دلالة الفعلية على الإصباح والإمساء وذلك هو المطلوب ، وبيان هذا الوجه أنَّه لابد من أن يمتاز كل فعل عن غيره بالحدث أمَّا الزمن فقد يتشابه في الأفعال لاتفاق الصيغة الماضة أو المستقبلة أو الحالية.

الوجه الخامس: أنَّ من جملة العوامل المذكورة (انفك) ، ولابد معها من تقدم نافٍ فلو كانت لا تدل على الحدث الذى هو الانفكاك بل على زمن الخبر لزم أن يكون معنى (ما انفك زيدٌ غنياً) ما زيد غنياً في وقت من الأوقات الماضية وذلك يناقض المراد فوجب بطلان ما أفضى إليه وهو أنَّها

تدل على الزمان فقط دون الحدث[1].

وهو وجه مقنع وليس فيه ما يدعو للتعليق ، غير أنَّني أتساءل هل الانفكاك حدث ؟ وإن كان حدثاً فماذا عن بقية كان وأخواتها أين الأحداث الدالة عليها ؟

الوجه السادس: أنَّ من جملة العوامل المذكورة (دام) ومن شرط إعمالها عمل كان كونها صلة لما المصدرية ومن لوازم ذلك صحة تقدير المصدر في موضعها كقولك : جد ما دمت واجدًا أي: جد مدة دوامك واجدًا ، ولو كانت (دام) مجردة عن الحدث لم يقم مقامها اسم الحدث.

وعن هذا الوجه أقول فيه ما قلت في سابقه هذا يخص دام ، كما أنَّ الدوام ليس حدثاً ولكن فإنَّه إن أفاد فإنَّما يفيد استمرار الحدث في الزمان المطلق.

السابع : أنَّ هذه الأفعال لو لم يكن لها مصادر لم تدخل عليها أنْ كقوله تعالى: "إلَّا أنْ تَكُونَا مَلَكَين"[2]، وقد جاء مصدرها صريحاً في قول الشاعر[3]:

بِبَذلٍ وحلمٍ سَادَ في قَومِه الفَتَى ☆☆ وكَونُكَ إيَّاهُ عَلَيكَ يَسيرُ

وقد حكى أبو زيد في كتاب الهمز مصدر فتئ مستعملاً وحكى غيره (ظللتُ أفعل كذا) وجاءوا بمصدر كاد في قولهم: (لا أفعلُ ذلك ولا كيدًا) أي

---

(١) شرح التسهيل ج١ ص٣٣٩-٣٤٠.

(٢) سورة الأعراف آية ٢٠.

(٣) البيت من الطويل، العين ج٢ ص١٥، والدرر ج١ ص٨٣ غير منسوب فيهما ، وشرح التسهيل ج١ ص٣٣٩.

ولا أكاد كيداً ، و(كاد) فعل ناقص من باب كان إلَّا أنَّها بأضعف من كان إذ لا يستعمل لها اسم فاعل واسم فاعل (كان) مستعمل ولا يستعمل فيها أمر والأمر من (كان) مستعمل ، وإذا لم يمتنع استعمال مصدر كاد وهى أضعف من كان فإن لا يمتنع استعمال مصدر (كان) أدق وأولى.

وهو وجه لطيف ولكن يظل السؤال بلا جواب أين أحداث هذه الأفعال والتي كل هذه الأوجه قائمة لأجل إثبات أنَّها تدل على الحدث ، فإن كانت دالة على حدث فكان لابد أن يذكر أمام كل فعل الحدث الدال عليه فكل ما أولاه ابن مالك من دلالة بعض الأفعال على الحدث فلا يخرج عن كون الفعل دالاً على استمرار الحدث أو القرب من الحدث لا الحدث ذاته.

الثامن: أنَّ هذه الأفعال كانت لمجرد الزمان لم يغن فيها اسم الفاعل كما جاء في الحديث "إنَّ هَذا القرآنَ كائنٌ لكُم أمرًا وكائنٌ عليكم وزرا"(١).

وأقول معقبة عن هذا الوجه أنَّ أحداً لم ينكر أنَّ (كان) فعل ، وعليه فإنَّ الإتيان منها باسم فاعل لا غرابة فيه ولكن أصحاب الرأي الآخر يقولون إنَّه فعل ولكنَّه ناقص لم يكتمل لعدم دلالته على حدث معين.

الوجه التاسع: أنَّ دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان ؛ لأنَّ دلالته على الحدث لا تتغير بقرائن أمَّا دلالته على الزمان فإنَّها تتغير بالقرائن فدلالته على الحدث أولى بالبقاء من دلالته على الزمان(٢).

وهذا وجه أراه غير قوى ذلك ؛ لأنَّ (كان) وأخواتها ، هكذا وضعت أن تدل على الزمان دون الأحداث وهذا لا يخل بقوة كفعل أو ضعفها فكيف

(١) سنن الدارمي كتاب فضائل القرآن الكريم ج٢ ص٤٣٤.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ج١ ص٣٤٠.

يؤتى لها بغير وضع لها من أحداث أو معانٍ ، ولولا أنَّها مستثناه عن بقية الأفعال الأخرى لما كانت ناقصة فنقصانها بنقصان دلالتها فهي تدل على شق واحد مما يدل عليه سائر الأفعال.

الوجه العاشر: أنَّ هذه الأفعال لو كانت مجردة من الحدث مخلصة للزمان لم يبن منها أمر كقوله تعالى: "كُونُوا قَوَّامِينَ بالقِسط"(١). لأنَّ الأمر مما لا دلاله فيه على الحدث لا يبنى(٢).

أمَّا عن هذا الوجه الأخير فأقول إنَّ الأمر في الآية صيغ من (كان) ولكنَّه ليس أمرًا بالكون ولكنَّه أمر بالقوامة.

وأخيرًا بعد هذه الأوجه المتتالية والتي أسهب فيها ابن مالك لإثبات دلالة كان وأخواتها على الحدث وأنَّ نقصانها ليس بسبب عدم دلالتها على الحدث بل لاحتياجها إلى خبر فهي لا تكتفى بمرفوعها بل تحتاج إلى منصوب وهنا يكمن وجه الرد عليه فإنَّ احتياجها إلى منصوب ليس بسبب غير أنَّها تحتاج إلى ما يدل على الحدث لافتقادها هي الدلالة عليه ، فهل يستفاد من قولنا : (كان محمدٌ) شيئاً ولكن يمكن الاستفادة من قولنا : قام محمدٌ ، وأرى وإن كنت أقل من ترجيح بين رأيين هما لعالمين جليلين كالعكبري وابن مالك ومن وافقهم فإنَّني أؤيد الوجه الأول فإنَّ نقصانها لعدم اكتمال دلالتها على ما تدل عليه سائر الأفعال وأعضد كلامي بما يأتي:

الأول: أنَّه لو كانت هذه الأفعال دالة على الحدث والزمان وخبرها يدل على الحدث أيضًا فأي الحدثين أساس الجملة الخبرية أو أيهما يقصد المتكلم

---

(١) سورة النساء آية ١٣٥.

(٢) شرح التسهيل ج١ ص٣٣٨-٣٤٠.

إعلام السامع به.

ثانياً: أنَّ دلالتها على الزمان فقط لا يخرجها عن كونها أفعال ، أعلم أن كل فعل يدل على حدث وزمان، ولكن لم يقل أحد إنَّ كان وأخواتها مثلها مثل سائر الأفعال فإنَّها ناقصة عندهم بدلالتها على الزمان فقط ، وإلَّا فإنَّ أغلب النحويين على أنَّ (ليس) فعل رغم أنها لا تدل على حدث أو زمان ، هذا ما أراه فيها.

ثالثاً: أنَّ دلالتها على الزمان فقط وهو رأي العكبري ومن وافقه يعد علة وإكمالاً لمن قال بأنَّ نقصانها عدم اكتفائها بالمرفوع واحتياجها إلى المنصوب وهو يعد كإجابة لمن قال : ما علة عدم اكتفائها بالمرفوع واحتياجها إلى المنصوب؟ فإنَّه يرد بأنَّ احتياجها للمنصوب لعدم دلالتها على ما سيدل عليه هذا الخبر المنصوب وهذا علة نقصانها فيبقى كلام أصحاب الرأي الذى تزعمه ابن مالك يحتاج إلى زيادة إيضاح فما علة احتياج هذه الأفعال من بين سائر الأفعال التي تحتاج إلى خبر؟

وأخيرًا فإنَّه إذا تخيل وجود من يتوسط بين الرأيين ، فيكمل بالثاني الرأي الأول فيقال : إنَّ علة نقصان كان وأخواتها أنَّها تحتاج إلى منصوب ولا تكتفى بالمرفوع لدلالتها على الزمان فقط ولا تدل على الحدث ، وهى تصير كبقية الأفعال فكان لابد لها من معمول يدل هو على الحدث فيكتمل المعنى.

ويعضد ذلك ويقويه أنَّهم منعوا في خبر (كان) وهى بصيغة الماضي أن يأتي خبرها ماضياً ومنعوا أيضًا في (يكون) وهى بصيغة المضارع أن يأتي خبرها مضارعاً لأنَّ (كان) تدل على الزمان الماضي فلا

يؤتى بالخبر يدل أيضًا على ذات ما دلت عليه كان فهي تحتاجه ليدل على ما نقص منها لا ما أفادته هي ، كما أنَّ (يكون) يدل على الزمنين المستقبل والحال فيمتنع أن يكون خبرها دالاً على الزمنين ذاتهما ، فالجمهور لم يستحسنوا مجيء كان وخبرها من زمن واحد ولكنَّهم لم يمنعوه البتة فإذا جاء الفعل (كان) أو (يكون) والخبر مماثل لهما في الزمن فلابد من الإتيان بقد لتقرب الماضي من الحال وتقرب المضارع من الحال[1].

وأخيرًا فإنَّه ومما سبق يظهر جلياً عامل الزمن وأثره في هذه القضية المبنية في أساسها على إفادة كان وأخواتها على الزمان دون الحدث على رأي طائفة دون الأخرى.

(١) شرح الكافية للرضي ج١ ص٣٥١.

أفـــعال المـــقاربة

وفيه مسألة واحدة وهى:

خبر (عسى) لا يكون إلَّا مستقبلاً

قال المبرد : (ولا تقل : (عسيتُ القيام) وإنَّما ذلك ؛ لأنَّ القيام مصدر لا دليل فيه يخص وقتاً من وقت و(أنْ أقوم) مصدر لقيام لم يقع ، فمن ثم لم يقع القيام بعدها ووقع المستقبل قال الله عز وجل :"فعَسَى اللهُ أنْ يَأتِي بالفَتحِ "(١) وقال: "فعَسَى أُولئِك أنْ يَكُونُوا مِن المُهتَدِين"(٢)ولو احتاج شاعر إلى الفعل فوضعه في موضع المصدر جاز ؛ لأنه دال عليه من ذلك قوله(٣):

عَسَى اللهُ يُغنِي عَن بِلَادِ ابنِ قَادِرٍ بِمُنهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سكَوبِ(٤)

مما سبق يظهر أنَّ المبرد يشترط في خبر (عسى) أن يكون مستقبلاً وهى عنده من أفعال المقاربة ولكون خبرها لا يقع إلَّا مستقبلاً منع أن يكون مصدراً صريحاً لأنَّ المصدر الصريح عام في كل الأزمنة غير محدد الزمن ، وهذه الأفعال تكون فيما لم يقع وهو المستقبل فاختير أن يقع بعدها مصدراً مؤول من (أنْ) وهى تفيد الاستقبال والفعل المضارع.

فأنْ هي التي تكسب المضارع الدلالة على الاستقبال دون الحال

---

(١) سورة المائدة آية ٥٢.

(٢) سورة التوبة آية ١٨

(٣) البيت من الطويل قائله : هدبة بن خشرم , ينظر الكتاب لسيبويه ج٣ ص١٥٩، ١٣٩/٤ والكامل للمبرد ج٢ ص٢٤٤، وابن يعيش ج٧ ص١١٧.

(٤) المقتضب ج٣ ص٦٩.

فلزم وجودها في خبر عسى ولا يتجرد منها إلَّا في الضرورة وهو ما يمكن أن يفاد أيضًا من كلام سيبويه قال : (ولا يستعملون المصدر هنا كما لم يستعملوا الاسم الذى الفعل في موضعه كقولك: (اذهب بذي تسلم) ولا يقولون: (عسيت الفعل) ولا (عسيت للفعل) وتقول : (عسى أنْ يفعل) و(عسى أنْ يفعلوا) و(عسى أنْ يفعلا) وعسى محمولة عليها (أنْ) كما تقول : (دنا أنْ يفعلوا) وكما قالوا (اخلولقت السماءُ أنْ تُمطر) وكل ذلك تكلم به عامة العرب)[1].

مما سبق في كلام سيبويه يتضح تطابق وجهتي النظر بين سيبويه والمبرد في عدم جواز أن يكون خبر عسى مصدراً صريحاً بل لابد من (أنْ) والفعل ليدل على الاستقبال وهذا لأنَّه يمكن الاستغناء عن المصدر الصريح بالمصدر المؤول من أنْ والفعل كما استغنى بالفعل (عسى) عن المصدر الصريح عَسَيا وعَسَوا وهو ما قاله سيبويه[2].

وعن تجرد الفعل في خبر عسى عن (أنْ) فقد جعله سيبويه من قبيل إجراء لعسى مجرى كاد قال : (واعلم أنَّ من العرب من يقول : (عسى يفعل يشبهها بكاد يفعل) فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله: عَسى الغُوَيرُ أَبؤُسَاً)[3].

وذكر الزمخشري في (عسى) مذهبين:

أحدهما: أن تكون بمنزلة قارب فيكون لها مرفوع ومنصوب إلَّا أنَّ

(١) الكتاب ج٣ ص١٥٨.

(٢) الكتاب ج٣ ص١٥٨.

(٣) مَثَل من قصة الزباء والمعنى : فررت من بأس واحد فوقعت في أبؤس ، ينظر كتاب سيبويه ج٣ ص١٥٨.

منصوبها مشروط فيه أن يكون مؤولاً من أنْ والفعل كقولك : (عسى زيدٌ أنْ يخرج) في معنى قارب زيد الخروج ، قال الله تعالى: "فعَسَى اللهُ أنْ يَأتِي بِالفَتحِ"(١).

والمذهب الثاني: أن يكون بمنزلة (قرب) فلا يكون لها إلَّا مرفوع ، ولكن يشترط في المرفوع أن يكون أيضًا مكوناً من (أنْ) والفعل المضارع للدلالة على الاستقبال ويكون في تأويل المصدر نحو: (عسى أنْ يخرج زيد) في معنى قرب خروجه ، قال الله تعالى: "وعَسَى أنْ تَكرَهُوا شَيئَاً وَهُوَ خَيرٌ لَكُم"(٢).

ففي (عسى) عند الزمخشري وجهين:

الأول : أن يكون خبرها مضارعاً مقترناً بأنْ في محل نصب وهى ناقصة.

والثاني : أن يكون لها فاعل مكوناً من أنْ والفعل للدلالة على الاستقبال وتكون (عسى) تامة وعلل العكبري اشتراط كون خبر عسى لا يكون إلَّا مستقبلاً بأنَّها وصفت للمقاربة أي مقاربة الشيء بالإشراف عليه فيلزم أن يكون ذلك الشيء غير واقع بل قد قرب وقوعه(٣).

ولذا فقد لزم دخول أنْ في خبرها لوجهين:

أحدهما: أنَّ الخبر هنا في تأويل المفعول أو في تأويل الفاعل وكلاهما لا يكون فعلاً وإنَّما يصير الفعل اسماً بأنْ.

---

(١) سورة المائدة آية ٥٢.

(٢) سورة البقرة آية ٢١٦.

(٣) المفصل ص٢٦٩. والمتبع ج٢ ص٥٥٧.

الثاني: أنَّ لفظ الفعل المضارع لا يدل على الاستقبال على الخلوص فأدخلت (أنْ) ليصير مستقبلاً محضًا(١).

فعسى عنده فعل ماض لا يدل على الاستقبال ولا فيه معنى الاستقبال من أمر ونهي أنَّ معناه المضي وذلك أنَّ معنى عسى: قارب أو قرب وما لم يحصل معنى القرب من الفعل لا يستعمل عسى ولأنَّ عسى عنده لا تدل على الاستقبال فقد كان هذا علة في عدم تصرفها(٢).

ولأنَّ (أنْ) تقتضي الاستقبال لزمت مع عسى وامتنعت مع أفعال الشروع لأنَّ الشروع يقتضى الحالية قال ابن مالك: (والتزم في غير ندور كون خبر جميعها مضارعاً مجرداً من أنْ مع القسم الأول لأنَّ أنْ تقتضى الاستقبال والشروع ينافيه)(٣).

وعليه فإنَّ أفعال المقاربة وهى : كاد وأوشك وكرب ، وأفعال الرجاء وهى : عسى واخلولق وحرى ، وأفعال الشروع وهى كثيرة منها: أنشأ وطفق وجعل وعلق وأخذ يشترط فيها أن يكون خبرهن جملة فلا يجيء مفرداً إلَّا نادراً نحو قولهم :(عَسَى الغُويرُ أبؤُساً) وشرط الجملة أن تكون فعلية فعلها مضارع مقرون بأنْ إن كان الفعل حرى واخلولق ، وأن يكون مجرداً منها إن كان الفعل دالاً على الشروع.

أمَّا عسى فالغالب في خبرها وفى خبر أوشك أن يقترن بأنْ

---

(١) المتبع ج٢ ص٥٥٧..

(٢) المرجع السابق ج٢ ص٥٥٦.

(٣) شرح التسهيل ج١ ص٣٨٩.

والتجرد قليل ومنه قول الشاعر(١):

عَسَى الكَربُ الَّذِي أمسيتُ فِيهِ ☆☆ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

وعكسها كاد ، وكرب فالغالب في خبرهما تجرده من أنْ

والقليل اقترانه بها ، نحو قول الشاعر(٢):

كَادَت النَّفسُ أنْ تَفِيضَ عَلَيهِ ☆☆ إذْ غَدَا حَشوَ رَيطَةٍ وَبُرُودِ

وأخيرًا من كل ما سبق يتلخص أنَّ أكثر النحويين على أنَّه يقترن خبر عسى بأنْ المصدرية كثيرًا لأنَّها مخلصة للمضارع للاستقبال الذى يناسب الرجاء الذى تفيده عسى وذلك لأنَّ عسى لا دلالة لها على حال أو استقبال فجيء بأنْ في الخبر لتدل على الاستقبال(٣).

فالإنسان لا يرجو شيئاً واقع بالفعل أو منقطع في المضي وإنَّما يرجو وقوع المرجو في المستقبل وعسى تفيد الرجاء ولا تفيد الاستقبال ولكنَّها تتطلبه.

---

(١) البيت من الوافر لهدية بن الخشرم العذري، ينظر الكتاب لسيبويه ج٣ ص١٥٩، والمقتضب ٣/٧٠وأمالي القالي ١/٧١ , ٧٢وشرح المفصل ج٧ /١١٧,١٢١، والخزانة ج٤ ص٨١ ، والعيني ج٢ ص١٨٤، وأوضح المسالك ج١ ص٢٧ , والهمع ١/١٣٠

(٢) البيت من الخفيف وهو من كلمة لمحمد بن مناذر، ينظر أوضح المسالك ١ /٧٨، ومغني اللبيب ٢/٦٦٢والتصريح ج١ ص٢٨٥، وحاشية الدسوقي على المغني ج٢ ص٢٨٧، وحاشية الأمير على المغني ج٢ ص١٨٣، وبلا نسبه في أدب الكتاب ص٤٠٦، والاقتضاب ص٣٠٧، وخزانة الأدب ج٩ ص٣٤٨، وشرح ابن عقيل ٢/٩٤٨وشرح الألفية للأشموني ج١ ص١٢٩

(٣) المتبع ج٢ ص٥٥٦، ٥٥٧، وأوضح المسالك ج١ ص٢٦٥-٢٧٨.

باب إنَّ وأخواتها

وفيه مسألة واحدة وهى :

وقوع خبر (لعلَّ) ماضياً

قال ابن هشام : (ولا يمتنع كون خبرها فعلاً ماضياً خلافًا للحريري وفي الحديث[١]: "وما يدريك لعلَّ اللهَ اطَّلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتُم فقد غفرتُ لكُم")[٢]

أشار ابن مالك فيما قبل هذا إلى أنَّ الأصل في خبر لعلَّ إذا كان فعلاً أن يكون مستقبلاً وقد يأتي قليلاً الماضي في خبرها واستشهد بحديث الرسول ﷺ "لعلَّ اللهَ اطّلعَ" فجاء الفعل (اطَّلع) في جملة خبر(لعلَّ) ويجدر بي هنا أن أعطي لمحة مختصرة عن هذه القضية بصفة عامة فإنَّ (لعلَّ) من أخوات (إنَّ) الناصبة الاسم الرافعة الخبر، وقد يكون الخبر مفردًا وقد يكون جملة في محل رفع ، ومن معانيها الترجي وهو الأشهر والأكثر نحو: (لعلَّ اللهَ يرحمنا) والترجي هو توقع أمر مشكوك فيه أو مظنون .[٣]

قال ابن مالك: (والرجاء لا يكون إلَّا في الممكن) [٤]. وهذا لا يتناقض مع القول بأنَّها تأتي في توقع أمر مشكوك فيه أو مظنون لأنَّ الممكن قد يحدث وقد لا يحدث أمَّا المستحيل فإنَّه لا يشك في وقوعه

---

(١) الحديث في صحيح مسلم كتاب فضائل الصحابة باب : من فضائل أهل بدر وشرح النووي باب : من فضائل أهل بدر حديث رقم ٢٤٩٤

(٢) مغني اللبيب ج١ ص٢٨٨.

(٣) الجنى الداني للمرادي ص٥٧٩، ٥٨٢.

(٤) شرح التسهيل ج٢ ص١٥٧، وانظر شرح ابن عقيل ج١ ص٣١٨.

لاستحالته.

وقد سبق في الفصل الأول من هذا البحث أنَّ الترجي من المعاني المخلصة الزمن للاستقبال ، ولذلك جعلها سيبويه محمولة على (يوشك) فيجوز دخول (أنْ)على الفعل الواقع خبرًا لها فيقال : (لعلي أنْ أفعل) فتكون عنده بمنزلة (عسيت أنْ أفعل) قال: (وقد يجوز في الشعر أيضًا (لعلي أنْ أفعل) بمنزلة (عسيت أنْ أفعل) وتقول :(يوشك أنْ يجئ) وأنْ محمولة على (يوشك)[١] .

وكل هذا مما يحمل فيه المضاع على الاستقبال لأنَّ (أنْ) مخلصة له للاستقبال دون الحال ، كما أنَّ الترجي وهو المعنى الذي تفيده (لعلَّ) من المعاني التي تخلص الفعل للاستقبال إذا كان مضارعًا.

أمَّا دخولها على الماضي وهو مناط بحثي هنا فإنَّه خلاف للأصل إذ الأصل كما سبق أن يكون مضارعًا دالًا على الاستقبال ، قال ابن مالك: (واذا كان الاسم في هذا الباب وغيره اسم معنى صار كون الخبر فعلًا مقرونا بأنْ كقولك: (إنَّ الصلاح أنْ يعطى الهوى) فلو كان الاسم اسم عين امتنع ذلك كما يمتنع في الابتداء وقد يستباح في (لعلَّ) حملًا على (عسى) ومنه قول النبي ﷺ: "لعلك أنْ تخلق فينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون"[٢].

فما ذكره قريب مما ذكر سيبويه من حمل (لعلَّ) على عسى التي لا يكون خبرها إلَّا مستقبلاً .

وعليه فإنَّ دخول (أنْ) في خبرها داخلة على المضارع مما امتازت به

(١) الكتاب ج٣ ص١٦٠.

(٢) رياض الصالحين ص١٤.

(لعلَّ) على سائر أخواتها فيجوز عن المالقي دخول أنْ في خبرها سواء أفادت معنى الترجي في المحبوبات والتوقع في المحذورات[1].

وهكذا نجد أنَّ أكثر النحويين على جواز دخول (أنْ) في خبر لعلَّ مما يدل به على استقبال المضارع .

أمَّا عن مجيء الخبر بعد (لعلَّ) فعلاً ماضياً فقد ذكره ابن هشام كما ورد ولم أجد فيما اطَّلعت عليه من كتب من تناول أصحابها شيئًا عن هذا.

وأنَّ أكثر ما أفدت في هذا الموضوع من معاني (لعلَّ) الترجي أو الإشفاق أو التوقع أو التعليل[2]، وكلها معان تخلص المضارع للاستقبال.

وإن كان لي هنا أن أذكر رأيًا فإنَّه لا يمنع أن يقع بعد التوقع والترجي ماضٍ على سبيل الحكاية فإنَّ ما ورد في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: " لعلَّ الله اطَّلع" أن يكون من قبيل التوقع بحيث يكون المعنى والله أعلم أنَّ الرسول كان يرجو من الله أن يكون قد اطلع على أهل بدر ولا أجد ما يقدح في اللفظ أو يعيب المعنى حتى في غير الحديث الشريف.

هذا ما قيل في مجيء الماضي في خبر (لعلَّ) وقد ظهر أثر الزمن فالمسألة كلها مبنية عليه مما لا يخفى على القارئ ذلك.

---

(١) رصف المباني ص٣٧٤.

(٢) أوضح المسالك لابن هشام ج١ ص٨٩، وشرح ابن عقيل ج١ ص٣١٨.

بـــاب الظـرف

وفيه مسألة واحدة وهى :

استخدام إذا في المستقبل وإذ في الماضي

قال سيبويه فيهما إذا كانا مضمرين :(وذلك قولك : هذا بسرًا أطيب منه رطبًا) فإن شئت جعلته حينًا قد مضى وإن شئت جعلته حينًا مستقبلاً وإنَّما قال الناس هذا منصوب على إضمار (إذا كان) فيما يستقبل و(إذ كان) فيما مضى ؛ لأنَّ هذا لما كان ذا معناه أشبه عنهم أن ينتصب على إذ (كان). (١)

وكلام سيبويه في حديثه عن (إذ وإذا) واضح بيّن ، فإذا تستخدم في المستقبل وإذ في الماضي وعليه فإنَّه إذا لجئ للتقدير قدرت إذا كان في مقام الاستقبال وقدرت إذ كان في مقام المضي .

وهو ما عليه أكثر النحويين(٢)، قال المالقي في إذ :(إذ) أصلها أن تكون ظرفًا للماضي من الزمان مضافة أبداً إلى الجملة والتنوين هو المعوض عنها (جئت إذ قام زيد) ،(يَومئذٍ يَصدرُ النَّاسُ أَشتَاتَاً)(٣)، و(إذ) ظرف للماضي وهى اسم ؛ لأنها تدل على الزمان دون الحدث قال ابن مالك: (ويدل على اسميتها أنَّها تدل على الزمان دلالة لا تعرض فيها للحدث وأنَّها يخبر بها مع دخولها على الأفعال)(٤).

---

(١) الكتاب ج١ ص٤٠٠.

(٢) المقتضب للمبرد ج٢ ص٥٣. ومغني اللبيب ج١ ص٩٢، ج١ ص١٠٠.

(٣) سورة الزلزلة آية ٦، وانظر رصف المباني ص٥٩.

(٤) شرح التسهيل ج٢ ص٢٠٦.

وإذا مثلها إلَّا أنَّها ظرف للمستقبل فهي اسم أيضًا تدل على الزمان دون تعرض للحدث ويخبر بها مع دخولها على الأفعال نحو: (راحة المؤمن إذا دخل الجنة)[١]، بالإضافة إلى معنى الشرط قال: (وأكثر وقوع إذا مضمنة معنى الشرط ولذلك تقع الفاء بعدها على حد وقوعها بعد إنْ كقوله تعالى: [٢]"إذا لَقِيتُم فِئَةً فَاثبُتُوا")[٣]

ولكون (إذا) و(إذ) ظرفين للزمان الأولى للمستقبل والثانية للماضي لهذا جاز في الزمان المحمول عليهما الإعراب على الأصل والبناء حملاً عليهما فإن كان ما وليهما فعلاً مبنياً كان البناء أرجح وإن كان فعلاً معرباً أو جملة اسمية كان الإعراب أرجح[٤].

وقد تخرج (إذا) عن دلالة الاستقبال فتجئ للماضي وتجئ للحال فمن مجيئها للماضي قوله تعالى: "وَلَا عَلَى الَّذِين إِذَا مَا أَتَوكَ لِتَحمِلَهُم قُلتَ لَا أَجِدُ مَا أَحمِلَكُم عَلَيه"[٥].

ومن مجيئها للحال أن تقع بعد القسم نحو قوله تعالى: "والليلِ إِذَا يَغشَى"[٦] و "وَالنَّجمِ إِذَا هَوَى"[٧].

---

(١) الحديث في صحيح ابن حبان : كتاب الجنائز وما يتعلق بها مقدماً : فصل في الموت وما يتعلق به من راحة رقم ٣٠٠٧.

(٢) سورة الأنفال آية ٤٥.

(٣) شرح التسهيل ج٢ ص٤٢١. وانظر مغني اللبيب ج١ ص٨٠.

(٤) أوضح المسالك لابن هشام ج٣ ص١١٢.

(٥) سورة التوبة آية ٩٢.

(٦) سورة الليل آية ١.

(٧) سورة النجم آية ١.

قال ابن هشام ذاكرًا علة من قال بجواز خروجها عن الاستقبال :(قيل لأنَّها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفاً لفعل القسم لأنَّه إنشاء لا إخبار عن قسم ؛ لأنَّ قسم الله سبحانه قديم ، ولا لكون محذوف هو حال من الليل والنجم ؛ لأنَّ الحال والاستقبال متنافيان وإذا بطل هذان الوجهان تعين أنَّه ظرف لأحدهما على أنَّ المراد به الحال) (١).

وأضاف ابن هشام في إذا أنَّها مضمنة معنى الشرط وتختص بالدخول على الجمل الفعلية ويكون الفعل بعدها ماضيًا كثيرًا ومضاعًا دون ذلك وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب(٢):

والنَّفسُ رَاغِبةٌ إِذَا رَغَّبتَهَا ☆☆ وَإِذَا تُرَدُّ إلى قَلِيلٍ تَقنَعُ

فمن قال بخروج إذا في الآيات الكريمة التي سبقت قال بأنَّ القسم بعدها ماضٍ ؛ لأنَّه كلام الله وقد رده ابن هشام بأنَّه لا يصح التعليق بأقسم الإنشائي ؛ لأنَّ القديم لا زمان له لا حال ولا غيره بل هو سابق عن الزمان.

أو كونه متعلقاً بكون محذوف حال ولم يمنعه ابن هشام ولكنَّ مع بقاء إذا على الاستقبال مستدلاً بصحة مجيء الحال المقدرة باتفاق نحو :(مررتُ برجلٍ معه صقر صائدًا به غدًا) (٣).

وقد تخرج إذا عن الشرطية إذا وقع بعدها ماض مستمر الانتفاء فيتعارض مع الجواب المستقبل من ذلك إذا التي بعد القسم في (والليلِ إذا

---

(١) مغني اللبيب ج١ ص٩٥.

(٢) والبيت من الكامل وهو لأبي ذؤيب الهذلي ينظر مغنى اللبيب ٩٣/١.

(٣) مغني اللبيب ج١ ص٩٥.

يَغشَى) و (والنَّجمِ إذَا هَوَى).

إذ لو كان شرطية لكان ما قبلها جوابًا في المعنى كما في قولك : (آتيك إذا أتيتني) فيكون التقدير : (إذا يغشى الليل) (وإذا هوى النجم) أقسمت وهذا ممتنع من وجهين كما ذكرهما ابن هشام[1]

وأذكر منها أنَّ القسم الإنشائي لا يقبل التعليق ؛ لأنَّ الإنشاء إيقاع والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه فأمَّا :(إذا جاءني فواللهِ لأكرمنَّه) فالجواب في المعنى فعل الإكرام ؛ لأنَّه المسبب من الشرط وإنَّما دخل القسم بينهما لمجرد التوكيد ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا ؛ لأنَّ جواب الليل ثابت دائماً وجوابُ النجم ماضٍ مستمر الانتفاء فلا يمكن تسببهما عن أمر مستقبل وهو فعل الشرط[2].

وتلخيصاً لما سبق أنَّ (إذ) و(إذا) ظرفان (إذ) للماضي و(إذا) للمستقبل ، وقد حكم بجواز خروج (إذا) عن الاستقبال مرة وعن الشرطية أخرى وقد ظهر مما سبق الزمن الواقع بعدهما وأثره في هذه القضية .

(١) مغنى اللبيب ج١ ص١٠٠.

(٢) المرجع السابق ج١ ص١٠٠.

بـــاب الحـــال

الزمـــن في بـــاب الحـــال

وأتناول الزمن وأثره في باب الحال من عدة محاور:

المحور الأول: انقسام الحال بحسب الزمان.

قال ابن هشام :(انقسامها بحسب الزمان إلى ثلاثة :

مقارنة : وهو الغالب نحو: "وهَذَا بَعلِى شَيخَاً"(١).

ومقدره : وهى المستقبلة كمررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا أي مقدرًا ذلك ، ومنه "فادخُلُوهَا خَالِدِين"(٢) ، و" لتَدخُلنَّ المَسجدَ الحَرَامَ إنْ شَاءَ اللهُ آمنين مُحَلِّقِينَ رُؤوسَكُم وَمُقَصِّرِين"(٣) .

ومحكمة : وهي الماضية نحو :(جاء زيدٌ أمس راكبًا)(٤).

من كلام ابن هشام نجد أنَّه يعد الزمن عاملًا مهمًا في تحديد نوع الحال ومعناها فهي إن كانت مقارنة لصاحبها بمعنى أنَّ الحال وصاحبها مقترنان في الوجود في الزمن الحال فتسمى الحال المقارنة ، وإن كانت دالة على مستقبل ؛ لأنَّها لم تأت بعد بل هي أثناء زمن التكلم مقدرًا لها ذلك الحال في المستقبل كانت مقدرة بدليل وقوعها بعد الأمر في قوله تعالى: "فَادخُلُوهَا خَالِدِين" والأمر معروف للمستقبل الخالص.

---

(١) سورة هود آية ٧٢.

(٢) سورة الزمر آية ٧٣.

(٣) سورة الفتح آية ٢٧.

(٤) مغني اللبيب ج٢ ص٤٦٥.

وأيضًا فإنَّها قد جاءت الحال المقدرة بعد المستقبل وهو الوعد كما في قوله تعالى: " لَتَدخُلُنَ المَسجدَ الحَرَام إنْ شَاءَ اللهُ آمنِين مُحَلِّقِينَ رُؤوسَكُم وَمُقَصِّرِين"(١) بدليل قوله تعالى: "إنْ شَاءَ اللهُ" فهي جملة تدل على الاستقبال بالإجماع.

أمَّا إذا وقعت الحال بعد ماضٍ فهي محكمة لإحكام وإتمام الهيئة فلا يوجد ما هو أحكم وأتم من شيء وقع وانتهى وهو الماضي ، وقد ألمح ابن مالك من بعد لتلك الأقسام التي ذكرها ابن هشام وإن لم يتناول جميع الأقسام السابقة فقال في معرض حديثه عن جملة الحال في قوله تعالى: "كَيفَ تَكفُرونَ باللهِ وَ كُنتُم أَمَواتاً"(٢) حيث أعربت جملة (وكنتم أمواتاً) حالاً مع عدم اقترانها لصاحبها في الزمن لأنَّ الكفر في زمن وهو (الحالي) وأمَّا الموت فقد كان في الزمن السابق (الماضي).

وقد أجاب ابن مالك عن ذلك قائلاً: (فالجواب أنَّ الاقتران يقنع فيه بالتقدير هنا كما قنع فيه بالتقدير في نحو :(زيد اليوم في يده صقر صائدًا به غدًا) فالحال كنتم أمواتًا ماضية مقدرة الحضور وفي (صائداً به غدًا) مستقبلة مقدرة الحضور فإن لم تتضمن الجملة الحالية ضميرًا يعود إلى صاحب الحال لزمت الواو) (٣).

هذا ما ذكره ابن مالك في نوع الحال التي هي في زمان وصاحبها في زمان آخر وكيف قدرها ابن مالك ؟ .

---

(١) سورة الفتح آية ٢٧.

(٢) سورة البقرة آية ٢٨

(٣) شرح التسهيل ج٢ ص٣٧٤.

وهنا يظهر أثر الزمن في معنى الحال ونوعها.

المحور الثاني: تشابه الحال وظرف الزمان:

قال الزمخشري: (ويجوز إخلاء هذه الجملة من الراجح إلى ذي الحال إجراء لها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بين الحال وبينه تقول :(آتيتك وزيد قائم) و(لقيتك والجيش قادم) وقال[1] :

وقَد أغتَدِي والطيرُ في وُكُنَاتِها بِمُنجرِدِ قَيدِ الأوَابدِ هَيكلِ) [2].

ذكر الزمخشري أنَّ هناك تشابه بين الحال وظرف الزمان دون أن يبين وجه الشبه بينهما، ولكن بيَّن أثره حيث أجاز الزمخشري عدم اشتمال جملة الحال على ضمير يعود على صاحب الحال إذا كان الكلام مصدرًا بماضٍ وكانت الجملة الحالية اسمية تشبيهاً للحال بالظرف دون أن يذكر وجه الشبه بينهما.

وكذلك فعل ابن مالك فقد ذكر موضعًا يزداد فيه الشبه بين الحال وظرف الزمان دون أن يذكر أيضًا وجه الشبه بينهما ولكنَّه ذكر الأثر الناتج عن هذا الشبه ولعلهم اكتفوا بوجود مواضع للشبه عن وجود وجوه للشبه قال :(وبعد تسليم الإضمار يلزم إعمال (أفعل) في إذ وإذا فيكون ما وقع فيه شبيهاً بما فر منه ، وللحال هنا زيادة شبه بالظرف ثم قال سيبويه :(وإن قال الناس هذا منصوب على إضمار (إذا كان) فيما يستقبل و(إذ كان) فيما مضى ؛ لأنَّ هذا لما كان معناه أشبه عندهم أن ينتصب على

---

(١) البيت من الطويل قائله : امرؤ القيس في معلقته ديوانه ص١٠١ والمفصل ٦٤، ومختار الشعر الجاهلي ٢ /٣٠، وشرح التسهيل ٢ /٣٦٣.

(٢) المفصل ص٦٤.

إذا كان وإذ كان) فهذا نص على تقدير (إن كان) لم تدع إليه حاجة من قبل العمل بل من قبل تقريب المعنى والعامل إنَّما هو أفعل) [١].

بينما عقد الرضي مشابهة بين الحال وظرف الزمان مبينًا وجه الشبه من ناحية المعنى ؛ لأنَّ قولنا راكبًا بمعنى وقت الركوب ثم ما لبث إلَّا وفرق بينهما من ناحية الحكم حيث قال: (يعني أنَّ الحال وإن كان مشابهًا للظرف من حيث المعنى لأنَّ راكبًا في (جئتك راكبًا) بمعنى وقت الركوب إلَّا أنَّ الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذى هو الظرف أو الجار خاصة سواء كان بعد المبتدأ نحو :(زيدٌ يوم الجمعة عندك) أو قبله كقوله تعالى: "كُلَّ يَومٍ هُوَ في شَأنٍ"[٢] وقولهم (كلَّ يومٍ لك ثوب) [٣].

وفيما له صلة مما نحن بصدده أشار الرضي إلى أنَّه لا يجوز البتة الإتيان بحال من زمانين مختلفين وهو من قبيل التناقض وقد بنى عليه قوم امتناع مجيء أكثر من حال لصاحب واحد سواء كانت الأحوال متضادة أو لا قياسًا على امتناع مجيء الحال من زمانين أو مكانين مختلفين ، قال الرضي في هذا : (وجوَّز الجمهور وهو الحق أن يجيء بشيء واحد أقوال مختلفة متضادة كانت نحو :(اشتريت الرمان حلوًا حامضًا) أو غير متضادة كقوله تعالى: "اخرُجْ مِنهَا مَذءُومًا مَدحُورَاً"[٤] كما يجيئان في خبر المبتدأ، ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت أو لا قياسًا على الزمان والمكان فجعل نحو مدحورًا حالاً من ضمير مذءُومًا

---

(١) شرح التسهيل ج٢ ص٣٤٤-٣٤٥، وانظر كتاب سيبويه ج١ ص١٩٩.

(٢) سورة الرحمن آية ٢٩.

(٣) شرح الكافية للرضي ج١ ص٢٠٦.

(٤) سورة الأعراف آية ١٨.

واستنكر مثله في المتضادة فمنعها مطلقًا) [١].

ورفض الرضي هذا الرأي لعدم توافر وجه للقياس (وذلك ؛ لأنَّ وقوع الفعل الواحد في زمانين أو مكانين مختلفين محال نحو :(جلست خلفَكَ أمامَكَ) و(ضربت اليومَ أمس) بلى لو عطفت أحدهما على الآخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو : جلست خلفَكَ وأمامَكَ ، وكذا لا يجوز إن لم يتباين المكانان أو الزمانان على تكرار الفعل نحو: (جلست خلفك أمس وقت الظهر ، وأمامك وسط الدار)[٢].

وجعل ابن هشام وجود ظرفي زمان لفعل واحد جائزًا إذا كان أحدهما أهم من الآخر نحو : آتيك يومَ الجمعة سحر[٣].

هذا بعض ما قيل في تشابه الحال وظرف الزمان مما استطعت الاطلاع عليه غير مدعية اكتمال الفائدة فهو تقصير غير مقصود لعدم توافر ما لدى من الكتب مما أوسع الطرح والشرح في هذه القضية.

المحور الثالث : لا يجوز تصدر الجملة الحالية بدليل استقبال.

وهى قضية متصدرة في كتب النحو ونأخذ رأي ابن مالك هنا من خلال نصه في شرحه للتسهيل حيث قال: (قيدت الجملة الواقعة حالًا بخبرية احترازًا من الطلبية فإنَّها لا تقع حالًا ، وكذلك المصدرة بفعل مقرون بحرف تنفيس أو منفي بلن)[٤].

---

(١) شرح الكافية للرضي ج١ ص٢٠٠.

(٢) شرح الكافية ج١ ص٢٠٠.

(٣) مغني اللبيب ج١ ص٩٧.

(٤) شرح التسهيل ج٢ ص٣٥٩.

وما يفهم من كلامه أنَّ دليل الاستقبال لا يستقيم مع جملة تعرب حالًا ولم أجد من النحويين من خالف في ذلك فيما اطلعت عليه من كتب[1].

ومنها أفهم أنَّ دليل الاستقبال لا يجوز أن يكون في جملة حالية فلا يقال : قمت سأضرب زيدًا ، بل يقال : قمت ضاربًا ، ذلك ؛ لأنَّ الحال حكاية حال صاحبها وحاله لا تكون إلَّا واقعًا والسين وسوف ولن تحول بين الحال وما يتطلبه.

(١) أوضح المسالك ج٢ ص٢٩٣، ومغني اللبيب ج١ ص٤٣١.

باب حروف الجر

وفيه : الزمن بعد رُبَّ

قال ابن مالك : (رُبَّ ينبئ عمَّا وقعت عليه أنَّه قد كان ، هذا هو الأكثر، وأمَّا كون ذلك لازماً لا يوجد غيره فليس بصحيح بل قد يكون مستقبلاً كقول جحدر اللص:(١)

فإنْ أهلَك فرُبَّ فتَى سَيَبكِي ☆☆ عليَّ مُهذَّب رَخص البَنَانِ

وقد يكون ما وقعت عليه رُبَّ حالًا كقولك لمن قال: ما في وقتنا امرؤ مستريح : رُبَّ امرئ في وقتنا مستريح ، ومنه قول ابن أبي ربيعة(٢):

فقُمتُ ولَم تُعْلَم عَليَّ خِيانةٌ ألَا رُبَّ بَاغِي الرِّبح لَيس برابح(٣)

فهم مما سبق أنَّ الأكثر في الزمن الواقع بعد رُبَّ أن يكون ماضيًا وقد يأتي مستقبلاً وقد يأتي حالًا ، ولكنَّه قليل هذا عند ابن مالك والأمثلة على ذلك واضحة .

ففي البيت الأول وقع بعد رُبَّ قوله :(فتى سيبكي) وهو مستقبل ، وفي البيت الثاني وقع بعد رُبَّ :(باغي الربح) وهو يقصد به الحال.

هذا ما رآه ابن مالك في زمن ما بعد رُبَّ ، وقد خالفه بعض النحويين وجاءت آراء البعض الآخر مؤيدة لكلامه.

---

(١) والبيت من الوافر ينظر خزانة الأدب ج٤ ص٤٨٤، والمساعد لابن عقيل ٢/٢٨٧وشرح أبيات المغني ج٣ ص٢٠٣.

(٢) والبيت من الطويل ينظر ديوان ابن أبي ربيعة ص١٣٣ و شرح أبيات مغني اللبيب ج٣ ص٦٩.

(٣) شرح التسهيل ج٣ ص١٧٩.

ونبدأ بسيبويه حيث قال في حديثه عن (ما) الكافة لرُبَّ، وتوكيد الفعل بعدها: (ولا يقع بعد هذه الحروف إلَّا و(ما) له لازمة فأشبهت عندهم لام القسم)[1].

ثم ذكر سيبويه في قول جذيمة الأبرش[2]:

رُبَّمَا أوفَيتُ في عَلَمٍ ☆☆ تَرْفَعَنْ ثَوبِي شَمَالَاتُ

أنَّ هذا البيت ضرورة لتأكيد الفعل (ترفعن) والذي يظهر من الشاهد وقوع الماضي بعد رُبَّ وعند سيبويه دخول ما على رُبَّ من قبيل دخول لام القسم ، كما أنَّه جعل عدم تأكيد الفعل بعد رُبَّما أجود لأنَّ (ما) و(رُبَّ) بمنزلة حرف واحد فأبعدها ذلك عن شبه القسم ؛ لأنَّ لام القسم مع المقسم به ليست كحرف واحد فعدم تأكيد الفعل بعدها أجود.

وحاولت استنباط ما أراده سيبويه حتى أستخرج رأيه في المسألة التي نحن بصددها وهى الزمن الواقع بعد (رُبَّ).

فأبرز ما فهمت أنَّه لا يجوز عنده وقوع الفعل بعد (رُبَّ) إلَّا وهى مقترنة بما ، أمَّا عن زمن هذا الفعل فوقوع الماضي عنده جائز، لم أجد في كلامه ما يمنعه (من خلال تمثيله) أمَّا وقوع المستقبل فأميل إلى أنَّه لم يجوزه بدليل قوله عن تأكيد الفعل :(وزعم يونس أنَّهم يقولون : رُبَّما تقولن ذاك

---

(١) كتاب سيبويه ج٣ ص٥١٨.

(٢) والبيت من المديد ينظر المقتضب ج٣ ص١٥، والنوادر ص ٢٦والمؤتلف ص٣٤، وابن الشجري ٢/٢٤٣والمقرب ص ٨٦ وابن يعيش ج٩ ص٤٠، والعيني ٣/٣٣٤ , ٤/٣٢٨والتصريح ج٢ ص٢٢.

وكثر ما تقولن ذاك)[١].

وكون الماضي يقع بعدها لازماً هذا ما صرح به الزمخشري حيث قال : (ومنها أنَّ فعلها يجب أن يكون ماضياً تقول : "رُبَّ رجل كريم قد لقيت" ولا يجوز سألقى أو لألقين وتكف بما فقد حل حينئذ على الاسم والفعل كقولك :"رُبَّما قام زيدٌ" و"رُبَّما زيدٌ في الدار")[٢].

وهو فيما يخص الكف بما يوافق جانبًا من ذكره سيبويه فإذا وقع بعدها فعل كفت بما ولكنَّه لا يكون هذا الفعل إلَّا ماضياً ويجوز عنده في رُبَّ المكفوفة بما أن يقع بعدها الاسم مخالفًا في ذلك سيبويه.

وأفهم من كلام الزمخشري أنَّه لا يأتي بعد رُبَّ الحال أو المستقبل ، ولذا نجد المالقي لم يبالغ حينما حكم بأنَّ الفعل بعدها لا يكون إلَّا ماضياً فإن وقع مضارعاً كان في معنى الماضي قال: (ومنها: أنَّ الفعل الذي يعد معمولها إذا كان مضارعاً فهو في معنى الماضي نحو :(رُبَّ رجل يقوم) بمعنى قام) [٣].

ووجدت أكثر النحويين يتبنون هذه الوجهة في زمن ما بعد (رُبَّ) فقد جعلوا مضى الفعل بعدها يعد من خصائصها.

قال المرادي: (من خصائص (رُبَّ) عند أكثر النحويين أنَّ الفعل الذي تعلق به يجب أن يكون ماضياً تقول : رُبَّ رجل كريم لقيت ، ولا يجوز

---

(١) الكتاب ج٣ ص٥١٨.

(٢) المفصل ص٢٨٦.

(٣) رصف المباني ص١٩٢.

سألقى)[1].

والعلة في ذلك عنده أنَّها جواب لفعل ماضي وقيل : لأنَّها للتقليل فأولها الماضي ؛ لأنَّه قد تحققت قلته[2].

وعليه فيمتنع الحال والاستقبال ؛ لأنَّ الذي يناسب (رُبَّ) المفيدة للتقليل أن يكون الماضي بعدها ؛ لأنَّه قد حكم بقلته في الماضي فهو حدث علم قلته بالنسبة للمتكلم حينما دخلت (رُبَّ) المفيدة للتقليل عليه مما يفيد قلة وقوع هذا الحدث في الماضي.

ونسب المرادي للبعض أنَّه يجوز كونه أي الزمن الواقع بعد (رُبّ) حالًا ولا يجوز أن يكون مستقبلاً ، وذكر المرادي أنَّ البعض يرى بجواز أن يكون زمن ما بعد رُبَّ ماضياً أو حالًا أو مستقبلاً ، وأنَّ من منع كونه مستقبلاً أو حالًا أوَّل ما ورد من شواهد بالمضي فهو من حكاية المستقبل والفعل قد حدث فيما مضى[3].

ونقل كل من ابن مالك والمرادي [4] عن ابن السراج أنَّه قد يقع بعدها المستقبل ولا يجوز وقوع الحال فإنَّه لا يجوز عنده أن يقال (رُبَّ رجل سيقوم ، ولا يقومن غدًا) إلَّا باعتباره وصفًا ، قال ابن مالك رادًّاً عليه: (والصحيح جوازهما وجواز المضي إلَّا أنَّ المضي أكثر)[5].

---

(١) الجنى الداني ص٤٥١.

(٢) المرجع السابق ص٤٥١.

(٣) الجنى الداني ص٤٥٢-٤٥٣.

(٤) شرح التسهيل ج٣ ص٨٣-٨٤ والجنى الداني ص ٤٥٢ , ٤٥٣

(٥) شرح التسهيل ج٣ ص٨٤.

والعلة في منع وقوع المستقبل بعد رُبَّ كما ذكرها ابن هشام هي أنَّ التكثير أو التقليل الذي تفيدهما رُبَّ في مواضعها المختلفة يكونان فيما عرب حدّه والمستقبل مجهول ، وعليه جاز وقوع المستقبل في قوله تعالى: " رُبمَا يَودُّ الَّذِينَ كَفَرُوا"(١) ؛ لأنَّ المستقبل عند الله معلوم وليس بمجهول كالماضي تمامًا ، وإن كان ابن هشام جوَّز أن يكون المضارع في الآية مؤول بالماضي فهو حكاية حال الماضي(٢).

وهو بهذا القول يكون مقتربًا مما ذكره المرادي سابقاً ، وإن كان لي مناقشة العلة التي ذكرها ابن هشام هنا فإني أقول : إنَّه ليس شرطًا أن لا يستطيع المتكلم الحكم بقلة الشيء أو كثرته في المستقبل في أشياء معدودة ، وهذه المسائل يتفق عليها البشر فيما بينهم ويتعافون عليها كأن يقال في الكثرة : (رُبَّ مجتهد ينجح) فهذا واقع وهو عدل من الله لا يمكن إنكاره ، ويقال في القلة :(رُبَّ كسول يفشل).

وأستطيع أن أستخلص مما سبق أنَّ الغالب في الزمن الواقع بعد رُبَّ أن يكون ماضياً وخاصة رُبَّ المكفوفة بما ، وقد تدخل على المضارع منزل منزلة الماضي في تحققه في الذهن لدى المتكلم.

والذي أراه أنَّ ابن مالك كان أكثر إصرارًا من بين النحويين على جواز وقوع أحد الأزمنة الثلاثة بعد رُبَّ.

هذا ما قيل في زمن ما بعد رُبَّ وواضح علاقة هذه المسألة بموضوع

---

(١) سورة الحجر آية ٢.

(٢) مغني اللبيب ج١ ص٣٠٩، وينظر الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين إعداد: هادي عطية الهلالي ، ص٥٣١ ج١، عالم الكتب بيروت ط أولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

بحثنا، وقد حاولت استخلاص ما يخص الزمن حينما تعرضت لآراء النحويين ، إذ كانت متداخلة بأمور أخرى تخص رُبَّ ولا تخص موضوع البحث وهو الزمن.

المسألة الثانية: الزمان الواقع بعد مُذ ومُنذُ:

تحدث كثير من النحويين في هذه القضية وقد فضلت أن أبدأ بنص كلام المالقي مع ورود هذه القضية في كتب غيره ممن هو أسبق منه نظرًا ؛ لأنَّه كان أكثر تفصيلاً من غيره حيث قال: (ثم إنَّها لا يخلو أن تدخل على ما أنت فيه من الزمان كالساعة والوقت واليوم والحين أو الآن أو شبه ذلك أو تدخل على زمان ماضٍ.

فإن دخلت على ما أنت فيه كما ذكر فإنَّها الخفض لا تخرج عنه وتقدر رُبَّ (في) الظرفية فيكون معناها الوعاء فتقول : ما رأيته مُذ يومنا ، ومُذ وقتنا ومُذ ساعتنا ومُذ الآن أي : في هذه الأوقات وإن دخلت على زمان ماضٍ فالخفض لها فيه قليل والباب الكثير الرفع فهي حينئذ اسم.

ثم إنَّ الماضي كي تخفضه لا يخلو أن يكون معدودًا أو غير معدود ، فإن كان معدودًا كانت حرف غاية في المعنى نحو :(ما رأيته مُذ يومين) و(مُذ ثلاثة أيام) والمعنى أمد انقطاع الرؤية يومان أو ثلاثة أيام ، وإن كان غير معدود كانت لابتداء الغاية كـ (من) في الأمكنة نحو قولك : (ما رأيتُه مُذ يوم الخميس المعنى: أمد ابتداء انقطاع الرؤية يوم الخميس)[1]

(١) رصف المباني ص٣٢٠، وانظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ج١ ص١٦٦ والإنصاف للأنباري ج١ ص٣٧، وشرح الألفية للمرادي ج٢ ص٢٠١، ٢٠٢.

مفهوم كلام المالقي:

تناول المالقي مُذ ويقاس عليها مُنذُ من عدة وجوه:

الأول: الزمان الواقع معها حالًا كان أو ماضيًا ولا يكون غيرهما.

الثاني : عملها في الزمن خفضًا أو رفعًا.

الثالث : معناها مِن أو في.

الرابع : نوعها حرف أو اسم.

وعليه فإنَّه ذكر أنَّ الزمان معها قد يكون حالًا فتعمل الخفض، ويكون معناها معنى (في) نحو : ما رأيته مُذ يومنا ومُذ وقتنا ومُذ ساعتنا ومُذ الآن ، وهى من حيث النوع حرف.

أمَّا إن كان الزمان ماضيًا فعملها الرفع أو الخفض قليل وهى عندئذ اسم.

وإن كان الماضي بعدها معدوداً فله حكم خاص به حيث تكون مُذ قبله حرفاً يفيد انتهاء الغاية نحو :(ما رأيته مُذ يومين ومُذ ثلاثة أيام) والمعنى: أمد انقطاع الرؤية يومان أو ثلاثة أيام.

أمَّا إن كان الماضي غير معدود كانت مذ لابتداء الغاية وكانت حرفاً بمعنى (مِن) ولكنَّها للزمان ومِن للمكان نحو :(ما رأيته مُذ يوم الخميس) المعنى : أنَّ ابتداء انقطاع الرؤية مِن يوم الخميس.

هذا ما فهم من كلام المالقي في مُذ ومُنذُ المختصتين عنده وعند غيره بالزمان سواء كان الزمان ملفوظاً كما سبق من أمثلة أو كان الزمان مقدراً نحو :(ما رأيته مُذ أنَّ الله خلقني) التقدير : مُذ زمن خلقَ اللهُ إياي ،

ومنه أيضًا:(ما رأيته مُذ الحَجَّاج أمير) التقدير: مُذ زمان إمارة الحجَّاج[1]، وعن الاعتداد بالزمن بعدهما كله أو بعضه في العمل فذكر المالقي أنَّ من العرب من يعتد بالزمان كله في العمل ومنهم من يعتد بالظرفين ومنهم من يعتد بالأقل دون الأكثر ولا يقولون : سرتُ مُذ يومين أو ثلاثة أيام ويريدون بعضها[2].

وبعد هذه المعلومات التي أعدها وافية في بيان مُذ ومُنذُ من حيث الزمن بعدهما وعملهما ومعناهما ونوعهما ، ولكن كل ما سبق من وجهة نظر المالقي ويجدر بي هنا عرضه على النحويين قبله وبعده لتكتمل الفائدة.

فعند الاطلاع على رأي سيبويه وجدته ألمح إلى الزمن بعدها باختصار حيث قال: (وأمَّا مُذ فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان كما كان (من) فيما ذكرت لك ولا تدخل واحدة منها على صاحبتها وذلك قولك: (ما لقيته مُذ يوم الجمعة إلى اليوم ، ومُذ غدوه إلى الساعة وما لقيته مُذ اليوم إلى ساعتك هذه) فجعلت اليوم أوّل غايتك فأجريت في بابها كما جرت (من) حيث قلت من مكان كذا إلى مكان كذا وتقول: ما رأيته مُذ يومين فجعلتها غاية كما قلت: أخذته من ذلك المكان فجعلته غاية ولم ترد منتهى)[3].

وأستخلص مما سبق في كلامه أنَّ معنى مُذ ابتداء الغاية كمن كذلك أنَّه لا يجوز استخدام مُذ ومُنذ للمكان كما لا تستخدم (من) للزمان

---

(١) رصف المباني ص٣٢١.

(٢) المرجع السابق ص٣٢١.

(٣) الكتاب ج٤ ص٢٢٦.

حتى لا يدخل الحرف الواحد على معنى مشترك.

وبه قال العكبري[١]، وأضاف أنَّ (قولك : ما رأيته مُذ يومان لا يجوز أن يكون في جزء من اليومين وقولك : ما رأيته مُذ يوم الجمعة يجوز أن يكون في أول ذلك اليوم)[٢].

وجعلهما الزمخشري مضافين للأفعال كيوم ومثَّل بقولهم : ما رأيته مُنذ دخل الشتاء ، ومُذ قدم الأمير[٣].

ورجعت لابن مالك لبيان رأيه فوجدته قد ذكرهما في باب المفعول فيه[٤]، وذكر أنَّهما يتعين اسميتهما إن وليهما مرفوع أو جملة تامة ، ويتعين حرفيتهما إن وليهما مجرور ، ويجوز الأمران قبل (أنْ) وصلتها وإذا وليهما جملة تامة فهما ظرفان مضافان إليها وقد نسب ذلك إلى سيبويه[٥].

واختار ابن مالك إذا وليهما مرفوع أن يكونا ظرفين مضافين إلى جملة حذف مصدرها قال في علة اختياره : (وإنَّما اخترته ؛ لأنَّ فيه إجراء مُذ ومُنذ في الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى فهو أولى من اختلاف الاستعمال)[٦].

ويعامل عنده المصدر المعين زمانه بعد مُذ ومُنذُ معاملة الزمان

---

(١) المتبع ج١ ص٣٧٠.
(٢) المرجع السابق ج١ ص٣٨٤.
(٣) المفصل ص٩٦.
(٤) شرح التسهيل ج٢ ص٢١٦.
(٥) المرجع السابق ص٢١٦.
(٦) شرح التسهيل ج٢ ص٢١٧.

المعين في الرفع والجر فيقال: (ما رأيته مُذ قدوم زيد) والأصل : مُذ زمن قدوم زيد ، ومُنذُ زمان قدوم زيد[1] على حذف المضاف وإنابة المضاف إليه منابه.

وركز المرادي على إعراب الاسم الواقع بعدهما ونوع مُذ ومُنذُ عندئذ وإعرابها وإعراب الاسم بعدها كما فعل المالقي.

فذكر أنَّهما اسمان إذا وليهما اسم مرفوع نحو : ما رأيته مُذ يوم الجمعة أو مُنذُ يومان[2] هذا ما ذكره المرادي.

وفي حالة رفع الاسم الواقع بعدهما ومعنى مُذ ومُنذُ والاسم بعدهما مذاهب :

أولها: أنَّهما مبتدآن والزمان المرفوع بعدهما خبرهما وهما عندئذ لابتداء الغاية إن كان الاسم بعدهما معرفة فإن كان نكرة كانتا للانتهاء مثال الأول: (ما رأيته مُذ يوم الجمعة) المعنى: أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة ، ومثال الثاني :(ما رأيته مُذ يومان) المعنى : أمد انقطاع الرؤية يومان.

الثاني: أنَّهما ظرفان منصوبان على الظرفية وهما في موضع الخبر والزمان المرفوع بعدهما مبتدأ والتقدير بيني وبين لقائه يومان ونسب هذا الوجه للأخفش والزجاج.

الثالث: أنَّ المرفوع بعدهما فاعل بفعل محذوف تقديره : مُنذُ كان يومان ويعربان (مُذ ومُنذُ) ظرفين مضافين إلى جملة حذف صدرها وهو مذهب الكوفيين.

---

(١) المرجع السابق ج٢ ص٢١٧.

(٢) الجنى الداني ٥٠-٥٠٢.

الرابع: أنَّهما خبر لمبتدأ محذوف وتقديره : ما رأيته في الزمان الذي هو يومان ونقل هذا عن الفراء(١).

أمَّا إن وليهما اسم مجرور نحو : ما رأيته مُنذُ يومين ففيهما مذهبان :

الأول : أنَّهما ظرفان وهو ما صححه المرادي وإليه ذهب الجمهور، قال: (ولا يجران إلَّا الزمان فإن كان معرفة ماضياً فهما بمعنى (من) لابتداء الغاية نحو : ما رأيته مُذ يوم الجمعة ، وإن كان معرفة حالًا فهما بمعنى في نحو : ما رأيته مُنذُ الليلة ، وإن كان نكرة فهما بمعنى (مِن وإلى) فيدخلان على الزمان الذي يوقع فيه ابتداء الفعل وانتهاءه نحو: ما رأيته مُذ أربعة أيام)(٢).

والمذهب الثاني : أنَّهما ظرفان مضافان وناصبهما الفعل الذي قبلهما ونوعهما على هذا الوجه اسمان(٣).

يبقى من حالات مُذ ومُنذُ أن يليهما جملة فعلية أو اسمية ففيهما وجهان:

أحدهما : أن يعربا ظرفين مضافين إلى الجملة.

والثاني : أن يعربا مبتدئين على تقدير زمان مضاف إلى الجملة يكون

(١) شرح المفصل ج٤ ص٩٥، والجنى الدانى للمرادي ص٥٠١-٥٠٢.
(٢) الجنى الداني للمرادي ص٥٠٣.
(٣) المرجع السابق ص٥٠٣.

هذا الزمان خبرًا عنهما[1].

وذكر ابن هشام الحالات التي تأتي مع مُذ ومُنذُ ذكر في نهايتها ما رجح فقال: (فأكثر العرب على وجوب جرها للحاضر وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه وترجيح رفع مذ للماضي على جره)[2].

أمَّا عن معناهما فذكر أنَّهما لابتداء الغاية إن كان الزمان ماضيا وإن كان حاضراً كانتا ظرفين ، وإن كان الزمان معدودًا كانا بمعنى من وإلى أي : لابتداء الغاية وانتهائها[3].

من كل ما سبق في بيان نوع مُذ ومُنذُ وإعرابهما ومعناهما وإعراب ما بعدهما نجد أنَّ هذه الجوانب تتحدد لدى النحويين بناء على الزمن أو أنَّ الزمن له تأثير مباشر في تحديدها فقد يأتي بعدهما ماض ، وقد يأتي بعدهما حال ، ولا يأتي بعدهما مستقبل ، ولكل زمن منهما أثر يترتب عليه الحكم الإعرابي في مُذ ومُنذُ وفي الزمن ذاته وفي الجملة بعدهما.

(١) الجنى الداني ص٥٠٤.

(٢) مغنى اللبيب ج١ ص٣٣٥.

(٣) أوضح المسالك ج٣ ص٣٩-٤١ وانظر شرح ابن عقيل ج١ ص٣١.

بـــاب الإضـــافة

وفيـه مسألة واحـدة :

إضافة أسماء الزمان إلى الجمل الفعلية

قال سيبويه :(جملة هذا الباب أنَّ الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل وإلى الابتداء والخبر لأنَّه في معنى (إذ) فأضيف إلى ما يضاف إليه إذ ، وإذا كان لما لم يقع لم يضف إلَّا إلى الأفعال لأنَّه في معنى (إذا)، و(إذا) هذه لا تضاف إلَّا إلى الأفعال)[1].

مفهوم كلام سيبويه :

ذكر سيبويه حالتين لإضافة اسم الزمان:

الحالة الأولى: أن يضاف لكل من الجملة الفعلية والجملة الاسمية إذا كان زمنه ماضياً حملا له على (إذ) في المعنى.

الحالـة الثانيـة : أن يضاف فقط للجمل الفعلية وذلك إذا كان زمنه مستقبلاً حملاً له على (إذا) في المعنى.

وهذه قضية موجودة بكثرة في كتب النحو ولكنَّها درست دراسة مكتملة من اتجاهات عدة.

وأود هنا أن آخذ منها ما يفيد المقام الذي أنا بصدده وهو دراسة الزمن وأثره في هذه القضية ولذا وجب عليَّ الاعتذار عن عدم ذكر ما ليس له بالزمن ، وإن كان له صلة بالقضية ، وأبدأ بما له علاقة بكلام سيبويه السابق ، فإنَّ ما قاله هو وجهة نظر البصريين أمَّا عن الكوفيين فإنَّهم

(١) الكتاب ج٣ ص١١٩، وانظر الكتاب ج٣ ص١١٧، ١١٨.

خالفوا البصريين في جواز أن يضاف الزمان المستقبل إلى الجمل الاسمية وعليه فإنَّه يجوز عندهم :(أجيئك إذا زيدٌ قائمٌ) ولا يجوز ذلك عند سيبويه[١].

ونعرض هنا لبيان الآراء المختلفة التي توافق البصريين أو الكوفيون ولكن بصفة عامة فإن يضاف إلى الجمل أسماء الزمان ظروفًا كانت أو أسماء نحو :(والسَّلَامُ عَلَيَّ يَومَ وُلدتُ)[٢]، ونحو: (وأَنذِرِ النَّاسَ يَومَ يَأتِيهم العَذَابُ)[٣]، ونحو :(لِيُنذِرَ يَومَ التَّلَاق يَومَ هُم بَارِزُونَ)[٤]، ونحو :(هذا يَومُ لا يَنطِقُون)[٥]، كلمة (يوم) في الآية الأولى ظرف ، وفي الآية الثانية مفعول ثان ، وفي الآية الثالثة بدل ، وفي الآية الرابعة خبر[٦].

أمَّا عن (إذ) فإنَّها دالة على الزمن الماضي فيجوز إضافتها إلى الجمل الاسمية نحو : (واذكُرُوا إذ أَنتُم قَليلٌ)[٧]، ويجوز إضافتها إلى الجمل الفعلية نحو :(واذكُرُوا إذ كُنتُم قليلاً)[٨]، فالخلاف ليس في (إذ) وإنَّما في (إذا) والتي قصرها سيبويه على الإضافة للجمل الفعلية رافضاً إضافتها إلى الجمل الاسمية ووافقه كثير من النحويين.

---

(١) مغني اللبيب ٢ /٤١٩، وانظر شرح ابن عقيل للألفية ٢ /٥٨-٥٩

(٢) سورة مريم آية ٣٣.

(٣) سورة إبراهيم آية ٤٤.

(٤) سورة غافر من الآية ١٥., ١٦

(٥) سورة المرسلات آية ٣٥.

(٦) مغني اللبيب ج٢ ص٤١٩.

(٧) سورة الأنفال من الآية ٢٦.

(٨) سورة الأعراف آية ٨٦.

والخلاف يتضمن ويشمل كل اسم زمان بمعنى إذا أي يدل على الاستقبال.

وذلك لأنَّ أسماء الزمان منها ما يجب إضافته إلى الجمل سواء أكانت اسمية أو فعلية وهى (إذ) و(حيث) وقد سبق أن مثلنا لـ(إذ) أمَّا حيث فنحو :(جلست حيث جلس زيد)، ومنها ما يختص بالجمل الفعلية وهو لمَّا نحو :(لمَّا جاءني أكرمته) ، وإذا عند غير الأخفش والكوفيين نحو: (إذا طَلَّقتُم النِّسَاءَ)[١]، وأمَّا نحو :(إذا السَّماءُ انشَقَّت)[٢] فهو موضع الخلاف بين البصريين والكوفيين واعتبروها الكوفيون دالة وشاهدًا قويًا على جواز إضافة إذا للجمل الاسمية[٣].

وعليه فالظرف إذا كان غير ماضي أو محدودًا لم يجر مجرى (إذ) فلا يجوز فيه إضافته للجمل الاسمية بل يعامل معاملة (إذا) فيضاف وجوبًا للجمل الفعلية فيقال :(أجيئك حين يجيء زيدٌ) ، ولا يضاف المحدود إلى جملة بل يضاف إلى مفرد نحو :(شهر كذا)[٤]، هذا رأي سيبويه ومن وافقه وافقه فقد قال: (وسألته عن قوله في الأزمنة (كان ذاك زمن زيد أمير؟ فقال: لمَّا كانت في معنى إذا أضافوها إلى ما قد عمل بعضه في بعض كما يدخلون (إذ) على ما قد عمل بعضه في بعض ولا يغيرونه فشبهوا هذا بذلك ولا يجوز هذا في الأزمنة حتى تكون بمنزلة إذ فإن قلت: (يكون هذا يوم زيد أمير) كان خطأ حدثنا بذلك يونس عن العرب لأنَّك لا تقول :(يكون

(١) سورة الطلاق آية ١.

(٢) سورة الانشقاق آية ١.

(٣) أوضح المسالك لابن هشام ج٣ ص١٠٦-١٠٨.

(٤) شرح الألفية لابن عقيل ٢ /٥٦، وانظر أوضح المسالك ٣ /١١١.

هذا إذا زيد أمير)[١]

وهذه المسألة من المسائل التي يظهر فيها رأي سيبويه جليًا لا يحتاج إلى إطالة في البيان والإيضاح.

وأيده في هذه المسألة ابن مالك وقد تناول القضية بصفة عامة فتناول أسماء الزمان المبهمة كحين ومدة ووقت وزمان ، فأسماء الزمان الغير محدودة كيوم وأسبوع وشهر تخرج عن لزوم إضافتها إلى الجمل لأنَّها لم تجر مجرى (إذ) و(إذا)، قال: (ولا يضاف إليها يومان ولا ليلتان ولا أسبوع ولا شهر ؛ لأنَّ أصل المضافات إلى الجمل (إذ) و(إذا) فأجر مجراها من أسماء الزمان ما ساواهما في الإبهام أو قاربهما لا ما باينهما من أسماء الزمان كيومين)[٢].

وفي حكم اسم الزمان المبهم من حيث الإعراب أو البناء فقد اختلف فيه أيضًا فمن النحويين من أجاز إعرابه وهم الأكثرية ومنهم من أجاز البناء وهم الكوفيون.

وفي هذا ذكر النحويون أنَّه إذا كانت الجملة مصدة بمضارع معرب جاز الإعراب باتفاق والبناء عند الكوفيين لصحة الدلالة على ذلك نقلاً وعقلاً ، فمن الدلائل النقلية قراءة نافع :(هذا يومَ ينفعُ الصَّادقِينَ صِدقُهم)[٣]، بنصب اليوم مع أنَّ المشار إليه هو (اليوم) لاتفاق الستة على الرفع فلو جعلت الفتحة فتحة إعراب لامتنع أن يكون المشار إليه

(١) كتاب سيبويه ج٣ ص١١٩.

(٢) شرح التسهيل ج١ ص٢٥٤.

(٣) سورة المائدة آية ١١٩، والقراءة في الإقناع ج٢ ص٦٣٧.

اليوم لاستلزام اتحاد الظرف والمظروف وكان يجب أن يكون التقدير مباينًا للتقدير في القراءة الأخرى مع أنَّ الوقت واحد والمعنى واحد إلَّا أنَّ المراد حكاية المقول في ذلك اليوم فلابد من اتحاد المعنى دون تعدده(١).

فقراءة نافع شاهد على مذهب الكوفيين .

وقد فنده ابن مالك في شرحه للتسهيل(٢)، أمَّا عن رأيه هو في بناء اسم الزمان المبهم غير المحدود المضاف إلى جملة فقد قال فيه: (تضاف أسماء الزمان المبهمة غير المحدودة إلى الجمل فتبنى وجوبًا إن لزمت الإضافة وجوازًا راجحًا إن لم تلزم وصدرت الجملة بفعل مبنى) (٣).

ويقصد بما لزم الإضافة (إذ) و(إذا) وما شابههما فيجب بناؤها فإن لم تلزم الإضافة كيوم وما شابهه وأضيف إلى جملة مصدرة بفعل مبني فالبناء فيه راجح.

ورفض ابن الأنباري بناء الظرف إذا كان مضافاً إلى جملة فعلية فعلها مضارع معرب.

قال: (وهذا ضعيف ؛ لأنَّ الظرف إنَّما يبنى إذا أضيف إلى مبنى كالفعل الماضي أو (إذ) كقوله تعالى: "ومِن خِزيِ يَومئذٍ"(٤) و(يوم) في قوله تعالى: "هذا يوم يَنفعُ " أضيف إلى فعل معرب فلا يبنى الظرف وهذا سبب

(١) شرح التسهيل ج٣ ص٢٥٥.
(٢) شرح التسهيل ج٣ ص٢٥٧، وانظر شرح الكافية للرضي ج١ ص٣٧٨.
(٣) شرح التسهيل ج٣ ص٢٥٢.
(٤) سورة هود آية ٦٦.

ضعف من قال ببناءه عند ابن الأنباري[١].

وأكد هذا أيضاً العكبري فقال: في (يوم) هو معرب لإضافته إلى معرب خلافاً للكوفيين الذين قالوا : يوم مبنى لإضافته إلى الفعل فحسب بغض النظر عن إعراب الفعل أو بناءه.

وقد ذهب ابن هشام مذهباً آخر مقترباً من رأي الكوفيين فقد جوّز في الزمان المحمول على (إذ) و(إذا) الإعراب على الأصل والبناء حملاً عليهما ورجح البناء إن كان ما وليه فعلاً مبنياً للتناسب[٢].

وقد انتقد ابن هشام ما ذهب إليه سيبويه في أنَّ اسم الزمان المبهم إن كان مستقبلاً فهو كإذا في اختصاصه بالجمل الفعلية لا غير، وإن كان ماضياً فهو كإذ في الإضافة إلى الجملتين فيجوز عند سيبويه : (آتيك زمن يقدم الحاج) ولا يجوز :(زمن الحاج قادم).

ورد ابن هشام عليه دعوى اختصاص أسماء الزمان الدالة على المستقبل بقوله تعالى: "يومَ هُم بَارِزُون"[٣].

وقصر ابن عصفور اختصاص أسماء الزمان الدالة على المستقبل بالحمل على إذا في حالة واحدة فقط أن تعرب هذه الأسماء ظروفًا[٤].

وقد لخَّص الزجاجي العلة في جواز إضافة اسم الزمان للفعل في أجوبة ما يهمني منها في هذا المقام أنَّ الفعل بلفظه دال على الزمان والمصدر دال

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ج١ ص٣١١.

(٢) أوضح المسالك ج٣ ص١١٢.

(٣) سورة غافر آية ١٦.

(٤) مغني اللبيب ج٢ ص٤١٩، وانظر شرح الألفية لابن عقيل ٢ /٥٨.

على الفاعل والمفعول بلفظه ، وكان الزمان بعض الفعل فهو من إضافة بعض إلى بعض .

أنَّ الأزمنة كلها ظروف للأفعال والمصادر ، والظروف أضعف الأسماء فقووها بالإضافة إلى الأفعال ، وقد حكم الزجاجي بضعف هذا الجواب لأنَّ الضعف غير وارد في الظروف ، فالظروف أسماء ، والأسماء أقوى في التمكن من الفعل فكيف يقوى الاسم بإضافته إلى الفعل ؟ .[1]

هذا وغيره مما أطال فيه النحويون البحث والنقاش والذي يناسب مقام البحث هنا هو عامل الزمن ، ولا يخفى على القارئ أنَّ أساس الخلاف كان بين النحويين في كل ما دل على الاستقبال من أسماء الزمان وهل هي تختص بالإضافة إلى الجمل الفعلية وجوبًا لحملها على (إذا) ، أم يجوز فيها الإضافة إلى الاسمية والفعلية ، وهذا الأخير رأي الكوفيين.

(1) الإيضاح في علل الزجاجي ص ١١٣ , ١١٤

باب إعمال اسم الفاعل

وفيه مسألة واحدة وهى :

لا يعمل اسم الفاعل المجرد من أل إلَّا إذا دل على الحال أو الاستقبال .

قال سيبويه: (فإذا أخبر أنَّ الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة ؛ لأنَّه إنَّما أجرى مجرى الفعل المضارع له كما أشبهه الفعل المضاع في الإعراب فكل واحد منها داخل على صاحبه فلمَّا أراد سوى ذلك المعنى جيء مجيء الأسماء التي من غير ذلك الفعل ؛ لأنَّه إنَّما شبه بما ضارعه في العمل كما شبه به في الإعراب وذلك قولك : "هذا ضاربُ عبدِ الله وأخيه" وجه الكلام وحدِّة الجر ؛ لأنَّه ليس موضعًا للتنوين .)[1]

مفهوم كلام سيبويه واضح في هذه القضية فهو يذكر أنَّ اسم الفاعل له حالتان:

الحالة الأولى : أن يشابه الفعل المضاع في الدلالة على الحال أو الاستقبال ، وعندئذ يعمل عمل الفعل المضارع حملًا له عليه ، وتنون في هذه اسم الفاعل ويمتنع الإضافة.

الحالة الثانية : أن يدل على المضي فلا يشابه المضاع الدال فقط على الحال أو الاستقبال ، وعدم مشابهته له تحرمه من العمل ؛ لأنَّه إنَّما يعمل بحمله عليه وإجرائه مجراه ، ويكون عندئذ اسم الفاعل جاريًا مجرى

(١) كتاب سيبويه ج١ ص١٧١ وينظر ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي ص١، والكشاف للزمخشري ج٣ ص١٧، ونتائج الفكر للسهيلي ص ٤٢٦

الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل نحو :(هذا ضاربُ عبدِ الله وأخيه) بالإضافة وترك التنوين للدلالة على أنَّ الضرب قد وقع وانقطع.

وهى قضية تكاد تكون موضع اتفاق بين النحويين ، وبيان ذلك أنَّ اسم الفاعل إذا كان مقترنًا بأل عمل مطلقاً بلا شرط وإن كان مجردًا عمل بشرطين:

أحدهما : كونه للحال أو الاستقبال ، والعلة في اشتراط هذا الشرط أنَّه محمول في عمله على المضارع والمضارع لا يدل على الماضي وإنَّما يدل على أحد الزمانين الحال أو الاستقبال ، فإذا أريد باسم الفاعل الزمان الماضي فقد زال شبهه بالمضارع فلم يبق له وجه لعمله(١).

والشرط الثاني : أن يتقدم عليه نفى أو استفهام وقيل : إنَّ ذلك الشرط هو دلالته على أحد الزمانين المستقبل أو الحال متفق عليه ولم يخالف فيه إلَّا الكسائي محتجًا بقوله تعالى: "بَاسِطٌ ذِرَاعَيهِ"(٢) ؛ لأنَّ البسط حدث وانتهى في عصر الفتية ، ورد كلامه بأنَّه حكاية للحال والمعنى يبسط ذراعيه بدليل قوله تعالى: "ونُقَلِّبُهُم" ولم يقل وقلبناهم(٣).

قال المبرد مؤكدًا رأي الجمهور في عدم إعمال اسم الفاعل الدال على المضي :(نقول : ضابُ زيدٍ أمس ، وهما ضاربا زيدٍ ، وهم ضاربوا عبدِ الله ، وهن ضاربات أخيك ، كل ذلك إذا أردت به معنى الماضي لم يجز فيه إلَّا هذا ؛ لأنَّه اسم بمنزلة قولك :(غلامُ زيدٍ) و(أخو عبدِ الله) ألا ترى

(١) أوضح المسالك لابن هشام ٣ /١٩٩ والمساعد لابن عقيل ج١ ص٢٠٤.
(٢) سورة الكهف آية ١٨.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ج٣ ص٧٣، وأوضح المسالك ج٣ ص١٨٦.

أنَّك إذا قلت : هذا غلامُ زيدًا ، كان محالًا فكذلك اسم الفاعل إذا كان ماضيًا لا تنونه ؛ لأنَّه اسم وليست فيه مضارعة لفعل)[1].

وهكذا نجده يتماثل في كلامه مع كلام سيبويه ، فهو ينزل اسم الفاعل منزلة الأفعال فيعمل الرفع في الفاعل والنصب في المفعول إذا دل على ما يدل عليه الفعل الجاري مجراه وهو الحال أو الاستقبال ، وينون اسم الفاعل لانقطاع الإضافة وينزله منزلة الأسماء إن دل على الماضي، فيعبر كأي اسم غير مشتق من الفعل نحو : غلام وأخ ، فإنَّه يستحيل أن ينصب بعدهما الاسم على المفعولية ، وعندئذ لا ينون اسم الفاعل ويظهر ذلك في اسم الفاعل المثنى : هما ضاربا زيدٍ بحذف نون المثنى للإضافة والجمع نحو : هم ضاربو زيد بحذف النون أيضًا كما سبق في المثنى.

وجعل المبرد الفيصل في إرادة الحال أو الاستقبال أو إرادة غيرهما وهو الماضي هو نية المتكلم في تحديد أحد الأزمنة وبناءً عليه فإن أعمل اسم الفاعل فنيته الحال أو الاستقبال وإن جاء باسم الفاعل غير منون وما بعده مجرورًا فنيته المضي قال : (هذه خمسةُ عشركم) ذهب معنى التنوين وصار في الوجهين بمنزلة : هذه عشرون درهماً ، وهذه عشروك وعشرو عبد الله ، فهو بالنية هكذا كما تقول : (هؤلاء ضوارب زيدٍ) إذا أردت الماضي وإسقاط التنوين ، و(هؤلاء ضوارب زيد) إذا أردت معنى التنوين[2].

هذا ما رآه سيبويه والمبرد وهو أيضًا ما رآه غيرهما ، كابن مالك فذكر أنَّ اسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع في أفعالها لمعناه أو معنى الماضي ، والجارية

(١) المقتضب ج٤ ص١٤٨، والأمالي النحوية لابن الحاجب ج١ ص٢٥.

(٢) المقتضب ج٤ ص٣٠، والبحر المحيط لأبي حيان ج١ ص١٩٤-١٩٥.

مجرى الماضي لا تعمل نحو : حسن ويقُظ ، والجارية على معنى الفعل يخرج باب ضامر ؛ لأنَّه يراد به معنى ثابت فهو لا يدل على استقبال أو مضي(١)

وعليه فالعلة عند جمهور النحويين ومن بينهم ابن مالك هي الحمل على المضارع كي يعمل اسم الفاعل عمل الفعل ، كما أنَّ المضارع محمول على اسم الفاعل في الإعراب قال :(لأنَّ اسم الفاعل الذي يراد به المضي لا يشبه الفعل الماضي إلَّا من قبل المعنى ... وأيضًا فإنَّ الفعل المضارع محمول على اسم الفاعل في الإعراب فحمل اسم الفاعل عليه في العمل ولم يحمل الفعل الماضي على اسم الفاعل في إعراب فلم يحمل اسم الفاعل عليه في العمل)(٢).

وعليه فإنَّ اسم الفاعل الدال على معنى الماضي لا يعمل لعدم المشابهة بينهما في شيء إلَّا المعنى.

وقصر ابن هشام اشتراط إعمال اسم الفاعل ودلالته على الحال أو الاستقبال في العمل في المنصوب فقط أمَّا مرفوعه فلا شرط فيه ، قال مدللاً على كلامه :(إنَّ اشتراط الإعمال وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنَّما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليلين:

أحدهما: أنَّه يصح : زيدٌ قائمٌ أبوه أمس.

الثاني: أنَّهم لم يشترطوا الصحة نحو : أقائم الزيدان؟)(٣).

---

(١) شرح التسهيل ج٣ ص٧٠.

(٢) شرح التسهيل ج٣ ص٧٣.

(٣) مغنى اللبيب ج٢ ص٤٧٠.

وهو وجه أراه غريبًا ، فكيف يتجزأ العمل فيشترط للنصب شرط ولا يشترط مثله في الرفع ؟ فإنَّ اسم الفاعل إمَّا أن يعمل بلا شرط أو يعمل بشرط ، فلا انتفاء في الأحكام النحوية ، ومع غرابته فإنَّ له وجهاً من الملاحة والحق ، فإنَّه لم يشترط أحد من النحويين في :(أقائم الزيدان ؟) أن يدل قائم على الحال أو الاستقبال وقد رفع (الزيدان).

وذكر ابن هشام مضيفًا لما سبق أنَّ لهذا الموضوع وهو أنَّه إذا أريد باسم الفاعل أو غيره من الأوصاف كاسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل إذا أريد بهذه الأوصاف المضي ولم تعمل وأضيفت فإنَّ هذه الإضافة لا تكتسب المضاف تعريفًا أو تخصيصاً ، ودليل أنَّها لا تكسبه تعريفًا وصف النكرة له في نحو :(هَدياً بَالِغَ الكَعبَةِ)[1]، ووقوعه حالًا في نحو :(ثَانِي عِطْفِهِ)[2] ودخول رُبَّ عليها ، والدليل عنده على أنَّ هذه الإضافة لا تكسب المضاف إليه تخصيصاً أنَّ أصل قولك :(ضابُ زيدٍ) : ضاربُ زيدًا ، فالاختصاص موجود قبل الإضافة ، وإنَّما تفيد هذه الإضافة التخفيف أو رفع القبح ، أمَّا التخفيف فيحذف التنوين الظاهر ومثَّل له بـ ضارب زيد أو ضاربك عمرو ، وحسن وجهه ، وأمَّا المقدر فمثل له بـ ضوارب وحواج بيتِ الله[3].

وجعل ابن هشام الخفض أخف من النصب فعدم إعمال اسم الفاعل أخف من إعماله ، قال في حديثه عما يكتسبه المضاف من المضاف إليه (الثالث: التخفيف كـ ضارب زيدٍ ، وضاربا عمرٍو ، وضاربو بكرٍ إذا أردت

---

(١) سورة المائدة آية ٩٥.

(٢) سورة الحج آية ٩.

(٣) أوضح المسالك ج٣ ص٧٣-٧٤.

الحال أو الاستقبال فإنَّ الأصل فيهن أن يعملن النصب ولكنَّ الخفض أخف منه إذ لا تنوين معه ولا نون)[١].

ويكون نوع الإضافة مع اسم الفاعل إضافة محضة في هذه الحالة، وهى تكسبه التعريف أو التخصيص ومعنى كونها محضة أنَّها ليست على تقدير الانفصال لكون عمل اسم الفاعل وتنوينه محالًا[٢].

وعليه صح وصف الله تعالى بمالك الملك فإنَّه يمكن أن يراد به المعنى ويمكن أن يكون مستقبلاً أي مالك الأمور يوم الدين ويمكن إرادة الاستمرار[٣].

هذا ما قيل في هذه القضية التي لم يكن بين النحويين فيها خلاف فيما عدا الكسائي.

ويظهر من خلال ما سبق أثر الزمن ، بل هو لب القضية ، فدلالة اسم الفاعل على المعنى تفقده التشابه مع المضارع ، أمَّا دلالته على الحال أو الاستقبال فإنَّها تجريه مجرى المضارع فيعمل عمله ، ودلالة المضارع على الحال أو الاستقبال أشبهه أيضًا باسم الفاعل فأعرب ولم يبن ، كما أنَّ اسم الفاعل معرب غير مبنى.

---

(١) مغني اللبيب ج٢ ص٥١١، وينظر كتاب سيبويه ج١ ص٤٢٥.

(٢) مغنى اللبيب ج٢ ص٥١٢.

(٣) المرجع السابق ج٢ ص٥١٢.

إعمال المصدر

وفيه مسألة واحدة :

إعمال المصدر وعلاقة ذلك بزمنه

قال ابن مالك في إعمال المصدر : (وشرطت في ذلك تقديره بفعله وأنْ الخفيفة أو (أنْ) المصدرية أو (ما) أختها احترازًا من المصدر المؤكد والمبين الهيئة ومثال المصدَّر بأنْ الخفيفة (علمتُ ضربَك زيدًا) فتقديره : علمتُ أنْ قد ضرَبت زيدًا ... ومثال المقدر بأنْ المصدرية قوله تعالى: "وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعضٍ"[1] ... وكذا كل مصدر وقع بعد لولا أو بعد فعل إرادة أو كراهة أو خوف أو طمع أو شبه ذلك ولا يكون المقدر بهذه إلَّا ماضي المعنى ... أو مستقبل المعنى ... وأمَّا المقدرة بأنْ الخفيفة فيجوز مضيه وحضوره واستقباله ، وكذا المقدر بما المصدرية)[2]

ما يفهم من خلال كلام ابن مالك أنَّه لكي يعمل عنده المصدر عمل الفعل لابد أن يقدر بفعله وبأحد الأحرف المصدرية : أنْ الخفيفة أو أنْ المصدرية أو ما المصدرية ، والزمن الذي يفيده المصدر مع أنْ الخفيفة يشمل الأزمنة الثلاثة فقد يكون ماضياً نحو قول الشاعر[3]:

عَلِمتُ بَسطَكَ بِالمَعرُوفِ خَير يَدٍ فلَا أرَى فِيكَ إلَّا بَاسِطًا أمَلَا

المصدر بسط قدر بأنْ الخفيفة والفعل والمعنى ماضٍ ، وقد يكون

---

(١) سورة البقرة آية ٢٥١، ومن الآية ٤٠ سورة الحج: (دفاع) قراءة نافع انظر الإقناع ج٢ ص٦١٠، والإتحاف ص٣١٥.

(٢) شرح التسهيل ج٣ ص١٠٩، وانظر كتاب سيبويه ج١ ص١٥٤.

(٣) البيت من البسيط , الدرر٢ /٣ والهمع ٢ /٩٢وشرح التسهيل ٣ /١١٠

حالًا نحو قول الراجز[١]:

لَو عَمِلتْ إيشارِيَ الذى هَوَتْ ما كنتُ فيها مُشفِيًا على القَلْت

وقد يكون المعنى مستقبلاً نحو: [٢]

لَو عَلِمنَا إخلافكم عدّةَ السّلـ م عَدِمْتُم على النَّجاة مُعِينًا

أمَّا المقدر بأنْ المصدرية فإنَّ الزمن معه ماضٍ في المعنى كقوله[٣]:

أمِنْ بَعدِ رَمي الغَانِيَاتِ فُؤَادَه بأسْهُم ألحاظٍ يُلَام على الوَجدِ

وقد يكون الزمن أيضًا مستقبلاً في المعنى كقول الفرزدق[٤]:

فرُم بيَدَيْك هل نَسطيع نَقْلاً جبالًا مِن تِهامةَ راسِيات

المصدر (نقلاً) عمل في (جبال) في المعنى في المستقبل.

وأمَّا المقدر بما المصدرية فيشمل الأزمنة الثلاثة فقد يكون ماضي المعنى كقوله تعالى: "فإذَا قَضَيتُم مَنَاسِكَكُم فَاذكُرُوا اللهَ كَذِكرِكُم آبَائَكُم"[٥]، أو تقدر بالزمن الحالي فتدل على حضور المعنى نحو قوله تعالى: "تَخَافُونَهُم كَخِيفَتِكُم أَنفُسَكُم"[٦].

---

(١) ينظر الدرر ٢ /١٢٣والهمع ٢ /٩٣ وشرح التسهيل ٣ /١١٠

(٢) البيت من الخفيف الدرر ٢ /١٢٣ وصدره في الهمع ٢ /٩٣ وشرح التسهيل ١١٠/٣

(٣) البيت من الطويل الدرر ج٢ ص١٢٣، وشرح التسهيل ج٣ ص ١١٠.

(٤) البيت من الوافر ينظر ديوانه ١ /١٢٨وانظر الدرر ٢ /١٢٣ والهمع ٢ /٩٢ وشرح التسهيل ٣ / ١١٠.

(٥) سورة البقرة آية ٢٠٠.

(٦) سورة الروم آية ٢٨وانظر شرح التسهيل ج٣ ص١٠٩-١١١.

وأمَّا استقباله فنحو قول الشاعر[1]:

ومَن يَمُتْ وهو لَم يُؤمنْ يَصْلَ غدًا شُواظَ نَارٍ دَوامَ النَّارِ في سَقَرا

هذا هو الغالب في عمل المصدر عمل فعله ، أن يكون مقدرًا بالفعل وأحد الأحرف الثلاثة ولا يمنع وقوعه غير مقدر بأحدهما وجاء منه قول العرب : (سمع أذني زيدًا يقول ذلك) وقول أعرابي :(اللهم إنَّ استغفاري إياك مع كثرة ذنوبي للؤم وإن تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لغي)[2].

وهكذا نجد أنَّ للزمن بعد الأحرف الثلاثة : أنْ المخففة وأنْ المصدرية وما المصدرية أثر في إعمال المصدر عمل فعله فالمصدر المقدر من أنْ المصدرية لا يكون مستقبلاً أو ماضيًا وعليه فلا يقع للحال البتة .

فالمقدر من ما المصدرية ،أو أنْ الخفيفة يشمل الأزمنة الثلاثة.

قال المبرد :(والفصل بين المصدر نحو : الضرب والقتل وبين (أنْ يضرب) و(أنْ يقتل) في المعنى أنَّ (الضرب) اسم للفعل يقع على أحواله الثلاثة : الماضي ، والموجود ، والمنتظر وقولك : أنْ نفعل لا يكون إلَّا لما يأتي فإن قلت : (أنْ فعلت) فلا يكون إلَّا للماضي ولا يقع للحال البتة) [3].

وما ذكره يوافق جانباً كبيراً من الحق ويقبله العقل وذلك أنَّ المصدر الصريح بصيغته يدل على عموم الأزمنة.

---

(١) البيت من البسيط ينظر شرح التسهيل ج٣ ص١١١.

(٢) شرح التسهيل ج٣ ص١١١.

(٣) المقتضب ج٣ ص٢١٤.

قال ابن مالك :(عمل المصدر عمل الفعل ؛ لأنَّه أصل والفعل فرعه فلم يتقيد عمله بزمان دون زمان بل يعمل عمل الماضي والحاضر والمستقبل ؛ لأنَّه أصل لكل واحد منها بخلاف اسم الفاعل فإنَّه عمل للشبه) [١].

وهذه قضية ليس فيها خلاف كبير بين النحويين فالجمهور على أنَّ المصدر يعمل عمل فعله إن كان يحل محله فعل إمَّا مع أنْ كـ (عجبت من ضَربِك زيدًا أمس) أو (يعجبني ضربك زيدًا غداً) أي أنْ ضربته أو أنْ تضربه فهو يفيد مع أنْ المخففة الزمانين الماضي والمستقبل ، وإمَّا أن يحل محله فعل مع (ما) نحو :(يعجبني ضربك زيدًا الآن) أي : ما تضرب[٢].

وهذا موضع من مواضع إعمال المصدر عمل الفعل .

والموضع الثاني : أن يكون المصدر نائبًا مناب الفعل نحو : ضرباً زيدًا ، وفيه ضمير مستتر مرفوع به وزيدًا مفعول به فهو مصدر صريح غير مؤول أم المؤول فيعمل في ثلاثة أحوال : مضافاً نحو : عجبتُ من ضربِك زيدًا ، ومجردًا عن الإضافة وأل وهو المنون نحو :عجبت من ضربٍ زيدًا ، ومحلى بأل نحو :عجبت من الضربِ زيدًا.

وإعمال المضاف أكثر من إعمال المنون ، وإعمال المنون أكثر من إعمال المحلى بأل[٣].

---

(١) شرح التسهيل ج٣ ص١٠٦.

(٢) أوضح المسالك لابن هشام ج٣ ص١٧٢-١٧٣.

(٣) كتاب سيبويه ج١ ص١٩٠-١٩٣، وشرح ابن عقيل ج٢ ص٨٨، ٨٩.

وهذه القضية نتناولها هنا لنلمس أثر الزمن فيها وأراه واضحًا في عمل المصدر المؤول والمصدر الصريح ، ففي المصدر الصريح قالوا بعمله في كل الأزمنة ؛ لأنَّه أصل للفعل ، وفي المصدر المؤول سبق ذكر الزمن مع كل حرف من الأحرف التي يؤول معها الفعل .

بـــاب التـــــعجب

وفيه مسألة واحدة وهى :

(أَفْعِل به) في التعجب لفظه أمر ومعناه الماضي

قال ابن هشام :(الصيغة الثانية أَفْعِل به نحو :(أَحسِن بزيد) وأجمعوا على فعليه أَفْعِل ، وقال البصريون: لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر وهو في الأصل فعل ماضٍ على صيغة أفعل ، بمعنى صار ذا كذا كـ (أغدَّ البعير) أي صار ذا غدة ، ثم غيرت الصيغة فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر فزيدت التاء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به كـ (أمرر بزيد)[1].

يفهم من كلام ابن هشام أنَّ صيغة التعجب (أَفْعِل به) لفظها إنشاء ومعناها الخبر وبصيغة أخرى لفظها لفظ الأمر ومعناها الماضي ؛ لأنَّه بمعنى صار ذا كذا ، ثم انتقل في اللفظ بالماضي إلى اللفظ بالأمر فترتب على ذلك وقوع قبح في الكلام يتباعد باللفظ عن القاعدة النحوية حيث أسند فعل الأمر إلى الفاعل الظاهر وهو ممتنع وتخلصاً من هذا القبح جيء بالباء لإصلاح اللفظ فصار (أحسِن بزيد) في الصورة كما يقال : (امرر بزيد) فصار الفاعل كأنَّه مفعول به.

كل هذا نسبه ابن هشام للبصريين ، وزيادة في إيضاح هذه المسألة نعرض رأي النحويين فيها ، وهنا البداية مع الزمخشري فقد قال: (إنَّ أصل (أَكرِم بزيد) أَكرَم زيد (أي صار ذا كرم) كأغدَّ البعير أي صار ذا غدة ، إلَّا أنَّه أُخرج على لفظ الأمر ما معناه الخبر كما أخرج على لفظ الخبر ما

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج٣ ص٢١٧.

معناه الدعاء في قولهم :"رحمه الله"[١].

ومنعاً للتعسف فضل الزمخشري حتى لا يتأوَّل كثيرًا في الكلام أن يجعل الفعل أمرًا لفظًا ومعنى فأَكْرِم بزيد أمر لكل أحد بأن يجعل زيدًا كريمًا أي يصفه بالكرم والباء تكون زائدة كما في قوله تعالى: "وَلَا تُلْقُوا بِأَيدِيكُم إلى التَّهْلُكَةِ"[٢]، أو يمكن فيه وجه آخر أن يجعل قولهم: أَكْرِم بزيد أمرًا لفظًا ومعنى ويكون أمر بأنَّه يصير ذا كرم وتكون الباء إذن للتعدية وليست زائدة[٣]

وألحظ هنا اختلافاً بين ما ذهب إليه البصريون وبين ما رآه الزمخشري في الوجهين اللذين ذكرهما، كما ألحظ أنَّ هذا الاختلاف إنَّما هو إبعاد بالكلام عن التأويل والتقدير والرجوع بالأمر إلى المضي في المعنى .

وقد ذكر الرضي وجهًا يجدر بي هنا ذكره لوجاهته ، فهو يرى أنَّ التعجب يزيد على التفضيل في الشروط لكون التعجب لا يكون إلَّا مما وقع في الماضي ثم استمر، قال : (ولا يتعجب إلَّا مما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق أن يتعجب منه أمَّا الحال الذى لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها فلذا كان أشهر صيغتي التعجب على الماضي)[٤]

ومن هنا واستخراجًا لرأى الرضي في هذه المسألة أجده يؤيد أن يكون الأصل في صيغة (أَفْعِل به) أصلها ماضي واللفظ فيها فقط للأمر.

---

(١) المفصل للزمخشري ص٢٧٦.

(٢) سورة البقرة آية ١٩٥.

(٣) المفصل ص٢٧٦.

(٤) شرح الكافية للرضي ج٢ ص٣٠٨.

كما ألحظ أنَّه أخرج ثلاثة أنواع من الأفعال لا يتعجب منها وفقًا لزمنها وهى الفعل الحالي ، والفعل المستقبل ، والماضي غير المستمر ، وأنَّ أصل ما يتعجب منه هي الماضي سواء كان لفظًا أو معنى بشرط استمراره وعدم انقطاعه أثناء زمن التكلم.

أمَّا ابن مالك[١] فقد أورد الخلاف الواقع بين النحويين في لفظ (أفعل) ومعناه فذكر فيه وجهين:

أحدهما: أنَّه في اللفظ أمر وفى المعنى خبر إنشائي مسند إلى المتعجب منه المجرور بالباء.

الثاني: أنَّه أمر باستدعاء التعجب من المخاطب مسندًا إلى ضميره وقد نسب هذا للفراء وهو ما ذكره الزمخشري فيما سبق ذكره قريبًا ، ومجمله أنَّه أمر بالتعجب.

وقد أيد ابن مالك الوجه الأول لوجود ما يشكل على الوجه الثاني ومما يشكل عليه أربعة أمور:

الأول: أنَّه لو كان الناطق بأَفعِل المذكور أمراً بالتعجب لم يكن متعجبًا ، كما لا يكون الآمر بالحلف حالفًا ولا الآمر بالتشبيه مشبِّهًا ولا الآمر بالنداء مناديًا ، ولا خلاف في كون ناطق التعجب متعجبًا[٢].

وهو وجه جميل ونظرة ثاقبة ، وقد أرعت انتباهي نظرًا لملاحتها ، إلَّا أنني أعقب بأمر يسير وهو أنَّ دعوة المتكلم للمخاطبين بالتعجب لا تعني أنَّه لم يشاركهم في التعجب بل قد يكون مبالغة وتأكيده لتعجبه هو أولاً

(١) شرح التسهيل ج٣ ص٣٣.

(٢) المرجع السابق ج٣ ص٣٣.

حتى وصل التعجب لدى المتكلم إلى إرادته إشراك الآخرين بالتعجب.

الإشكال الثاني: مما ذكر ابن هشام نقدًا للوجه الثاني أنَّه لو كان أمرًا مع الإجماع على فعليته لزم إبراز ضميره في التأنيث والتثنية والجمع ككل فعل أمر ولم يقبل ابن مالك أن يعتذر عن عدم إبراز الضمائر بحجة أنَّه مَثَل ، أو أنَّه جار مجرى المَثَل ، إذ المَثَل يلزم لفظًا واحدًا دون تبديل أو تبديله يكون طفيفًا ، أمَّا (أَفْعِل به) فلم يلزم لفظًا واحدًا فلا هو مثل ولا جارى مجرى المَثَل .

الإشكال الثالث: أنَّ (أَفْعِل) لو كان أمرًا مسندًا إلى المخاطب لم يجز أن يليه ضمير المخاطب نحو: أحسن بك لأنَّه من قبيل إعمال فعل في ضميرين فاعل ومفعول لمسمى واحد وهو وجه دقيق فيه ملاحة وفطنة

الرابع : من الإشكالات التي أوردها ابن مالك في اعتبار (أفعل) أمر لفظًا ومعنى وهو ما رفضه واستشكل عليه أنَّه لم يعمل كما يعمل كل فعل أمر أجوف نحو : ابن واقم[1].

وانتهى هنا إيراد الإشكالات التي ذكرها ابن مالك ، وأرى جميعها يستحق النظر ويحظى بالقبول من ناحية العقل فهو إذن يرى أن (أَفْعِل به) لفظه للأمر ومعناه للماضي مؤيدًا ما ذهب إليه البصريون.

مما سبق يتضح أنَّ الرأي الأقوى أنَّ صيغة (أَفْعِل به) لفظها إنشائي ومعناها الخبر أو بعبارة تتناسب مع الزمن أنَّ لفظها أمر مستقبل ومعناها ماض ، فأصل (أَحْسِن بزيد) أي : صار ذا حسن ثم أنشأوا التعجب فحوَّلوا الفعل إلى صورة الأمر ليكون إنشاءً ثم زادوا الباء لإزالة القبح في كون

(١) شرح التسهيل ج٣ ص٣٣، ٣٤.

الفاعل ظاهر[1].

وأخيرًا فهذا ما قيل في زمن صيغة التعجب (أَفْعِل به) والخلاف الذي وقع بين النحويين.

(١) شرح ابن عقيل ج٢ ص١٤٠.

باب إعراب الفعل

وفيه : مشابهة المضارع للاسم في الدلالة على الحال أو الاستقبال .

قال المبرد : (وإنا أعربت هذه الأفعال بعد أن كان حدها على ما وضعت له لمضارعتها الأسماء ومعنى المضارعة أنَّها تقع في مواقعها وتؤدي معانيها فمن ذلك قولك : (زيدٌ يضرب) فيجوز أن تريد أنَّه يضرب فيما يستقبل ولم يقع منه ضرب في حال خبرك كما تقول: زيدٌ ضاربُ الساعة وضاربُ غدًا ، قال الله عز وجل : "وإنَّ رَبَّك لَيَحْكُم بَيْنَهُم"[1] أي : حاكم فدخلتها اللام على معنى دخولها في الاسم ،والأسماء تكون معرفة ونكرة وهذه الأفعال المعربة تقع لا يعرف وقتها ما كان منه في الحال وما يكون منه لما يستقبل)[2].

يفهم من كلام المبرد أنَّ المضارع ضارع الاسم في دلالة كل منهما على الحال أو الاستقبال وكان هذا سببًا في إعرابه ، فإنَّ تشابه المضارع مع الاسم كان علة في تسميته مضارعًا كما كان سببًا في إعرابه؛ لأنَّ الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال ؛ لأنَّ الإعراب وجد للتفرقة بين الفاعل والمفعول وغيرها من الأسماء أمَّا الفعل فكان الأصل فيه البناء لعدم وجود حافز للتفرقة بين الأفعال فكلها أفعال لو بنيت لم يحدث ما يلبس على السامع أو القارئ شيئاً حتى يلجأ لإعرابه لإزالة اللبس ، ووجه الشبه بين الاسم والمضارع عند المبرد تتلخص في وقوع المضارع موقع الاسم قال :(وإنَّما قيل لها مضارعة ؛ لأنَّها تقع موقع الأسماء في المعنى

---

(١) سورة النحل آية ١٢٤.

(٢) المقتضب ج٤ ص٨٠.

تقول :(زيدٌ يقومُ) و(زيدٌ قائمٌ) فيكون المعنى فيهما واحدًا كما قال الله عز وجل: "وإنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُم بَيْنَهُم يَومَ القِيَامَةِ "[1]، أي : الحاكم ، وتقول :(زيدٌ يأكلُ) فيصلح أن يكون في حال أكل وأن يأكل فيما يستقبل كما يقول :(زيدٌ آكل) أي في حال آكل وزيد آكل غدًا)[2].

وألحظ أنَّ مشابهة الفعل المضارعة للاسم كانت سبباً عند المبرد في شيئين : الأول : تسميته بالمضارع ، الثاني : إعرابه ، وإذا قرأنا ما قيل عند النحويين في علة إعراب المضارع لم يخلو كلامهم من الرجوع إلى هذه العلة في إعرابه فقد صرحوا بالمشابهة القائمة بين المضارع والاسم في الدلالة على الحال والاستقبال ، وإليك بعضًا مما قيل في علة إعراب المضارع وكذلك علة رفعه.

فنجد سيبويه عد وقوع المضارع موقع الاسم كان علة في رفعه قال في باب وجه دخول الرفع :(اعلم أنَّها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بني على مبتدأ وفى موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ أو في موضع اسم مجرور أو منصوب فإنَّها مرتفعة وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع وهى سبب دخول الرفع فيها)[3].

فالمشابهة إذن بين الاسم والمضارع منعقدة في حال الرفع فقط فإذا نصب المضارع فلا مشابهة وإذا جزم المضارع فلا مشابهة ، وإذا نصب الاسم أو جر فلا مشابهة ؛ لأنَّ ما يعمل في الاسم النصب والجر لا يعمل في المضارع ، وما يعمل في المضارع النصب والجزم لا يعمل في

(١) سورة النحل آية ١٢٤.
(٢) المقتضب ج٢ ص١.
(٣) الكتاب ج٣ ص٩، ١٠.

الأسماء ، وقد صرح بذلك سيبويه[١].

أمَّا الزمخشري فيرى أنَّ دخول العوامل المخلصة للحال كلام الابتداء ، أو العوامل المخلصة للاستقبال كالسين وسوف جعلت الفعل المضارع يشترك فيه الحال والاستقبال فوقع موقع الاسم فرفع ونصب وجزم ، ولم يكتف بالرفع فقط كحكم إعرابي مترتب على المشابهة بين المضارع والاسم[٢].

فقال في موضع آخر :(هو في الارتفاع بعامل معنوي نظير المبتدأ وخبره وذلك المعنى وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم كقولك :(زيدٌ يضربُ) كما تقول :(زيدٌ ضاربٌ) رفعته ؛ لأنَّ ما بعد المبتدأ من مظان صحة وقوع الأسماء)[٣]

ولأنَّ الإعراب مستحق للاسم للتفرقة بين الفاعل والمفعول والمضاف إليه غير محتاج إليه في الفعل ؛ لأنَّ إعرابه لا يدل على معنى ، إذ هو يدل على حدث وزمان ، فقد أعرب الفعل لمشابهته الاسم[٤].

وذكر العكبري في وجه المشابهة بينهما:

أنَّ الفعل قد يكون شائعًا في الأزمنة فيأتي الحرف فيخصصه بزمن معين نحو :(زيدٌ يضربُ) يحتمل أن يكون متشاغلًا بالضرب في تلك الحال

(١) الكتاب لسيبويه ج٣ ص١٠.
(٢) المفصل ص٢٤٤.
(٣) المرجع السابق ص٢٤٥.
(٤) المتبع ج١ ص١٣٦.

وأن يكون لم يأخذ منه بعد[١]، فإن قلت : سيضربُ أو سوف يضربُ اختص بالمستقبل ، كما أنَّ قولك :رجل شائع في جنسه فإذا قلت : الرجل صار مختصاً بواحد بعينه.

هذا وقد شكك ابن مالك في اعتبار المشابهة بين الاسم والفعل علة لإعراب المضارع ؛ لأنَّه قد يتشابه الماضي أيضًا مع الاسم قال موضحًا :(لأنَّ المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جيء بالإعراب لأجله بخلاف المشابهة التي اعتبرتها ولأنَّ في الفعل الماضي من مشاهة الاسم ما يقاوم المشابهة المعزوة للمضارع ولعلها أكمل فمن ذلك أنَّ الماضي إذا ورد مجردًا من (قد) كان مبهماً من بُعْدِ الماضي وقُربه وإذا اقترن بقد فقد تخلص للقرب فهذا شبيه بإبهام المضارع عند تجرده عن القرائن وتخلصه للاستقبال بحرف التنفيس)[٢].

معنى هذا أنَّ اشتراك الحال والاستقبال في مدلول المضارع وصيغته واشتراك الاسم أيضًا في الدلالة على الزمانين ذاتهما لا يحدد المراد بل الذى يحدده هو القرائن ولا يكفى هذا كله عنده لاعتباره علة في إعراب الفعل فإنَّ الماضي أيضًا يتحدد قربه أو بعده بالقرائن فهو مشارك لهما في الاحتياج إلى تحديد الزمن فإنَّه يظل مبهماً حتى تأتي قد مثلاً لتحدد قربه وقد أكد ذلك شراح الألفية فقد عزوا هذه النظرة إلى ابن مالك منهم ابن هشام[٣]، وابن عقيل[٤].

---

(١) المتبع ج١ ص١٣٨، وانظر الهمع ج١ ص٧.

(٢) شرح التسهيل ج١ ص٣٥.

(٣) أوضح المسالك ج٤ ص١٢٥-١٢٨.

(٤) شرح الألفية لابن عقيل ج٢ ص٣١٤.

وأخيرًا فإنَّه وإن اختلف النحويون في علة إعراب المضارع أو علة رفعه هل هي وقوعه موقع الاسم أو هي تجرده من النواصب والجوازم ، فإنَّ ما يعنيني أن أتتبع أثر الزمن فلا خلاف بين النحويين في تشابه الفعل المضارع والاسم المشابه له في الدلالة على الحال أو الاستقبال وهو مناط البحث.

أنْ المصدرية الناصبة للمضارع تخلصه للاستقبال

قال المبرد : (فمن هذه الحروف (أنْ) وهى والفعل بمنزلة مصدره إلَّا أنَّه مصدر لا يقع في الحال إنَّما يكون لما يقع فأمَّا وقوعها على المضارع فنحو :(يسرني أنْ تقومَ) المعنى: يسرني قيامُك ؛ لأنَّ القيام لا يقع أو الماضي : يسرني أنْ قمت)[١].

كما يجوز عنده إذا وقعت الأفعال المستقبلة بعدها الفصل بينها وبينه بـ(لا) وتبقى على حالها قال: (واعلم أنَّها إذا وقعت بعدها الأفعال المستقبلة وكانت بينها وبينها (لا) فإنَّ عملها على حاله تقول :(أحب ألَّا تذهب يا فتى) و(أكره ألَّا تكلم زيدًا) والمعنى: أكره تركك كلام زيد)[٢].

مفهوم كلام المبرد أنَّ (أنْ) الناصبة للمضارع المصدرية لابد من وقوعها للمستقبل ولا تقع للحال نحو: (يسرني أنْ تقوم) فإذا وقعت وبعدها ماضي فهي ليست الناصبة فهي مصدرية فقط نحو :(يسرني أنْ قمت).

وأكد ذلك أيضًا في موضع آخر من المقتضب[٣]، حيث قال: (فمن ذلك الموضع الذى تنصب فيه الفعل فمعناها أنَّها والفعل في معنى المصدر وذلك قولك :(يسرني أنْ تقومَ) معناه : يسرني قيامُك و(لا أريد أنْ تذهبَ يا فتى) إنَّما هو أريد ذهابك ولا يقع في الحال إنَّما يقع مع الفعل المستقبل لما بعد نحو : (يسرني أنْ تذهب غدًا) ومع الفعل الماضي لما قد فرط

(١) المقتضب ج٢ ص٦، وانظر ج٢ ص٢٩.

(٢) المقتضب ج٣ ص٥ وينظر المنصف لابن جني ج١ ص٢٧٨.

(٣) المقتضب ١ /١٨٧، وينظر الأشباه والنظائر للسيوطي ١ /٣٣٣.

نحو: يسرني أنْ ذهبت ، وأنْ كلمت زيدًا ؛ لأنَّ معناه ما مضى)[1].

ويفهم من هذا النص كسابقه في دلالة أنْ الناصبة على المستقبل أمَّا المصدرية فتدخل على المستقبل وعلى الماضي ولم يخالف من النحويين أحد في هذه القضية حتى أنَّ الزمخشري عد (أنْ) الناصبة من الحروف المخلصة للاستقبال وقد نص في كلامه على هذا حيث قال: (ومن أصناف الحرف حروف الاستقبال وهى : السين وأنْ ولا ولن ،قال الخليل : أنْ (سيفعل) جواب (لن يفعل) كما أنَّ يفعل جواب لا يفعل لما في لا يفعل من اقتضاء القسم)[2].

وعليه فإنَّ (أنْ) إذا دخلت على المضارع فهو مستقبل لا غير ونصبته ، وإذا دخلت على الماضي كانت مصدرية غير ناصبة ، قال الزمخشري في هذا : (و(أنْ) تدخل على المضارع والماضي فيكونان معه في تأويل مصدر وإذا دخلت على المضارع لم يكن إلَّا مستقبلاً كقولك : (أريد أنْ تخرجَ) ومن ثم لم يكن منها بد في خبر عسى)[3].

وجعل الرضي استقبال المضارع بعد (أنْ) من دواعي النصب قال : (وينصرف إلى الاستقبال بكل ناصب أو جازم)[4] ، وهو ما فهمته أيضًا من كلام بدر الدين بن مالك حين حمل (لن) على (أنْ) في كونهما يقتضيان استقبال منصوبهما قال: (من نواصب الفعل (لن) وهى حرف نفى للمستقبل يقول القائل : سيقوم زيدٌ وسيقعد عمرو وتقول :(لن يقومَ زيدٌ) و(لن يقعدَ

(١) المقتضب ج١ ص١٨٧.
(٢) المفصل للزمخشري ص٣١٧.
(٣) المفصل ص٣١٧-٣١٨.
(٤) شرح الكافية ج٢ ص٢٣٢.

عمرٌو) وإنَّما عملت النصب في الفعل ؛ لأنَّها مثل (أنْ) في الاختصاص بالفعل المستقبل)[١].

ولأنَّ ما بعد (أنْ) يكون دائماً مستقبلاً فقد منع بدر الدين بن مالك ظهور (أنْ) بعد لام الجحود ؛ لأنَّ الفعل لزاماً قد دل على الاستقبال فلا حاجة لوجود أنْ ظاهرة في هذا المقام[٢].

خلاصة القول أنَّ هذه قضية غير خلافية والقول فيها أنَّ (أنْ) المفتوحة الخفيفة تكون مصدرية في بعض المواضع أي تكون في موضع مصدر مع الفعل الذي يليها سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً على حسب العامل الداخلة عليها وسواء دخلت على ماضي أو مضارع نحو :(أعجبني أنْ ضربت) و(أريد أنْ أكرمَك) و(أمرتك أنْ تقعدَ) وللتقدير: أعجبني ضربُك ، وأريد إكرامَك ، وأمرتك بالقعود ، قال تعالى: (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوحَينَا)"[٣].

إلَّا أنَّها إذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال[٤]، ولأنَّها أم الباب قيس عليها غيرها من النواصب كما سيأتي، فاشترط فيها جميعها إرادة الاستقبال لا الحالية ولذلك نجد من بالغ فعد (أنْ) الداخلة على المضارع الناصبة له المخلصة له للاستقبال غير أنْ المصدرية بدليل أنَّ الأولى تخلص المضارع كالسين وسوف فكما لا يدخلان على غير

(١) شرح التسهيل ج٤ ص١٤، وانظر رصف المباني للمالقي ص١١٢.

(٢) شرح التسهيل ج٤ ص٢٤.

(٣) سورة يونس آية ٢.

(٤) رصف المباني ص١١١-١١٢، والجنى الداني ص٢١٦-٢١٧، ومغني اللبيب ج١ ص٢٧.

المضارع لا تدخل أنْ على غيره[1].

هذا ما قيل في الزمن الواقع بعد (أنْ) الناصبة للمضارع مما لا يخفى فيه تأثير عامل الزمن إذ كان شرح نصب أنْ للمضارع إفادتها استقباله وتخليصها له بعيدًا عن الحال.

(١) مغني اللبيب ج١ ص٢٨.

المسألة الثالثة: (إذن) الناصبة والزمن بعدها .

قال سيبويه: (وتقول إذا حدثت بالحديث: (إذن أظنه فاعلًا) و(إذن إخالك كاذبًا) وذلك ؛ لأنَّك تخبر أنَّك في تلك الساعة في حال ظن وخيلة فخرجت من باب (أنْ) و(كي) ؛ لأنَّ الفعل بعدهما غير واقع وليس في حال حديثك فعل ثابت ولما لم يجز ذا في أخواتها التي تشبّه بها جعلت بمنزلة إنَّما)[1].

هذا ما قاله سيبويه في وقوع زمن الحال بعد إذن فلا تعمل وتلغى كما ألغيت (إنَّما).

أمَّا مجيء زمن المستقبل بعدها فإنَّها تنصبه قال: (ولو قلت (إذن أظنك) تريد أن تخبره أنَّ ظنك سيقع لنصبت وكذلك إذن يضربك إذا أخبرت أنَّه في حال ضرب لم يقع)[2].

وهذا ظاهر بين وهو ما أيده كثير من النحويين ولم أجد خلافاً يذكر في هذه القضية ، حتى أنَّ المبرد أخرج إذن من نواصب المضارع إذا جاء بعدها الفعل دالاً على الحال نحو : (إذن أكرمك) إذا أخبرت أنَّك في حال إكرام ، والعلة في ذلك أنَّ الأصل في نواصب المضارع الدلالة على الاستقبال[3].

وقال الزمخشري مؤيدًا ما سبق :(وإذن جواب وجزاء يقول الرجل: (أنا آتيك) فتقول :(إذن أكرمَك) فهذا الكلام قد أجبته به وصيرت إكرامك

---

(١) الكتاب ج٣ ص١٦.

(٢) المرجع السابق ج٣ ص ١٦

(٣) المقتضب ج٢ ص١٢.

جزاء له على إتيانه)[1]، فاعتبر استقبال الفعل بعد (إذن) من قبيل دلالته على الشرط دلالة ضمنية ، وقد أجمع النحويون على أنَّ الشرط من المعاني الدالة على الاستقبال.

وعليه فإنَّ النصب بإذن متوقف على دلالتها على الاستقبال ، وكما قال العكبري في شروط عملها (أن يكون الفعل للاستقبال لا للحال فلو كان حالًا لم تعمل فيه كقولك لمن يحدثك :(إذن أظنك صادقًا) أي حالي الآن كذلك وإن لم يعمل هنا ؛ لأنَّها مشبهة بأنْ وتلك لا تعمل إلَّا في المستقبل)[2].

وفهم من هذا وما قبله أنَّ إذن تعمل النصب في المضارع ؛ لأنَّها مشبهة بأنْ أم الباب فلا تعمل إلَّا إذا أفادت إذن الاستقبال كما تفيده (أنْ) فلا وجه للشبه بينهما غيره.

قال بدر الدين بن مالك :(وإنَّما تنصب إذن المضاع بشرط كونها مصدرية والفعل مستقبل متصل بها ومنفصل عن القسم)[3].

والكلام في (إذن كثير ومشهور في كتب النحو، وظهور أثر الزمن في عملها واضح بين، فالجميع يشترط دلالة الفعل بعد على المستقبل دون الحال أو المضي حتى تعمل النصب.

---

(١) المفصل ص٣٢٣، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ج٤ ص٢٢٦.

(٢) المتبع ج٢ ص٥١٤.

(٣) شرح التسهيل ج٤ ص٢٠، وانظر أوضح المسالك لابن هشام ج٤ ص١٤٧.

المسألة الرابعة : (**حتَّى**) **والزمن بعدها** .

أمَّا(حتَّى) فلم يبعد الكلام في استقبال الفعل المضارع بعدها حتى تنصبه عما قيل في أنْ وإذن ولكن نظرًا ؛لأنَّ حتَّى تدخل على الأزمنة الثلاثة وتدخل على الاسم وفى كل حالة من ذلك يكون للفعل حكم.

قال سيبويه : "فالفعل إذا كان غاية نصب والاسم إذا كان غاية جر وهذا قول الخليل وأمَّا الوجه الآخر فأن يكون السير قد كان والدخول لم يكن وذلك إذا جاءت مثل كي التي فيها إضمار أنْ وفى معناها وذلك قولك : كلمته حتى يأمر لي بشيء(١)

فهذا كلام سيبويه إمام النحويين فهو يرى أنَّ الفعل بعدها إن كان غاية لما قبله فهي حتى الناصبة نحو: سرت حتى أدخلَها. والمعنى : سرت إلى أنْ أدخلَها.

وحمل سيبويه (حتى) الغائية التي ينصب الفعل بعدها على كي في المعنى والغاية من المعاني التي تفيد الاستقبال كما وضح من كلامه أمَّا إذا كان الفعل بعدها حالًا رفع قال سيبويه: (تقول : سرت حتى أدخلَها تعنى أنَّه كان دخول متصل بالسير كاتصاله به بالفاء إذا قلت : سرت فأدخلها فأدخلها ههنا على قولك هو يدخل وهو يضرب إذا كنت تخبر أنَّه في عمله وأنَّ عمله لم ينقطع فإذا قال : حتى أدخلها فكأنَّه يقول : سرت فإذا أنا في حال دخول فالدخول متصل بالسير كاتصاله بالفاء فحتى صارت ههنا بمنزلة إذا وما أشبهها من حروف الابتداء ؛ لأنَّها لم تجيء على معنى لا أنْ ولا معنى (كي) فخرجت من حروف النصب كما خرجت

---

(١) الكتاب ج٣ ص١٧.

إذن منها في قولك : إذن أظنك)[١]

وهكذا نجد حتَّى التي يليها الحال كإذن التي يقع بعدها الحال ، لا تعمل فيه شيئاً ولا تحمل معنى (أنْ) ومعنى (كي) حتى تعمل فهي خارجة عندئذ عن حروف النصب.

وقريب مما قاله سيبويه قال المبرد ، فالفعل يرفع عنده إذا ولى حتَّى وكان المقصود به الحال وإذا أريد به الاستقبال نصب ومثل لما أريد به الحال بـ(سرت حتى أدخلها) ؛ لأنَّه من عمل المتكلم ومثل لما أريد به الاستقبال دون احتمال للحال : (سرت حتى تطلع الشمس) فإنَّ طلوع الشمس ليس من عمل المتكلم.

ومما جاء بالوجهين قوله تعالى: "وَزُلزِلُوا حَتَّى يَقُول الرَّسُولُ"[٢] قرئ بالرفع وقرئ بالنصب هذا ما ذكره المبرد[٣] أمَّا الزمخشري فينصب الفعل عنده إذا كان مستقبلاً أو في حكم المستقبل بعد حتى وأن يكون الفعل كما رآه الزمخشري مرتقباً لما يوجد ومعنى ما في حكم المستقبل أنَّه في وقت وجود السير المفعول لأجله كان مرتقباً ويرفع عنده إذا كان الدخول يوجد في الحال كأنَّه قال : حتى أنا أدخلها الآن .[٤]

وقد أكثر النحويون الحديث في حكم الفعل رفعاً أو نصباً في قولهم: سرت حتى أدخلها ، وقد لخص العكبري الأوجه الواردة في رفع أدخلها في المثال فذكر وجهين:

---

(١) الكتاب ج٣ ص١٧.

(٢) سورة البقرة آية ٢١٤والاتحاف ص١٥٦، ١٥٧.

(٣) المقتضب ج٢ ص٤١، ٤٢.

(٤) المفصل ص٢٤٦.

الأول: أن يكون ما قبلها وما بعدها ماضيين الأول ماضي لفظاً ومعنى والثاني ماضي في المعنى فقط وهو من قبيل حكاية الحال.

الثاني: أن يكون السير قد مضى والدخول حال لم ينقطع أي : وأنا إلى الآن أدخلها.

والعلة في الرفع عنده أنَّ الفعل لم يتمحض للاستقبال(١).

ولهذا لم يرفع الفعل في سرت حتى تطلع الشمس ، وحتى يؤذن المؤذن ؛ لأنَّ السير ليس سبب طلوع الشمس والأذان(٢).

وأفهم مما سبق أنَّ إرادة المتكلم لها العامل الأكبر في تحديد نوع الزمن الواقع بعد حتى فإن كان حالًا رفع وإن كان مستقبلاً نصب ، وإن لم ترد لا الحال ولا الاستقبال نصب عند المالقي لأنَّه جواب أو أنه بمعنى كي وكذلك إن لم يكن ما قبلها سبباً لما بعدها نصب على معنى الغاية نحو : سرت حتى يخطب الخطيب المعنى إلى أن يخطب(٣)

وهكذا ومن خلال ما سبق نجد أنَّ الأزمنة الثلاثة تقع بعد حتى فإن كان ما بعدها مستقبلاً فهي حرف جر بمعنى إلى أو بمعنى كي والفعل منصوب بعدها ، وإن كان ما بعدها حالًا فهي حرف ابتداء وما بعدها فعل مرفوع لانقطاعه عما قبله ، وإن كان الفعل بعدها ماضياً في المعنى فإن أوّل بالمستقبل ؛ لأنَّه غاية لما قبل حتى والفعل بعدها يكون عندئذ غير

---

(١) المتبع ج١ ص٣٨٩.

(٢) المرجع السابق ج١ ص٣٨٩.

(٣) رصف المباني ص١٨٣-١٨٤.

فضله فالفعل منصوب على التأويل بالمستقبل[١].

وإن كان الماضي في المعنى مؤولاً بالحال على قصد الإخبار بمضي ما قبل حتى وحكاية الحال فيما بعدها رفع الفعل قال به بدر الدين بن مالك ، وابن هشام[٢] وأضاف ابن هشام :(ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن المتكلم فالنصب واجب نحو :(لَن نَبرَحَ عَلَيهِ عَاكِفِين حَتَّى يَرجِعَ إلينَا مُوسى)[٣] وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالوجهان نحو :(وزُلزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)[٤] فإنَّ قولهم : إنَّما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا)[٥]

والكلام في حتى يطول فلا يوجد من بين النحويين من أغفل هذه القضية وأسهب في وجوهها والذي يظهر لي هنا هو أثر الزمن وأجد أنَّ الزمن لا يتأتى من الأداة (حتَّى) وإنَّما قصد المتكلم ودلالة الفعل الذى قبلها والذي بعدها.

(١) شرح التسهيل لابن مالك ج٤ ص٥٤.

(٢) شرح التسهيل ٤/٥٥ وأوضح المسالك ج٤ ص١٥٢-١٥٥.

(٣) سورة طه آية ٩١.

(٤) البقرة آية ٢١٤.

(٥) مغنى اللبيب ج١ ص١٢٦، وانظر شرح ابن عقيل ج٢ ص٣٢١.

المسألة الخامسة : **الزمن بعد (لن)** .

أودُّ هنا تناول (لن) من محورين يتصلان بالزمن :

الأول : دلالتها على الاستقبال .

الثاني : دلالتها على التأبيد في النفي واستمراره .

وقد قال سيبويه : (وذا قلت: زيدًا لم أضرب أو زيدًا لن أضرب لم يكن فيه إلَّا النصب ؛ لأنَّك لم توقع بعد لم ولن شيئاً يجوز لك أن تقدمه قبلهما فيكون على غير حاله بعدهما كما كان ذلك في الجزاء ولن أضربه نفي لقوله : سأضرب)[١].

فلن عنده لا يقع بعدها إلَّا مستقبل كما كان ذلك في الشرط الذى لا يكون إلَّا مستقبلاً فهي إذن لنفى المستقبل وقد قال الزمخشري : (ولن لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفى المستقبل تقول : لا أبرحَ اليوم مكاني ، فإذا أكدت وشددت قلت : لن أبرحَ اليوم مكاني)[٢].

وقد سبق دلالة (لن) على النفي في المستقبل ونحن هنا بصدد الفعل الذي يليه وحكمه الإعرابي فالفعل بعدها كما ذكر العكبري يخصص للاستقبال دون الحال وهى محمولة على (أنْ) وفرع عنها[٣] وفي شرح التسهيل ذكر أنَّ (لن) مثل (أنْ) في شيئين:

---

(١) الكتاب ج١ ص١٣٥-١٣٦، وانظر رصف المباني للمالقي ص٢٨٥.

(٢) المفصل ص٣٠٧، ورصف المباني ص٢٨٥.

(٣) المتبع ج٢ ص٥١١.

الأول : الاختصاص بالمستقبل ، والثاني : أنَّها على حرفين[١].

أمَّا عن تأبيد النفي بعدها فقال ابن مالك : (وهى كغيرها من حروف النفي في جواز كون استقبال المنفي بها منقطعاً عند حد أو غير منقطع)[٢]

فتأبيد النفي عنده ليس دائماً في كل أحوالها فهو غير لازم ، فهي ليست مختصة بالتأبيد لجواز مجيء المستقبل المنفي بعد ينتهي بانتهاء الغاية ، كقوله تعالى: "قَالُوا لَن نَبرَحَ عَلَيهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرجِعَ إِلينَا مُوسَى"[٣]، فواضح أنَّ الفعل (نبرح) ينتهى برجوع موسى[٤].

وجعل ابن هشام لنفيها المستقبل ضربين:

الأول: أن يكون لهذا النفي غاية ينتهى إليها نحو قوله تعالى: "لَن نَبرَحَ عَلَيهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرجِعَ إِلينَا مُوسَى"[٥]، ومثله قوله تعالى حكاية عن أخي يوسف: "فلَن أَبرحَ الأَرضَ حَتَّى يَأذَنَ لِي أَبِي"[٦].

الثاني: أن يكون نفي لن مستمر إلى غير غاية نحو قوله تعالى: "لَن يَخلُقُوا ذُبَابَاً ولَو اجتَمَعُوا لَه"[٧]، فإنَّ انتفاء خلقهم الذباب مستمر أبدًا لقيام لقيام الدليل العقلي على أنَّ خلقهم إياه محال ، والمحال لا يقع فإن وقع

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ج٤ ص١٤.
(٢) المرجع السابق ج٤ ص١٤، ص١٣١.
(٣) سورة طه آية ٩١.
(٤) شرح التسهيل ج٤ ص١٣١
(٥) سورة طه آية ٩١.
(٦) سورة يوسف آية ٨٠.
(٧) سورة الحجر آية ٧٣.

لانقلب ممكنا وهو لا يجوز[١]

ويتضح لي أنَّ أغلب النحويين على عدم لزوم تأبيد النفي بعد لن إلَّا فيما هو يقم عليه دليل بوجوب استمراره ، أمَّا لزوم استقبال الفعل بعدها فواجب لدى النحويين دون اختلاف يذكر فهي مخلصة الفعل المضارع للاستقبال.

هذا قليل من كثير ذكره النحويون في أدوات النصب : أنْ ولن وإذن وحتى وقد ربطوا جميعهم النصب بها بدلالة الفعل على الاستقبال .

رفع المضارع المعطوف بالفاء على فعل مقصوداً به الحال

قال المبرد:(الوجه الثاني أن تقول : ما تأتيني فتحدثُني أي ما تأتينا وأنت تحدثُني وتكرمُني ، وكذلك ما تعطيني فأشكرُك أي ما تعطيني وأنا أشكرُك على حال ومثل ذلك في الجزم: ألم أعطك فتشكرْني؟ جزم تشكرني بلم ودخلا معاً في الاستفهام والرفع على قولك : فأنت تشكرُني)[٢]

وظاهر كلامه أنَّه إذا عطفت فعلاً على فعل بالفاء وأريد زمن الحال أو الحالية فإنَّه يرفع المضارع كما وجه الرفع في فتحدثنا في قولهم : ما تأتينا فتحدثُنا أي فأنت تحدثُنا على إرادة الحال.

وقد تعتريني الحيرة في هذه القضية حينما يذكر النحويون قولهم (على حال) هل المراد به الحال كزمن أم الحال كهيئة فيعرب في موقع نصب (حالاً).

---

(١) أوضح المسالك ج٤ ص١٣١.

(٢) المقتضب ج٢ ص١٦.

وقد أفاض النحويون في معنى جملة (ما تأتينا فتحدثنا)، فذكر الزمخشري أنَّ فيه معنيين :

أحدهما : (ما تأتينا فكيف تحدثُنا) أي : لو أتيتنا لحدثتنا.

والثاني: ما تأتينا أبدًا إلَّا لم تحدثنا أي منك إتيان كثير ولا حديث منك[1]، ووجه الزمخشري رفع (فتحدثنا) على الاشتراك في النفي وجعل نظيره قوله تعالى: (وَلَا يُؤذَنُ لَهُم فَيَعتَذِرُون)[2]، أو على الابتداء فكأنَّ الفاء للاستئناف ، أي : ما تأتينا فأنت تجهلُ أمرنا[3].

وقد حكم بجودة الرفع هنا كما في قوله تعالى: "وَدُّوا لَو تُدهِنُ فَيُدهِنُون"[4]، وأجاز العكبري النصب والرفع في قولهم : (ما تأتينا فتحدثنا) فالنصب عنده على معنيين:

الأول : أن يكون الإتيان والحديث جميعاً منفيين والمعنى : لم يكن منك إتيان فحديث أي : أنت لا تأتينا فكيف تحدثنا .

الثاني : أن يكون الإتيان واقعًا والحديث منتفياً والمعنى : أنَّك كلما أتيتنا لم تحدثنا[5].

والرأي عندي إن حق لي أن أعقِّب هنا أنَّ النفي مسلط على الفعل الأول فكيف لا ينفى الفعل الأول وينفى الفعل الثاني وبينهما الفاء المرتبة

---

(١) المفصل ص٢٤٦.

(٢) سورة المرسلات آية ٣٦.

(٣) المفصل ص٢٤٩.

(٤) سورة القلم آية ٩.

(٥) المتبع ج٢ ص٥١٦، وانظر شرح الكافية للرضي ج٢ ص٢٤٨.

الثاني على الأول أو المشركة بينهما في وجهيها.

أمَّا الرفع فقد وجهه العكبري بوجهين أيضاً:

الأول: أن تجعل الفاء عاطفة كالواو وتقديره : ما تأتينا وما تحدثنا .

وأرى أنَّ الفرق بين الوجه الأول في الرفع والوجه الأول في النصب يكاد يكون معدوماً فأشعر أنَّ المعنى واحد وهو الاشتراك في النفي.

الثاني : أن يكون في موضع الحال تقديره: ما تأتينا محدثًا لنا(١).

وجعله ابن عقيل بالنصب لا غير ، فالمضارع المقترن بفاء السببية المجاب بها النفي المحض يجب نصبه بأنْ مضمرة ومثل له بقولهم : ما تأتينا فتحدثَنا بالنصب وجعله منه قوله تعالى: "لَا يُقضَى عَلَيهم فَيَمُوتُوا"(٢)

أمَّا عن أثر الزمن فهو يظهر فقط في حالة الرفع ؛ لأنَّ المعنى : فأنت تحدثنا الآن أو أنَّ المعنى الإتيان والحديث معًا في زمن واحد.

رفع المضارع بعد فاء العطف إذا قصد الحال بعد استفهام

قال المبرد : (تقول : أين بيتك فأزورك ؟ فإذا أردت أن تجعله جواباً نصبت ، وإن أردت أن تجعل الزيارة واقعة على حال قلت : أين بيتك فأنا أزورك على حال(٣).

وظاهر كلامه أنَّ الفعل (فأزورك) فيه وجهان:

الأول: الرفع ووجهه أنَّ الفاء استئنافية والمعنى: فأنا أزورُك على حال

---

(١) المتبع ج٢ ص٥١٦.

(٢) سورة فاطر آية ٣٦.وينظر شرح الألفية لابن عقيل ٣٢٢/٢

(٣) المقتضب ج٢ ص٢٠.

الثاني: النصب وهو على أنَّ الفاء سببية واقعة في جواب الاستفهام وهو طلب فيكون الفعل منصوباً بأنْ مضمرة بعد الفاء .

وعند العكبري انتصب الفعل (فأزورك) على أنَّ الفاء سببية وهي واقعة في جوا ب الاستفهام فمعنى (أين بيتك فأزورك ؟) : إن يكن لي معرفة بيتك فزيارة ، ومنه قوله تعالى: "فَهَل لَنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشفَعُوا لَنَا"[1]، وهذه المسألة كسابقتها في حالة رفع الفعل هنا يتوجه عنده النحويين على إرادة الحال.

نصب المضارع بعد الفاء العاطفة على اسم إذا قصد الحال

قال المبرد: (ولو قلت : ما أنت بصاحبي فأكرمَك ، لكان النصب على قولك : فكيف أكرمك ، ولم يجز الرفع معه ، ولكن لو حملته على فأنا أكرمك على حال ثم تعطف جملة على جملة)[2].

وجه المبرد النصب في الفعل فأكرمك من قولهم :(ما أنت بصاحبي فأكرمَك) على أنَّ الفاء سببية لانتفاء الصحبة فكيف يكون هناك إكرام ، ومنع أن تكون الفاء عاطفة مشركة لما بعدها في حكم ما قبلها ؛ لأنَّ ما بعدها فعل وما قبلها اسم فلم يتشاركا.

ووجه الرفع في فأكرمك على افتراض جعل الفاء استئنافية والمعنى فأنا أكرمك فكأنَّه عطف جملة اسمية على جملة اسمية .

وجعل العكبري النصب لازماً إذا أريد بالفاء هنا السببية والمعنى عنده : أن صحبتك لي توجب إكرامي لك وقد انتصب فينتفى الإكرام ، أمَّا

(١) سورة الأعراف آية ٥٣وينظر المتبع ٢/ ٥١٦ , ٥١٧

(٢) المقتضب ج٢ ص١٦.

الرفع فقد وجهه أيضًا بما ذكر المبرد من قبل والمعنى عنده : ما أنت بصاحبي فأنا أكرمُك ، فالفاء ليست سببية[١].

وجعلوا من هذه المسألة قولهم : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) فإنَّ الفعل تشرب يجوز جزمه على إرادة العطف فكأنَّ النهى عن كل واحد منهما على حال ، والمعنى عند المبرد : لا تأكل السمك على حال ولا تشرب اللبن على حال[٢].

وكما قال العكبري فإنَّ المثال فيه منع له من الفعلين منفردين أو مجتمعين[٣].

وإن كنت أرى أنَّه نهى عنهما مجتمعين فقط ، أمَّا على أنَّهما منفردين فلا غضاضة وهو ما يعد وجهاً للنصب في الفعل تشرب ، وبه وجه العكبري النصب فهو على إرادة أنَّك تمنعه من الجمع بينهما ، فلو أكل السمك وحده أو شرب اللبن وحده لم يكن مخالفًا ، و(تشرب) على هذا تنصب بأنْ مضمرة بعد الواو بمعنى مع كأنَّه مثل لا تأكل السمك مع أنْ تشرب اللبن.

قالوا صرفت ما بعدها عن العطف على لفظ تأكل فهو عطف في المعنى دون اللفظ[٤].

وأمَّا الرفع فعلى إضمار مبتدأ أي : وأنت تشرب اللبن كما تقدم

---

(١) المتبع ٢ /٥١٦، وانظر شرح الكافية للرضي ٢ /٢٥ وما بعدها.

(٢) المقتضب ج٢ ص٢٤

(٣) المتبع ج٢ ص٥١٧.

(٤) المتبع ج٢ ص٥١٧.، وانظر شرح الكافية ج٢ ص٢٤١..

ذلك في المسائل السابقة في إعراب الفعل فتكون الواو للحال[1].

وأود الإشارة هنا إلى أنَّ النحويين حينما عبروا بقصد الحال في المسائل الثلاث السابقة قد عبروا عنه ربما يكون ذلك قصداً للحال أي الهيئة والمعنى تكون عندهم الواو واو الحال والفعل بعدها خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : فأنت تحدثنا ، أو فأنا أكرمك ، أو فأنا أزورك ، أو أنت تشرب ، ولكن لا أستبعد مع ذلك كون الحال وهو الزمن الحاضر مرادًا بدليل أنَّهم يعبرون بأنَّ المعنى فيما سبق أنَّه يدل على اجتماع الفعلين في الحال معاً وعليه تكون هذه المسائل السابقة لها ارتباط في موضوع الزمن وهو مناط البحث.

(١) المتبع ج٢ ص٥١٧-٥١٨، وشرح ابن عقيل ج٢ ص٣٢٧.

المسألة التاسعة: حروف النفي والزمن بعدها.

قال سيبويه مجملاً : أدوات النفي والزمن الذي تنفيه : (إذا قال: فَعَل ، فإن نفيه لم يفعل وإذا قال : قد فَعَل ، فإنَّ نفيه لما يفعل وإذا قال : لقد فَعَل ، فإن نفيه ما فعل لأنَّه كأنَّه قال : والله لقد فعل فقال: (والله ما فعل) وإذا قال : هو يفعل أي :هو في حال فعل فإنَّ نفيه ما يفعل وإذا قال: ليفعلن فنفيه لا يفعل كأنَّه قال : (والله ليفعلن) فقلت: (والله لا يفعل) وإذا قال : سوف يفعل فإنَّ نفيه لن يفعل)(١).

أجمل سيبويه في النص السابق أغلب أدوات النفي وعبَّر بأنَّ مثله عن الزمن الذي تنفيه كل أداة ، وذكر من أدوات النفي : ما ولا ولم ولمَّا ولن ، وذكر (إنْ) في موضع آخر(٢).

وذكر مثالاً مفترضاً يدل على الزمن المراد من المتكلم في هيئة خبر يحتمل الصدق والكذب والإيجاب والسلب ، واستخدم في نفى الحال أداة النفي (ما) داخلة على المضارع ، وفى نفى الحال القريب من الماضي استخدم (ما) داخلة على الماضي ، وإذا أكدت قد باللام فقيل : لقد فعل استخدم (ما) أيضًا داخلة على الماضي .

إذن (ما) موضوعة لنفي الحال ولنفي الحال القريب من الماضي ولنفي الحال المؤكد.

أمَّا (لا) فهي عنده لنفى المستقبل وتشاركها (لن) أيضًا وهي عنده لنفى الموجب القسم.

---

(١) الكتاب ج٣ ص١١٧.

(٢) المرجع السابق ج٣ ص١٥٢.

أمَّا (لم) و(لمَّا) فهما لنفي الماضي في المعنى المضارع في اللفظ بيد أنَّ (لمَّا) لما استطال زمنه.

وكنت في حيرة من أمر ترتيب تلك المسألة هل لي أن أسير فيها وفقاً لكل أداة أم وفقاً لكل زمن وأدوات نفيه تأتي تباعًا ؟ أم أسير كما سار النحويون وأجمل الكلام في معظم الأدوات نظرًا لارتباط بعضها ببعض ونظرًا؛ لأنَّ أغلب الكتب ذكرتها مجملة دون تفصيل لكل أداة ماعدا الكتب التي خصصت لدراسة حروف المعاني وهذا ما اخترته.

وأودُّ هنا أن أبدأ بتعريف القارئ ما ذكره بعض النحويين في أدوات النفي والزمن الذى تنفيه ، وأبدأ بالمبرد فنجده يوافق ما ذهب إليه سيبويه في أدوات النفي ، وبدأ بـ(لم) فذكر أنَّها لنفي الماضي ، وإنَّما دخلت على المضارع ؛ لأنَّها عاملة وعملها الجزم ، وهو لا يكون إلَّا لمعرب فإن قيل : قد فعل فيقال كذباً لم يفعل ، فإنَّه نفي لأن يكون فعل في الماضي.

ثم ذكر (لن) وهى عنده وعند غيره من النحويين لنفى المستقبل أي لنفى سيفعل ، وهى تخلص الفعل المضاع لما لم يقع.

أمَّا (ما) فهي عنده لنفي (هو يفعل) أي : لنفى الحال ، ثم ذكر (لا) فهي لنفى المستقبل كـ(لن) نحو : لا يقوم زيد ، وأضاف في (لا) أنَّ حق منفيها لما وقع موجبًا بالقسم (ليقومن زيد) فتقول : (لا يقوم يا فتى)[1].

ونذهب للزمخشري فإنَّه لم يخالف أيضًا ما ذكره سيبويه ، بل إنَّه استشهد بكلامه في أغلب أدوات النفي ، إلَّا أنَّه أضاف عند الحديث عن النفي بـ(لا) أنَّه يجوز أيضًا مع نفيها للمستقبل أنَّه ينفى بها الماضي ،

(١) المقتضب ج١ ص١٨٥.

كما ود في قوله تعالى: "فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى"[١]، كما يجوز فيها أن تنفى العام نحو: لا رجل في الدار، وغير العام كما في : لا رجل في الدار ولا امرأة ، ولا زيد في الدار ولا عمرو ، كما يجوز فيها أيضًا أن تنفى الأمر كقولك : لا تفعل ، ويسمى النهى والدعاء نحو :لا رعاك الله[٢].

كما أنَّه فرق بين (لم) و(لمَّا) في النفي كما فعل سيبويه إلَّا أنَّه أضاف أنَّ (لمَّا) لها فضل وزيادة في المعنى لأنَّها عنده مركبة من (لم) و(ما) فزيادة المبنى تزيد في المعنى ولذا أضيف إلى (لمَّا) معنى التوقع والانتظار وطول زمن الماضي الذى نفته ، فإذا قيل : (ندم فلان ولم ينفعه الندم) فهذا كلام قيل بعد الحدث مباشرة ، أمَّا إذا قيل : (ندم ولمَّا ينفعه الندم) كان على معنى أن لم ينفعه إلى وقته هذا ، هذا فرق بينهما من جهة المعنى[٣].

وأضاف الزمخشري في (لن) إلى ما سبق أنَّها شريكة (لا) في نفي المستقبل إلَّا أنَّ (لن) تزيد على (لا) لأنَّها لتأكيد (ما) تعطيه (لا) من نفى المستقبل ومثل بقول القائل :لا أبرح اليوم مكاني فإذا أكدت قلت :(لن أبرح اليوم مكاني) ومنه قوله تعالى: "لَا أَبرَحُ حَتَّى أَبلُغَ مَجمَعَ البَحرَين"[٤]وقال تعالى: "فَلَن أَبرَحَ الأَرضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي"[٥]

وأضاف مكملًا لبقية أدوات النفي فذكر منها (إنْ) فهي مشاركة

---

(١) سورة القيامة آية ٣١.

(٢) المفصل ص٣٠٦، ومغنى اللبيب ج١ ص٢٤٣.

(٣) المفصل ص٣٠٧.

(٤) سورة الكهف آية ٦٠.

(٥) سورة يوسف آية ٨٠.

لـ(ما) في نفى الحال كقولك : يقوم زيدٌ وإنْ زيدٌ قائمٌ[١].

وأضاف العكبري إلى (ما) و(إنْ) في نفى الحال الأداة الثالثة (ليس) وجعل نفيها للحال دليلاً على حرفيتها ، قال :(ومنها أنَّها تختص بمعنى ما في الحال وليست الأفعال كذلك)[٢].

وذكر في (لم) أنَّها لنفى فعل ونفى قد فعل فهي لنفى الماضي وإذا دخلت عليها (إنْ) الشرطية ردتها لنفى المستقبل نحو قولك : إنْ لم تقمْ غداً قمت[٣].

أمَّا ابن مالك فقد جعل نفي (ليس) للحال غير لازم قال :(زعم قوم من النحويين أنَّ : ليس وما مخصوصتان بنفي ما في الحال والصحيح أنَّهما ينفيان ما في الحال وما في الماضي وما في المستقبل) [٤]، واستشهد للاستقبال بقوله تعالى: "لَيسَ مَصرُوفًا عَنهُم"[٥] وكذلك فعل في نفي المستقبل بـ(ما) استشهد بقوله تعالى : "ومَا هُو بِمُزَحْزِحِهِ مِن العَذَاب أَنْ يُعَمَّر"[٦].

وذكر في (لا) إجماع النحويين على إيقاع المضارع المنفى بـ(لا) في مواضع تنافى الاستقبال نحو : أتظن ذلك كائنًا أو لا تظنه ، وأتحبه أم

---

(١) المفصل ص٣٠٧، الجنى الداني ص٢٧٠.
(٢) المتبع ج١ ص٢٥٧.
(٣) المرجع السابق ج٢ ص٥٢٠.
(٤) شرح التسهيل ج١ ص٣٨٠.
(٥) سورة هود آية ٨.
(٦) سورة البقرة آية ٩٦.

لا تحبه ، وجعل منه قوله تعالى: "ومَا لَنَا لَا نُؤمِنُ بِاللهِ"(١)، وقوله تعالى: "لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُم عَلَيهِ"(٢)، وقوله تعالى: "اللهُ أَخْرَجَكُم مِن بُطُونِ أُمّهَاتِكم لَا تَعْلَمُونَ شَيئَاً"(٣). (٤)

وجعل المالقي (ما) كـ(ليس) في نفي الحال قال :(وذلك تشبيهاً لها بليس إذ هي للنفي مثلها وداخلة على المبتدأ والخبر قبلها ونفي الحال)(٥)، والظاهر أنَّ إفادتها الحال أشهر.

ولاحظت فيما سبق أنَّ أحدًا لم يخالف في (لم) التي لنفى الماضي في المعنى المضارع في اللفظ(٦).

وفى لمَّا أضاف المالقي أنَّ لمَّا تكون عوضاً عن قد بمعنى أنَّه إذا قيل لقد فعل قيل في الجواب : لمَّا يفعل بالنفي ، كما أنَّها تكون أيضًا لاستمرار النفي وهو ما يزيد عن معنى لم(٧).

وأضاف المالقي في (لن) أنَّها لما كانت مخلصة للاستقبال امتنع اجتماعها مع السين للتناقض بينهما فالسين للاستقبال في الإيجاب ولن

---

(١) سورة المائدة آية ٨٤.

(٢) سورة التوبة آية ٩٢.

(٣) سورة النحل آية ٧٨.

(٤) شرح التسهيل ج٣ ص١٩-٢٠.

(٥) رصف المباني ص٣١٠.

(٦) شرح التسهيل ج٤ ص٦٣، ورصف المباني ص٢٨٠، ومغنى اللبيب ج١ ص٢٧٧، وأوضح المسالك ج٤ ص١٧٥.

(٧) رصف المبانى ص٢٨١.

للاستقبال في النفي [١].

وذكر المرادي في (لا) أنَّها لنفى المستقبل وأنَّها لا تنفى الماضي إلَّا قليلاً ، وأنَّه ما ورد منه يحفظ ولا يقاس عليه[٢].

وذكر ابن هشام أنَّه مما يختص بالزمان من أدوات النفي ولا تدخل على غيره (لات)[٣].

ولعلَّ من سبق عرض رأيه في هذه المسألة لم يتناول ذكر (لات) بين أدوات النفي نظرًا لأنَّها على الأغلب عنهم مركبة من لا بزيادة تاء التأنيث أو تاء المبالغة ومنه قوله تعالى: "وَّلَاتَ حِينَ مَنَاص"[٤].[٥]

وذكر سيبويه أنَّها خاصة بالحين قال :(وأمَّا أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذا كان معناها كمعناها كما شبهوا بها لات في بعض المواضع وذلك مع الحين خاصة لا تكون لات إلَّا مع الحين)[٦].

يتلخص مما سبق أنَّ أدوات النفي(لم ، ولمَّا ، ما ، لا ، لن ، إنْ ، ليس ، لات وأنَّ الزمن بعدها يتحدد وفقاً لكل أداة ، وأنَّ ما يمكن أن يكون عامًا في الأزمنة الثلاثة من هذه الأدوات (إنْ) باتفاق و(لا) باختلاف .

أمَّا ما يكون لنفى الماضي فهو : لم ولمَّا ، وما يكون لنفى

---

(١) رصف المباني ص٢٨٥.

(٢) الجنى الداني ص٢٠٥.

(٣) مغنى اللبيب ج١ ص٢٤٦.

(٤) سورة ص آية ٣.

(٥) أوضح المسالك ج١ ص٢٥٣، وشرح ابن عقيل ١ /٢٩٤.

(٦) الكتاب لسيبويه ج١ ص٥٧، وشرح ابن عقيل ج١ ص٢٩٤.

المستقبل باتفاق : لن ولا ، وما يكون لنفى الحال ما وليس على الأرجح والأشهر، هذا ما قيل في الزمن الواقع بعد أدوات النفي علَّنَا نكون قد أوفينا أو قربنا ما قيل فيه للقارئ.

بـــاب الشـــرط

وفيه : زمن فعلي الشرط وجوابه .

قال المبرد: (وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلة ؛ لأنَّ الشرط لا يقع إلَّا على فعل لم يقع ، وذلك قولك : (إنْ أتيتني أكرمتك) و(إنْ جئتني جئتك)، فإن قال قائل : فكيف أزالت الحروف هذه الأفعال على مواضعها، وإنَّما هي لما مضى في الأصل قيل له: الحروف تفعل ذلك لما تدخل له من المعاني ألا ترى أنَّك تقول : (زيد يذهب يا فتى) فيكون لغير الماضي فإن قلت : (لم يذهب زيد) كان بـ(لم) نفيًا لما مضى وصار معناه لم يذهب زيد أمس واستحال : لم يذهب زيد غدًا[1].

وظاهر قول المبرد أنَّ الأصل في زمن الشرط سواء في فعله أو جوابه أن يكون مستقبلاً فإن جاء الماضي كان بمعنى المستقبل فيكون ماضياً في اللفظ مستقبلاً في المعنى ، والذى أحدث هذا التحول من الماضي إلى المستقبل هو أدوات الشرط الداخلة على الفعل كما أحدثت لم عكس ذلك فحولت الفعل من المضارع إلى الماضي ، وهذا بين لا خلاف فيه.

ويقتضي المقام هنا ويتطلب ذكر صور فعلى الشرط والجواب من حيث الزمن ويأتي فعلا الشرط والجواب على أربع صور:

الأولى: أن يكون الفعلان مستقبلين لفظًا ومعنى وهذا هو الأصل ويجب حينئذ الجزم فيها نحو : منْ يأت أكرمه.

---

(١) المقتضب ج٢ ص٤٩.

الثانيـــة : أن يكـون الفعـلان ماضـيين فـي اللفـظ ومعناهمـا الاسـتقبال وموضعهما الجزم نحو : إنْ أتيتني أكرمتك.

الثالثة: أن يكون الشرط ماضياً والجواب مستقبلاً نحو: إنْ قمت أقوم.

الرابعة : أن يكون الشرط مستقبلاً والجواب ماضياً كقولك :(إنْ تقم قمت) فيجزم فعل الشرط فقط[١].

ويلاحظ من خلال عرض الصور التي يأتي عليها فعلا الشرط والجواب أنَّه لا مجال لمجيء الفعل ماضياً في المعنى في باب الشرط ، أمَّا من الناحية اللفظية فقد يرد فعل الشرط أو جوابه ماضيًا، ولذا حكم في (إنْ) وأخواتها في باب الشط أن تكون جميعها مختصة بالمستقبل فلا يكون شرطها ولا جزاؤها بمعنى الماضي ولا بمعنى الحال ، قال الرضي : (ثم اعلم أنَّ (إنْ) يكون شرطها في الأغلب مستقبل المعنى فإن أردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى: "إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ"[٢]، و "إنْ كَانَ قَمِيصُهُ"[٣]، وإنَّما اختص ذلك بكان ؛ لأنَّ الفائدة التي تستفاد منه في الكلام الذى هو فيه الزمن الماضي فقط ، وذلك لأنَّه يدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذى تخصيصه يعلم من خبره نحو: كان زيدٌ منطلقاً)[٤].

فقد وضع الرضي حلا لإشكال مجيء الماضي في الشرط والشرط زمنه

---

(١) المتبع للعكبري ج٢ ص٥٣٢، ٥٣٣، وشرح التسهيل لابن مالك ج٤ ص٩٢، وشرح الكافية للرضي ج٢ ص٢٦٤.

(٢) سورة المائدة آية ١١٦.

(٣) سورة يوسف آية ٢٦.

(٤) شرح الكافية ج٢ ص٢٦٤.

مستقبل وذلك عن طريق استخدام كان التي للزمن الماضي دون تحديد للحدث ؛ لأنَّ كان لا تدل على حدث معين.

أمَّا ابن مالك وابنه بدر الدين فقد أسهما برأيهما في مجيء الماضي في الشرط على أنَّ له متعلق فعل محذوف يكون زمنه مستقبلاً ففي شرح التسهيل:(فإن جاء موضع الشرط والجزاء ما هو حال أو ماضٍ للفظ (كان) أو غيرها حمل على أنَّه متعلق بفعل مستقبل هو الشرط أو الجزاء في الحقيقة ولكنَّه حذف اختصاراً أو استغناءً عنه بانصراف الكلام إلى معناه وذلك قولك :(إنْ أحسنت إليَّ أمس فقد أحسنت إليك اليوم)[1].

وهكذا كلما قرأت رأياً لأحد من النحويين أجده يقضي بتأول الكلام الماضي إلى مستقبل وتأويل الحال أيضًا بالمستقبل طالما كان ذلك في باب الشرط أو أن يأتي بكان فهي لقوتها فيه غلبة على (إنْ) المخلصة للاستقبال قال بدر الدين بن مالك : (أنَّه لقوة كان أنَّه ليس في الأفعال ما يقع بعد (إنْ) في (كان) إلَّا ومعناه الاستقبال لا تقول : (إنْ جئتني أمس أكرمتك اليوم))[2].

ولم يرتض أحد من النحويين بغير تأويل الماضي إذا جاء في الشرط إلَّا ما عزاه بدر الدين للمبرد وابن السراج بأنَّه يجوز مجيء الماضي دون تأويل بالمستقبل ورده بدر الدين بأنَّه خاص بكان لقوتها لا من جواز ذلك في أدوات الشرط[3].

---

(١) شرح التسهيل ج٤ ص٩٢.

(٢) المرجع السابق ج٤ ص٩٢، وانظر الأصول لابن السراج ج٢ ص١٩١.

(٣) شرح التسهيل ج٤ ص٩٢.

وقد أكد العكبري ضرورة تأويل الماضي بالمستقبل حتى مع لفظ كان قال :"فإن قيل: قد زعمتم أنَّ (إنْ) لا معنى لها في الماضي وكيف جاز" إنْ كُنتُ قُلتُهُ فَقَد عَلِمْتَه "وهو ماضي قيل : الأصل أن يكون ماضياً فأمَّا إذا وقعت كان بعد حرف الشرط فهو مؤول وفيه وجهان أحدهما : المعنى إن صح قولي لهم وصحته ليست ماضية فحمل الكلام في الآية على المعنى[1]

وعليه فالتأويل في الماضي بحيث يصير معناه مستقبلاً هو ما عليه أغلب النحويين ؛ لأنَّ الأصل في أدوات الشرط أن تجزم فعلين مضارعين أحدهما فعل الشرط والثاني جوابه ، وإذا دخلت على ماضيين فلا تؤثر فيهما لبنائهما وهما في المعنى مستقبلان ، ويجوز أن يأتي فعل الشرط ماضياً والجواب مضارعاً ، ويجوز العكس وهو الأقل نحو : "إنْ نَشَأْ نُنَزِّل عَلَيهِم مِن السَّمَاءِ مَاءً فَظَلَّت"[2])[3].

ومن تمام الفائدة في بيان زمن فعلي الشرط والجواب ؛ أنَّه إذا حذف الجواب فإنَّ البصريين يشترطون مضي فعل الشرط سواء بصيغته أو بصيغة المضارع المقرون بلم أي يجب أن يكون فعل الشرط ماضياً لفظاً ومعنى أو معنى فقط .

قال بدر الدين ابن مالك : (فإن تقدم عليها شبيه بالجواب معنى فهو دليل عليه وليس إياه خلافاً للكوفيين والمبرد وأبي زيد ولا يكون

---

(١) المتبع ج٢ ص٥٣٣.

(٢) سورة الشعراء آية ٤.

(٣) ينظر رصف المباني ص١٠٤، وأوضح المسالك ج٤ ص١٧٩.

الشرط حينئذ غير ماضٍ إلَّا في الشعر)[١].

وقد نقل عن سيبويه جواز أن يقال : إنْ أتيتني ، ولا تقول آتيك إن تأتي إلَّا في الشعر[٢].

ورجعت إلى سيبويه فوجدت أنَّه كان في معرض الحديث على تقدم دليل الجواب المحذوف قال : (وصح في الكلام أن تعمل (إنْ) أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله ألا ترى أنَّك تقول : (آتيك إنْ أتيتني) ولا تقول : (آتيك إنْ تأتني) إلَّا في الشعر لأنَّك أخرت (إنْ) وما عملت فيه ولم تجعل لإنْ جواباً ينجزم بما قبله)[٣].

وقرأت في موقع آخر من الكتاب ما يفيد جواز حذف الجواب للعلم به مستشهداً بقوله تعالى: "وَلَو يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ العَذَاب"[٤]، وقوله تعالى: "وَلَو تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ"[٥].

وقد نقل سيبويه عن الخليل القول بأنَّ العرب قد تترك الجواب في هذا لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام[٦].

واشترط ابن هشام لحذف الجواب أن يكون فعل الشرط ماضياً، فلا يجوز

---

(١) شرح التسهيل ج٤ ص٨٥.
(٢) المرجع السابق ج٤ ص٨٥.
(٣) الكتاب لسيبويه ج٣ ص٦٦.
(٤) سورة البقرة آية ١٦٥.
(٥) سورة الأنعام آية ٢٧.
(٦) الكتاب ج٣ ص١٠٣.

أن يقال : أنت ظالم إنْ تفعل ولا والله إنْ تقم لأقومن[١].

وعلى كل حال فإنَّ الكلام في هذا الشأن لم يتناول بكثرة لدى النحويين ، وأشعر بوجود خلط بين حذف الجواب وتقديمه أو تقديم دليل عليه.

والذى ينفع الناس في هذا المقام أن أذكر أثر الزمن في هذه القضية المتصلة بالمسألة الأساس هنا وهى قضية حذف الجواب واشتراط معنى الشرط ، وهذا هو لب الموضوع ، فاشتراط معنى الشرط مع حذف الجواب يبرز أثر الزمن في هذه القضية فالمعنى لدى أغلب من قرأت لهم شرط فيها بدليل أنَّه إذا كان مضارعاً اشترطوا فيه أن يقترن بـ(لم) وقد عرف مرارًا أنَّ لم تقلب معنى المضارع للمضي مما يدل أنَّه لا يصلح بأي حال من الأحوال أن يكون الشرط إلَّا ماضياً إذا حذف جوابه واستغنى بالشرط عنه نحو: (أنت ظالم إنْ فعلت) فحذف الجواب لدلالة (أنت ظالم) وهو كثير في لغة العرب[٢].

هذا أثر الزمن في القضية العامة ، وهى زمن فعلى الشرط والجواب ، وهو أثر بارز بين بنيت عليه القضية.

(١) أوضح المسالك ج٤ ص١٩٢، وانظر مغنى اللبيب ج٢ ص٦٤٧.

(٢) الكتاب لسيبويه ج٣ ص١٠٣، انظر شرح ابن عقيل ج٢ ص٣٤٨.

دخول الفاء في جواب الشرط إذا كان مقترناً بأداة استقبال

قال الرضي : (إنما يُدْخل الفاء إذا لم تؤثر الأداة من حيث المعنى في الجزاء معنى ومضي ويعني بالتأثير تخليصه الاستقبال إن كان مضارعاً وقلبه إليه إن كان ماضياً فيدخل على المضارع المصدر بالسين وسوف ولن لتمحضه للاستقبال بدون أداة الشرط)[١].

وظاهر كلامه أنَّ العلة في دخول فاء الجواب على المضارع المصدر بأداة استقبال أنَّ الفاء دخلت على ما لم يتأثر في الزمن ولم يختلف عن الزمن الذى أفادته أداة الشرط وهو الاستقبال فكان ما بعد الفاء مستقبلاً كما أنَّ ما قبلها مستقبل.

بينما يرى بدر الدين بن مالك أنَّ الأصل في جملة الجواب أن تكون صالحة لأن تكون شرطاً وذلك ؛ لأنَّ الشرط بـ إنْ وأخواتها تعليق حصول ما ليس بحاصل على حصول غيره ، وبناءً عليه فإنَّه إذا جاء الجزاء على غير ما هو الأصل فيه وجب اقترانه بالفاء ليعلم ارتباطه بالشرط وتعلق أداته به ، ولما لم يكن على وفق ما يقتضيه الشرط ومنها إذا كان الجواب مضارعاً مقروناً بقد أو حرف تنفيس أو نفى بغير (لا) أو (لم) نحو : (إنْ تقم فقد أقوم) أو (فسوف أقوم) أو (فما أقوم) أو (فلن أقوم)[٢].

واستشهد له ابن هشام بقوله تعالى[٣]: "مَن يَرتَدَّ مِنْكُم عَن دِينِهِ

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ج٢ ص٢٦.

(٢) شرح التسهيل ج٤ ص٧٥/٧٦.

(٣) المائدة آية ٥٤.

فَسَوفَ يَأتِي اللهُ بِقَومٍ يُحِبُهُم وَيُحِبُّونَهُ"(١).

وقد لخص ابن عقيل العلة في دخول الفاء في جواب الشرط وضابط دخولها في قوله : (إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطاً وجب اقترانه بالفاء وذلك كالجملة الاسمية نحو : (إنْ جاء زيدٌ فهو محسن) وكفعل الأمر نحو : (إنْ جاء زيدٌ فاضربه) وكالفعلية المنفية بما نحو : (إنْ جاء زيدٌ فما أضربه) أو (لن) نحو : (إن جاء زيدٌ فلن أضربه)، وإن كان الجواب يصلح أن يكون شرطاً كالمضارع الذي ليس منفياً بما ولا بلن ولا مقروناً بحرف تنفيس ولا بقد وكالماضي المنصرف الذى هو غير مقرون بقد لم يجب اقترانه بالفاء نحو: (إنْ جاء زيدٌ يجيء عمرو ، أو قام عمرو)(٢).

هذه هي المواضع التي لا يصلح فيها الجواب أن يكون شرطاً فيجب عندئذ اقترانه بالفاء وعدَّد مواضع كثيرة أمَّا ما عداها فلا يجب اقترانه بالفاء وذكر مثالاً واحداً لها فقط .

(١) مغنى اللبيب ج١ ص١٦٤.

(٢) شرح ابن عقيل ج٢ ص٣٤٤-٣٤٥.

المسألة الثالثة: إذما الشرطية والزمن بعدها .

قال العكبري : (وأمَّا (إذما) فأصلها إذ الزمانية زيدت عليها ما وركبتا فصار لهما معنى آخر وذلك أنَّ إذ ظرف ماضٍ والشرط مختص بالمستقبل وهذا هو أثر التركيب)[1].

وكلامه ظاهر بيّن فهو يذكر أنَّ (إذ) وهى كما سبق ظرف زمان خاص بالماضي إذا ركب مع (ما) الزائدة صارا معًا أداة للشرط والشرط مستقبل فظهر أثر التركيب في تحويل الأداة من زمن إلى آخر في اللفظ ذاته بعد تركيبه مع أداة أخرى ، وكان جديراً بنا أن ندرس في هذه المسألة تركيب (ما) مع غيرها ، فقد ذكر سيبويه في باب الجزاء ما يفيد أنَّ دخول (ما) على حيث وإذ هو الذى جوَّز إفادتها الجزاء وأنَّ (ما) فيهما ليست زائدة ولكنَّها معها صارت كالحرف الواحد قال:(فما يجازى به من الأسماء غير الظروف: مَن وما وأيهم ، وما يجازى به من الظروف : أيُّ حينٍ ، ومتى ، وأين وأنَّى ، وحيثما ، ومن غيرهما إنْ ، وإذما ، ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ حتى يُضم إلى كل واحد منهما (ما) فتصير إذ مع ما بمنزلة (إنَّما) و(كأنَّما) وليست ما فيهما بلغو ولكن كل واحد منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد)[2] ومثل للشرط بـ(إذما) بقول العباس بن مرداس[3]:

إِذْمَا أَتَيتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُل لَهُ حَقّاً عَلَينَا إِذَا اطمَأَنَّ المَجْلِسُ

وعند الزمخشري (إذ) بخلاف (إذا) في إفادة الشرط ؛ لأنَّ إذا للشرط

---

(١) المتبع ج٢ ص٥٣١.

(٢) كتاب سيبويه ج٣ ص٥٦-٥٧.

(٣) والبيت من الكامل ينظر الكتاب لسيبويه ٣ /٥٧ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨١ وحزانة الأدب ٣/ ٦٣٦وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٦٧

في المستقبل أمَّا (إذ) فهي ظرف زمان للماضي ولا تكون للشرط إلَّا إذا كفت بما[١].

أمَّا (حيثما) فقد منع ابن مالك وابنه أن تكون مثلها مثل (إذما) في نقلها للحرفية بعد دخول (ما) ولكنَّه أيَّد أيضًا أن يكون المجوز لإفادة حيثما الشرط هو دخول ما ؛ لأنَّ حيث كانت قبل دخول (ما) اسم مكان خالياً من معنى الشرط وكانت لازمة للتخصيص بالإضافة إلى جملة ولكنَّها خرجت للجزاء وتضمنت معنى (إنْ) الشرطية والتزم اتمامها مع (ما) وحذف ما يضاف إليها[٢].

وهكذا نجده فرق بين إذما وحيثما بعد خول (ما) عليهما يتجلى هذا الفرق في أنَّ حيثما كانت اسم مكان يخلو من معنى الشرط أمَّا (إذما) فإنَّ (إذ) كانت قبل دخول (ما) عليها اسم زمان خالية أيضًا من معنى الشرط وأنَّها لما دخلت (ما)عليها صارت أداة شرط بمعنى إذ مختصة بالمستقبل وزال ما كان منها من معنى الاسم فهي باقية على الدلالة على الزمان بعكس حيثما فقد زال عنها الدلالة على المكان[٣]

وذكر المالقي أنَّ (إذ) مع (ما) حرف في باب الشرط والجزاء وأنَّ إذ لا تفيد الشرط إلَّا بشرط اقترانها بما فكأنَّها عوض عن إضافتها ؛ لأنَّ أصل (إذ) أن تكون ظرفاً للماضي من الزمان مضافة أبدًا إلى جملة ، ومثل لها بـ(إذما تقمْ أقمْ) و(إذما جئت فاضرب زيدًا)[٤].

---

(١) المفصل ص١٧١.

(٢) شرح التسهيل ج٤ ص٧٢.

(٣) ينظر شرح التسهيل ج٤ ص٧٢، وينظر المفصل ص١٦٩.

(٤) رصف المباني ص٥٩/٦٠.

وما هذه هي ما الزائدة التي تكون عوضاً عن الإضافة في (إذما) و(حيثما) على السواء ؛ لأنَّهما كما ذكر المرادي قصد بهما الجزم قطعًا عن الإضافة وجيء بما عوضًا عنها[١].

وقد أسماها المرادي مسلطة ؛ لأنَّها شرط في إفادة إذ وحيث للشرط[٢]

وأضاف ابن هشام إلى إذ وحيث (كل) فإنَّها لا تفيد الشرط إلَّا إذا ركبت مع (ما) وعندئذ تكون ما محتملة عنده لوجهين :

الأول : أن تكون حرفاً مصدرياً والجملة صلة له .

الثاني: أن تكون اسماً نكره بمعنى وقت ، وقد رجح الأول من جهتين:

الأولى : كثرة مجيء الماضي بعدها نحو قوله تعالى: "كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُم"[٣] .

الثانية : أنَّ ما المصدرية التوقيتية هي شرط من حيث المعنى تقتضى جملتين إحداهما مرتبة على الأخرى[٤]، ولم يرجح ابن هشام كون (ما) هذه زمانية لاحتياجها إلى ما يدل على الزمان قبلها وهو إذ أمَّا ما الزمانية فإنَّها تدل على الزمان بذاتها كما في قوله تعالى: "مَا دُمتُ حَيًّا"[٥]، أمَّا ما المصدرية فإنَّها تدل على الزمان بالنيابة فهي حرف ولو كانت (ما) المصدرية تدل على الزمان بذاتها لكانت اسمًا.

---

(١) الجنى الداني ص٣٣٣.

(٢) المرجع السابق ص٣٣٦.

(٣) سورة النساء آية ٥٦.

(٤) مغنى اللبيب ج١ ص٢٠١-٢٠٢.

(٥) سورة مريم آية ٣١ وانظر مغني اللبيب ٣٠٤/١ , ٣٠٥

ولم يشأ ابن هشام أن يطلق على ما المفيدة للزمن (ما) الظرفية بل سمَّاها (ما) الزمانية قال : (وإنَّما عدلت عن قولهم ظرفية إلى قولي زمانية ليشمل نحو:(كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم مَشَوا فِيهِ)[1]، فإنَّ الزمان المقدر هنا مخفوض أي كل وقت إضاءة والمخفوض لا يسمى ظرفاً)[2]

وأجد في كلام ابن هشام ما يثير الحيرة في حقيقة (ما) المركبة مع (إذ) و(حيث) و(كل) فهو يرجح مع إذما وحيثما أن تكون مصدرية مع جواز أن تكون زمانية ويرجح مع كلَّما أن تكون زمانية .

وخلاصة القول فيما يخص أصل المسألة التي نحن بصددها وهو الزمن الذى تفيده إذما أو الزمن الواقع بعدها أن يقال : إنَّ إذ كانت قبل دخول ما ظرفاً للزمن الماضي وبعد دخول (ما) عليها صارا معاً حرفاً واحداً مفيدًا للشرط ، والشرط مستقبل فقد تغير الزمن مع التركيب وقد اختلف في نوع (ما) ما بين كونها زمانية أو مصدرية أو زائدة.

المسألة الرابعة: لو والزمن بعدها.

قال الزمخشري :(حرفا الشرط وهما (إنْ) و(لو) يدخلان على جملتين الأولى شرطاً والثانية جزاء كقولك : (إنْ تضربني أضربْك) و(لو جئتني لأكرمْتك) خلا أنَّ (إنْ) تجعل الفعل للاستقبال وإن كان ماضياً ، و(لو) تجعله للمضي وإن كان مستقبلاً كقوله تعالى: " لَو يُطِيعُكُم فِي كَثِيرٍ مِن الأَمرِ لَعَنِتُّم"[3]

---

(١) سورة البقرة آية ٢٠.

(٢) مغنى اللبيب ج١ ص٣٠٥.

(٣) سورة الحجرات آية ٧.

والذى يفهم من كلام الزمخشري أنَّ (لو) الأصل في الزمن الواقع بعدها أن يكون ماضياً ، فإن جاء مستقبلاً كان معها بمعنى الماضي ، ولذلك هي لا تعمل الجزم ؛ لأنَّ الأصل فيها دخولها على الماضي ، والماضي لا يقبل الإعراب فإن رفع بعدها المستقبل كما قال العكبري كان بمعنى الماضي وكانت الحال محكية به[١].

وقد فهم من كلام العكبري أن (لو) لتعليق الماضي على الماضي مخالفة في هذا إنْ الشرطية فإنَّها لتعليق مستقبل على مستقبل ، وذلك لأنَّ أدوات الشرط وضعت لتدل على التعليق بين جملتين والحكم بسببية أولاهما ومسببية الثانية .

وجاء في شرح التسهيل ما حدد نوعي التعليق والأداة الخاصة بكل نوع ، فإن كان تعليق ماضي على ماضي اختصت به : لو ولولا ، فأكثر ما يصحب لو بناء الماضي نحو : (لو قام زيدٌ قام عمرٌو) ، وإن كان تعليق مستقبل على مستقبل اختصت به : إنْ وإذما الشرطيتان[٢].

ومع ذلك لم يحكم بدر الدين بن مالك بلزوم مضي ما بعد لو ولكن جعله غالباً ، وجعل دخولها على المضارع خلافاً للأصل وعليه فلا يجوز الجزم بها في سعة الكلام[٣].

كل ما سبق يدلك على أنَّ لو للتعليق في الماضي وبناءً عليه فهي تفيد امتناع شرطها دائماً، أمَّا جوابها فهو إمَّا ماضٍ في المعنى نحو :(لو

---

(١) المتبع ج٢ ص٥٢٥.

(٢) شرح التسهيل ج٤ ص٦٦.

(٣) المرجع السابق ج٤ ص٩٦.

لم يخف الله لم يعصه) ، أو كان ماضياً في الوضع نحو : "لَو نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامَاً"(١)، ونحو : "وَلَو شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ"(٢).

وإذا علقت في المستقبل كانت لو مرادفه لـ إنْ الشرطية وجعل ابن هشام منه قول الشاعر(٣): وَلَو تَلْتَقِي أَصدَاؤنَا بَعدَ مَوتِنَا ...

ويعد من التعليق في المستقبل مجيء الماضي بعدها مؤولا بالمستقبل ، وجعل ابن هشام منه قوله تعالى :"وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَو تَرَكَوا"(٤).

وعليه فإنَّ (لو) هذه المفيدة للتعليق في المستقبل تخلص المضارع للاستقبال كما هو الحال مع إنْ الشرطية .

وخلاصة ما ذكر ابن هشام أنَّ (لو) الشرطية ينبغي أن يكون شرطها ماضياً أو حالًا وتحرير ذلك (أن تعلم أنَّ خاصية (لو) فرض ما ليس بواقع واقعاً ومن ثم انتفى شرطها في الماضي والحال لما يثبت من كون متعلقها غير واقع وخاصية (إنْ) تعليق أمر بأمر مستقبل محتمل ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال)(٥).

والحاصل كما ذكر ابن هشام أنَّ الشرط إن كان مستقبلاً محتملاً ولم يقصد فرضه الآن أو فيما مضى فهي بمعنى إنْ وإن كان ماضياً أو حالًا أو

---

(١) سورة الواقعة آية ٧٠.

(٢) سورة الأنعام آية ١١٢.

(٣) نسب لأبي صخر الهذلي ولقيس بن الملوح ، وهو صدر بيت من الطويل وعجزه :
ومن دون رَمْسَينا من الأرض سبسبُ
شرح التسهيل ٤ /٩٦وشرح أبيات المغني ٥ /٣٨ وأوضح المسالك ٤ /١٩٦

(٤) سورة النساء آية ٩ وينظر أوضح المسالك ٤/١٩٥ – ١٩٧

(٥) مغنى اللبيب ج١ ص٢٦٤.

مستقبلاً وقصد فرضه الآن أو فيما مضى فهي الامتناعية[١] وظهر أنَّ بعض النحويين أجازوا تعليق لو في المستقبل ومنهم ابن هشام ، وقد أنكر هذا بدر الدين بن مالك حيث قال ردًا على من أجازه :(لأنَّ غاية ما فيه أنَّ ما جعل شرطاً للو مستقبل في نفسه أو مقيد بالمستقبل وذلك لا ينافى امتناعه فيما مضى لامتناع غيره ولا يحوج إلى إخراج لو عما عهد فيها من المضي)[٢].

ومن منع تعليق لو في المستقبل لا تدل على الامتناع ، لأنَّ إنْ الشرطية للتعليق في المستقبل ولا تدل على الامتناع هذا بعض مما قيل في الزمن الواقع بعد لو، ويبدو أنَّ من أجاز وقوع المستقبل بعدها قليل ، ومما له علاقة بالزمن موضوع البحث وله علاقة بـ(لو) موضوع المسألة ذكر ابن هشام وجهاً لطيفاً يجدر بي هنا بيانه ، فقد ذكر أنَّ الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي وهذا يعني أنَّ الشرط مع (إنْ) سابق على الشرط مع (لو)[٣].

(١) مغنى اللبيب ج١ ص٢٦٤.

(٢) شرح التسهيل ج٤ ص٩٦.

(٣) مغنى اللبيب ج١ ص٢٥٥، وينظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ص٧٢

أدوات التحضيض

وفيها مسألة واحدة :

الزمن بعد أدوات التحضيض.

قال بدر الدين ابن مالك : (التحضيض مبالغة في الحض على الشيء وهو طلبه والحث على فعله وحروفه : (هلَّا وألَّا ولولا ولوما) يدخلن على الفعل للتوبيخ في ضمن التنديم إن كان ماضياً ، وفى ضمن التقاضي إن كان مستقبلاً ، وكأنَّهن مأخوذات من (هل) المنقولة إلى التمني في نحو قوله تعالى: "فَهَل لَنَا مِن شُفَعَاءَ"[1] ... فإن قلت: (هلَّا فعلت) فكأنَّك قلت: (ليتك فعلت) متولدًا منه معنى التنديم ، وإذا قلت : (هلَّا تفعل) فكأنك قلت : (ليتك تفعل) متولدا من معنى التقاضي والحث ، ولحروف التحضيض صدور الكلام وهى مختصة بالأفعال)[2].

وقد فصل بدر الدين بن مالك مما يجعل الكلام لا يحتاج إلى زيادة بيان أو إيضاح ، فالمعنى واضح فهذه الأدوات (هلَّا وألَّا ولولا ولوما) كلها تسمى أدوات تحضيض ، وهى حروف يتحدد معنى التحضيض فيها بناء على الزمن الداخلة عليه ، إمَّا أن يكون توبيخاً إذا كان الفعل بعدها ماضياً وهو مقام تنديم ، أمَّا إن وقع بعدها مستقبل فهي للتقاضي والحث فقد فرّق في المعنى بينها بناء على زمن الفعل بعدها ، ومع هذه المعاني الواردة في حروف التحضيض فهي أيضًا تحمل معنى التمني.

هذا ولم يفرق الزمخشري بينها وفقاً للزمن الذى يليها سواء أكان

---

(١) سورة الأعراف آية ٥٣.

(٢) شرح التسهيل ج٤ ص١١٣.

ماضياً أم كان مستقبلاً ، قال: (وهى : لولا ولوما وهلَّا وألَّا تقول : لولا فعلت كذا ، ولوما ضربت زيدًا ، وهلَّا مررت به ، وألَّا قمت تريد استبطاءه وحثه على الفعل ولا تدخل إلَّا على فعل ماضٍ أو مستقبل قال الله تعالى: "لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ"(١)، و" لَومَا تَأْتِينَا بِالمَلَائِكَةِ"(٢))(٣).

هذا كلام الزمخشري وأجد في كلامه ما يقنع به العقل ، فقد دخلت (لولا) على ماضٍ وكان معناه التمني والعرض ، ولا يمكن أن تكون لولا في الآية للتوبيخ لاستحالته مع الله في الدنيا ، فما بالك به في الآخرة ، هذا في الآية الأولى أمَّا الثانية فقد دخلت على مستقبل والأداة كانت هذه المرة (لوما) وكانت للحث ، كما اشتم فيها معنى التعجيز للرسول من قبل المشركين ولم ألمح فيها معنى التقاضي .

وقد وجدت في كلام ابن هشام ما يحل هذا الإشكال فقد جعل لولا في قوله تعالى: "لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ" للتحضيض والحث مع دخولها على الماضي ؛ لأنَّ الماضي هنا في تأويل المستقبل ، وقال في معانى هذه الأدوات : (الثاني أن تكون للتحضيض والعرض فتختص بالمضارع أو ما في تأويله نحو :"لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللهَ"(٤))(٥).

وقد وافق ابن هشام بدر الدين بن مالك في اختصاص هذه الأدوات بالماضي إن أريد بها معنى التوبيخ والتنديم ، وجعل منه قوله تعالى :"لَوْلَا

---

(١) سورة المنافقون آية ١٠.

(٢) سورة الحجر آية ٧.

(٣) المفصل ص٣١٥.

(٤) سورة النحل آية ٤٦.

(٥) مغنى اللبيب ج١ ص٢٧٤.

جَاءُوا عَلَيهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ"[١] وغيرها من الآيات الكثيرة الواردة في القرآن الكريم وهى فيها داخلة على الماضي وكانت للتوبيخ والتنديم[٢].

وعلى أية حال فإنَّ الأدوات الأربع (ألَّا ولولا ولوما وهلَّا) مختصة بالأفعال فإنَّه يقصد بها التوبيخ إذا كان الفعل بعدها ماضياً وإنَّه يقصد بها الحث على الفعل إذا كان الفعل بعدها مستقبلاً بمنزلة فعل الأمر هذا ما استقر لدى أكثر النحويين[٣].

وهى كلها مسماه أدوات تحضيض سواء قصد بها التوبيخ أو الحث على الفعل ، وهو ما فهم من كلام ابن مالك في الألفية ، قال ابن عقيل : (أشار في هذا البيت إلى الاستعمال الثاني للولا ولوما وهي الدلالة على التحضيض ويختصان حينئذ بالفعل)[٤].

وعليه فلم أجد الخلاف بيِّن في هذه القضية فكما سبق القول أنَّ الجميع متفقون على أنَّها مختصة بالأفعال وأنَّ هناك فرقاً بين دخولها على الماضي الذي يكسبها معنى التوبيخ وبين دخولها على المستقبل الذى يكسبها معنى الحث على الفعل ومعنى العرض[٥].

والعلة في اختصاصها بالأفعال فإذا وليها الأسماء فعلى تقدير فعل محذوف وذلك ؛ لأنَّ التحضيض طلب في المعنى والطلب يكون بالفعل[٦].

---

(١) من الآية ١٣ من سورة النور

(٢) مغنى اللبيب ج١ ص٢٧٤.

(٣) شرح الألفية لابن عقيل ج٢ ص٣٦١.

(٤) المرجع السابق ج٢ ص٣٦١.

(٥) رصف المباني ص٢٧٩.

(٦) رصف المباني ص٢٩٧، وأوضح المسالك لابن هشام ج٤ ص٢٠٥.

فهذه الأفعال بنت دخولها على الأفعال ظاهرة أو مقدرة ماضية أو مضارعة[1].

ومما سبق يظهر أثر الزمن في هذه القضية بل إنَّ الزمن هو مَن يحدث معانى هذه الأدوات.

(١) رصف المباني ص٤٠٨.

بـــاب القـــسم

وفيه : الزمن وأثره في القسم

وأتناول هذه القضية من خلال :

١ - زمن القسم ذاته كأحلف وأقسم.

وقد قال فيه العكبري :(الأصل في القسم قولك :(أحلفُ بالله) أو (أقسمُ بالله) وهذا اللفظ خبر في الصيغة وحقيقته أنَّ لفظه لفظ الخبر وهو إنشاء ومعنى هذا أنَّ حقيقة قولك : (حلفت) أو(أقسمت) خبر عن أمر ماضٍ ، و(أحلف) و(أقسم) صيغته صيغة المضارع وليس المراد هنا أمرين لا الماضي ولا المستقبل ، وإنَّما هو حلف منشأ في الحال كما في قول القائل : بعتك هذه السلعة ، لفظه خبر وحقيقته إنشاء)[١]

نفهم من كلام العكبري أنَّ فعل القسم حتى وإن كان لفظه ماضياً أو لفظه مضارعاً فإنَّه يؤول في المعنى إلى الحال ، فإنَّ الحالف قد أنشأ صيغة الحلف في الحال ولم يرد أن يحلف في الماضي أو أنَّه سيحلف في المستقبل ولذلك قال العكبري إنَّه لا يراد بهذه الصيغ لا الماضي ولا المستقبل وقد شبه هذه الصيغ في القسم بألفاظ العقود فإنَّها بلفظ الماضي ومع ذلك هي منشأة في الحال.

وممن فهم هذا الموضوع فهمًا جيداً الرضي ؛ فقد وضَّح لنا أنَّ ألفاظ العقود الكثير فيها أن تكون بلفظ الماضي ؛ لأنَّه يقصد بها الإنشاء الإيقاعي كما سماه فتكون للحال الذى يقع عند النطق به قال : (وأكثر ما

(١) المتبع في شرح اللمع ج٢ ص٦٢٣-٦٢٤.

تستعمل في الإنشاء الإيقاعي من أمثلة الفعل الماضي نحو: بعت واشتريت ، والفرق بين بعت الإنشائي والبيع المقصود به الحال أنَّ قولك : أبيع لابد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج فإن حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق وإلَّا فالكلام كذب ...وأمَّا بعت الإنشائي فإنَّه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع موصل في الحال بهذا اللفظ)[1]

ما ذكره الرضي ينصب في شأن ألفاظ العقود والزمن الدالة عليه وإنَّما سقته هنا نظراً لأنَّ العكبري قد قاس فعل القسم على ألفاظ العقود المنشأة في الحال ، وقد أثبت كل منهما في هاتين الصيغتين القسم وألفاظ العقود زمنهما وهو الحال رافضين إرادة الماضي أو الاستقبال .

٢ - اختيار النفي في القسم بلا لدلالتها على الاستقبال.

قال العكبري : (وأمَّا حروف النفي في القسم فما ولا والأصل منهما (لا) ؛ لأنَّها تنفى المستقبل ولهذا جاز وقوعها في جواب الشرط في قوله تعالى : "إِنْ يُرِدنِ الرَّحمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُم شَيْئَاً"[2].

وأمَّا ما فموضوعة لنفي ماضي الحال ولذلك لم تقع في جواب الشرط ؛ لأنَّه لا يكون إلَّا مستقبلاً وإنَّما ساغ دخول (ما) على لفظ المستقبل ؛ لأنَّ لفظ المستقبل والمضارع سواء حسّن ذلك اختصاص (ما) بنفي الماضي في القسم كقولك : (والله ما قام)[3].

---

(١) شرح الكافية ج٢ ص٢٢٥.

(٢) سورة يس آية ٢٣.

(٣) المتبع ج٢ ص٦٢٩.

نفهم من كلام العكبري أنَّ اختيار (لا) للقسم المنفى ؛ لأنَّها تكون لنفي المستقبل مستدلاً على ذلك بأنَّها تدخل نافية في جواب الشرط وهو مستقبل بالإجماع ، أمَّا (ما) فإنَّها أيضًا يجوز أن تستخدم في نفي القسم المستقبل رغم كونها للحال ، وذلك ؛ لأنَّ الحال والاستقبال يشتركان في صيغة واحدة هي الفعل المضارع والذى قرب نفيها للمستقبل وهي موضوعة لنفي الحال أنَّه نفى بها الماضي وهو في الصيغة بعيد عن صيغة الحال والاستقبال كقول القائل : والله ما قام ، فإذا جاز نفي الماضي بما جاز نفى المستقبل المشارك للمستقبل في لفظ المضارع بـ(ما).

وقد عرضت وجهة نظر العكبري النحوية في هذه القضية على من سبقه من النحويين ومن جاء بعده ليكون ذلك أكثر وضوحًا لها لتتم الفائدة ، فوجدت سيبويه أشار إلى هذه القضية وهى أداة النفي في القسم وقد مثل لما مستخدماً أداة النفي (لا) نحو:(والله لا أفعل) وحينما أجاز حذف النفي قدره بعد الحذف بلا مما يدل على أنَّ أصل النفي في القسم أن يكون بـ لا[1] ، ومنه قول الشاعر:

فَخَالِفْ فلَا واللهِ تَهْبِطُ تَلْعَةً مِن الأرضِ إلَّا أنتَ لِلذل عَارِفُ[2]

فحذف أداة النفي في تهبط بدليل أنَّ الفعل لم يقترن باللام والنون فلو كان مثبتاً لاقترن بهما، ولذلك امتنع أن يقال : (والله تفعل) على إرادة الإثبات في المستقبل والمعنى والله ستفعل بالإيجاب والاستقبال والعلة في عدم جوازه خوف اللبس بصيغة الإخبار ؛ لأنَّ (لا) النافية تكون للمستقبل

(١) الكتاب ج٣ ص١٠٥.

(٢) البيت من الطويل وهو من الخمسين التي لم يعرف قائلها وقيل هو لسودة أم المؤمنين رضى الله عنها، ينظر: دلائل الإعجاز ص١٥ والكتاب ٣ /١٠٥

في الإخبار أيضًا فكأن المعنى (لا أفعل) وهو خبر وليس قسم[١].

أمَّا الزمخشري فقد أشار من خلال ذكر الأمثلة أنَّ النفي في القسم قد يكون بـ(لا) و(ما) قال: (ويتلقى القسم بثلاثة أشياء باللام وبإنْ وبحرف النفي كقولك : (بالله لأفعلنّ) و(إنَّك لذاهب) و(ما فعلت) و(لا أفعل))[٢].

ويظهر لي من خلال نصه أنَّ النفي في المستقبل (الذى لفظه مضارع) يكون بـ(لا) ، والنفي في الماضي (الذى لفظه ماضٍ) يكون بـ(ما).

وأمَّا الرضي ففي كلامه ما يدل على أنَّ المستخدم في نفى القسم (لا) و(ما) أيضًا حيث منع استخدام (لم) و(لن) في القسم المنفي ، قال: (ولا يجوز نفى المضارع بـ لم ولن في جواب القسم لأنَّهم ينفونه بما يجوز حذفه للاختصار) [٣]

وما يجوز حذفه هو : لا وما إن صح استنتاجي.

أمَّا ابن مالك فأضاف إلى (لا) و(ما) (إنْ) وجعل العلة في النفي بإحدى الثلاثة عدم اختصاصها والعلة عنده في عدم استخدام (لن) و(لم) و(لمَّا) اختصاصها بالأفعال ، وأضاف قائلاً :(فأرادوا أن يكون ما ينفى به الجواب مما لا يمتنع دخوله على الاسم ؛ لأنَّ ما لا يمتنع دخوله على الاسم يجوز دخوله على الفعل والجواب قد يصدر بكل واحد منها، ولذلك لم ينف جواب القسم – دون ندور – بغير الثلاثة التي لا تختص إلَّا أنَّ المنفى

---

(١) الكتاب ج٣ ص٦٠٣.

(٢) المفصل ص٣٤٥.

(٣) شرح الكافية ج٢ ص٣٣٩.

بها في القسم لا يتغير عما كان دون قسم إلَّا إن كان فعلاً موضوعاً للمضي فقد يحدد له الانصراف إلى معنى الاستقبال) [١].

هذا بعض ما قيل في أدوات نفي القسم وظهر من خلاله أنَّ اختيار الأداة وفقاً للزمن الموضوع لنفيه.

٣ - يؤكد الحال في جواب القسم باللام ، ويؤكد الدال على الاستقبال بالنون.

قال ابن مالك : (فإن صدرت الجملة المجاب بها القسم بفعل مضارع كان مثبتاً فإمَّا أن يراد به الاستقبال أو يراد به الحال فإن أريد به الحال قرن باللام ولم يؤكد بالنون ؛ لأنَّها مخصوصة بالمستقبل فمن شواهده إفراد اللام لكون الحال مقصودًا قول الشاعر[٢]:

لَئِن تَكُ قَد ضَاقَتْ عَلَيكُم بُيُوتُكُم لِيَعلَمُ رَبِّي أنَّ بَيتِي وَاسِعُ)[٣].

ويظهر جليًا في كلام ابن مالك أثر الزمن في هذه القضية ؛ فإنَّ المضارع الذى يحق له بصيغته الدلالة على الحال أو الاستقبال وفق القرائن فإنَّه إن أريد به الحال لم يؤكد في جواب القسم إلَّا باللام ، وإن أريد به الاستقبال وجب تأكيده بالنون، وذلك لأنَّ النون كما رأى ابن جنى تخلص الفعل للاستقبال وتحول بين دلالته على الحال ، فهي كالجزء من

---

(١) شرح التسهيل ج٣ ص٢٠٦.

(٢) وهو: الكميت بن معروف والبيت من الطويل ينظر شرح الكافية الشافية ٢ /٨٣٧ والمساعد ٢/ ٣١٦ والتصريح ٤ /٢٥٤ والأشموني ٢١/١

(٣) شرح التسهيل ج٣ ص٢٠٨.

الفعل كأنَّها معه بناء واحد[١].

وقال الزمخشري في القضية ذاتها : (ولا يؤكد بها إلَّا الفعل المستقبل الذى فيه معنى الطلب وذلك ما كان قسمًا أو أمرًا أو نهيًا أو استفهامًا أو عرضًا أو تمنيًا ، كقولك: (بالله لأفعلنَّ) وأقسمت عليك إلَّا تفعلنَّ ، ولما تفعلنَّ ، واضربنَّ ، ولا تخرجنَّ ، وهل تذهبنَّ ، وإلَّا تنزلنَّ ، وليتك تخرجنَّ) ولا يؤكد بها الماضي ولا الحال ولا ما ليس فيه معنى الطلب)[٢].

وعليه فإنَّ مناط المنع هنا هو تأكيد الفعل غير المستقبل بالنون، أمَّا تأكيد المضارع الدال على المستقبل فإنَّه يؤكد بها وباللام ، وعليه أوجب ابن مالك دخول اللام في جواب القسم الماضي ، قال: (إن كان صدر الجملة المجاب بها القسم فعلاً ماضياً مثبتاً وخلا القسم من استقباله وجب اقترانه باللام وحدها إن كان الفعل غير متصرف وباللام مع قد أو ربَّما أو بما بمعنى ربَّما إن كان متصرفاً)[٣].

فهم من كلامه أنَّه لا يجوز دخول نون التوكيد على الفعل الماضي أيضًا في غير القسم إلَّا إذا جاء بمعنى الاستقبال[٤].

فالنحويون إذن على أنَّ الفعل الواقع جوابًا للقسم إن كان مستقبلاً مثبتاً وجب تأكيده بالنون ، وإن كان ماضياً أكد باللام وحدها ، وإن كان

---

(١) الخصائص ج٣ ص٨٢.

(٢) المفصل ص٣٣٠.

(٣) شرح التسهيل ج٣ ص٢١٣ وانظر رصف المباني ص٣٣٤ والجنى الداني للمرادي ص١٤٢.

(٤) شرح التسهيل ج١ ص١٤.

حالًا فهو كالماضي يؤكد باللام ، ولا يجوز البتة تأكيده بالنون مع كونه مضارعاً.

وذكر المرادي تأكيدًا لهذا شروط ما يؤكد بالنون قائلاً: (وأمَّا المضارع فإن كان حالًا لم تدخل النون عليه وإن كان مستقبلاً أكد بها وجوباً إذا وقع جواب قسم بأربعة شروط أن يكون مثبتاً وأن يكون غير مقرون بحرف تنفيس وأن يكون غير مقرون بقد وألَّا يكون مقدم المعمول فإذا استوفى الشروط وهو مستقبل وجب عند البصريين توكيده بالنون وأجاز الكوفيون حذف النون اكتفاء باللام)[1].

وبه قال غيره من النحويين[2].

إذن فالعبرة في التأكيد وعدم التأكيد كان بالنظر إلى عامل الزمن ، فرغم أنَّها قضية اتفاقية وليست متزامنة إلَّا أنَّ الزمن كان محل البحث والدراسة في هذه القضية ، وهو صاحب الأثر البين في ذكر حالات التأكيد باللام وحدها أو باللام والنون معاً في الماضي أو الحال أو الاستقبال.

---

(١) الجنى الداني ص١٤٢.

(٢) مغني اللبيب ج٢ ص٣٣٦٩ وأوضح المسالك ج٤ ص٨٥ وشرح ابن عقيل ج٢ ص٢٨٣-٢٨٤.

الخـــاتمـة

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على خير البريات على مر الأزمان محمد بن عبد الله خير خلق الله في الأرض والسموات.

وبـــعد :

فإنَّه بحول من الله وقوته انتهيت من هذا البحث بعنوان :

أثر الزمن في القضية النحوية.

والذي قمت بدراسته من جميع نواحيه : مفهومه ، وحدوده ، وأدلته، وتأثيره في القضية النحوية ، وتأثره بالعوامل الداخلة عليه ، أو تأثره بسياق الكلام ومعناه.

وقد توصلت من خلال ذلك كله إلى نتائج أهمها:

١ – أنَّ الزمن غير الفعل ؛ لأنَّ الفعل دليل من الأدلة التي تحدد الزمن ؛ فالفعل يقسم إلى فعل ماضي أو مضارع أو أمر، أمَّا الزمن فيقسم إلى ماضٍ وحال ومستقبل.

٢ – أثناء البحث لم أجد من النحويون من عرف كل قسم من أقسام الزمن ، ولكنَّهم اكتفوا بتصريف كل قسم من أقسام الفعل.

٣ – أنَّ الأفعال في دلالتها على الزمن تختلف فالفعل الماضي يدل على ما وقع فقط ، والفعل الأمر يدل على المستقبل فقط ، وأمَّا المضارع فيدل على ما هو واقع الآن وما هو سيقع بعد في المستقبل ؛ فصيغة المضارع مشتركة بين زمنين الحال

والاستقبال.

٤ – أنَّ حدود الزمن وهى مدته قد تتسع وتضيق أو تمتد وتقصر، وكل ذلك وفقاً لعوامل تحدد ذلك ، هذه العوامل قد تكون لفظية وقد تكون معنوية.

٥ – أنَّ النحويين لم يتفقوا في أي الأزمان أسبق اختلافاً كبيراً ، بل إنَّ بعضهم بعد أن يحدد أي الأزمان أسبق يعود فيذكر الترتيب المشهور في كتب النحو وهو (ماضي ثم حاضر ثم مستقبل) فيكون الرأي عنده مخالفاً للتطبيق.

٦ – أنَّ الأزمنة تتبادل فيما بينها وتتداخل بالنسبة للمتكلم فمثلاً يستخدم زمناً حاضراً للدراسة على الماضي في حين لا يستطيع أن تجد المسوغ لذلك الخلط في المعنى ، أمَّا بالنسبة لأصحاب الرأي في النحو فقد اعتمدوا في فهم الزمن المراد على العوامل الداخلة على الفعل ، واعتمدوا على الظروف الدالة على زمن معين إن وجدت في الجملة.

٧ – أنَّ من علامات الفعل التنقل بين الأزمنة فنجد الفعل لا يقتصر على زمان واحد في بعض الأحيان.

٨ – أنَّ أدلة الزمن كثيرة بعضها لفظي كالأدوات والظروف ، وبعضها معنوي ويعبر عنه بسياق الكلام ، كما أنَّ هناك معاني تفرض أزمان معينة كالرجاء ، والشروع ، والتوبيخ .

٩ – أنَّ أثر الزمن كبير وجلي في معظم أبواب النحو فقد يكون أثره لحكم نحوي ، أو مقررًا لآخر ، أو شرطًا في آخر.

١٠- يتأثر الزمن بالعوامل الداخلة عليه ظهر هذا من خلال المسائل الواردة في البحث.

وأخيرًا فإنَّ طبيعة البحث في الزمن شيقة ، وهو من الموضوعات التي يستحسن أن يقبل عليها الباحثون لما فيها من التجديد ، ولما فيها من إمعان نظر ودقة وبصيرة فهو من الموضوعات الغير تقليدية.

والبحث فيه يأخذ الباحث بعيدًا عما استهلك من قضايا النحو دون إنجاز ما يخدم هذا التخصص المهم القائم على خدمة اللغة العربية لغة القرآن الكريم.

وأرجو من الله التوفيق رغم علمي بتقصيري ، ولكن القصد العظيم وهو ما يطمعني في توفيق الله ، فهو من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل .

فهرس المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم .

٢- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي تحقيق / د طارق الجناني ط – أولى عالم الكتب مكتبة النهضة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م

٣- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للدمياطي تحقيق: د/ شعبان محمد إسماعيل ط – القاهرة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م

٤- أدب الكاتب لابن قتيبة تحقيق الشيخ/ محمد محيى الدين عبد الحميد ط- القاهرة ١٣٨٢هـ ١٩٦٣م.

٥- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان تحقيق د/ رجب عثمان محمد مراجعة د/ رمضان عبد التواب ط الخانجي القاهرة طبعة أولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م

٦- الأشباه والنظائر للسيوطي تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد ط – أولى مطبعة الكليات الأزهرية.

٧- الإصباح في شرح الاقتراح للدكتور محمود فجّال – ط أولى – دار القلم – دمشق.

٨- الأصول في النحو لابن السراج تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي ط: مؤسسة الرسالة – بيروت لبنان – الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.

٩- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب للبطليوسي تحقيق: د. مصطفى السقا وحامد عبد المجيد ط١ القاهرة ١٩٨١م.

١٠- الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش تحقيق: د. عبد المجيد قطامش ط - مركز إحياء التراث بمكة.

١١- أمالي القالي ط - بيروت ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

١٢- الأمالي النحوية لابن الحاجب تحقيق : هادي حسن حمودي ط -بيروت ١٩٨٥م.

١٣- إملاء ما من به الرحمن للعكبري ط - بيروت ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

١٤- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد - طبعة المكتبة العصرية ط أولى سنة ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.

١٥- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق د/ إبراهيم محمد عبد الله - ط - دار سعد الدين - طبعة أولى ٢٠٠٥ م مكتبة لسان العرب.

١٦- الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق: د. مازن المبارك ط - دار النفائس بيروت ط٣ سنة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

١٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام تحقيق: الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد - ط المكتبة العصرية صيدا - بيروت.

١٨- البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية للصقاني رسالة دكتوراه إعداد: محمد عبد القادر على أبو زيد- جامعة الأزهر- كلية اللغة العربية بالزقازيق ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

١٩- البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري تحقيق: د. طه عبد الحميد مصطفى السقا ط - الهيئة المصرية للكتاب القاهرة ١٤٠٠هـ

١٩٨٠م.

٢٠- تاج العروس للزبيدي - ط دار الهداية.

٢١- التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي تحقيق: د. حسن هنداوي ط - دار القلم دمشق طبعة أولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

٢٢- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري تحقيق: محمد باسل عبد السيد - ط دار الكتب العلمية بيروت - لبنان) طبعة أولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

٢٣- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش تحقيق: د. على محمد فاخر ط - دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة طبعة أولى ١٤٢٨هـ.

٢٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي تحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان ط مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة . ٢٥ - التوطئة للشلوبين تحقيق: د. يوسف أحمد المطوع ط الكويت ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

٢٦- الجمل في النحو للزجاجي تحقيق: على توفيق الحمد طبعة مؤسسة الرسالة بيروت دار الأمل الأردن ط أولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

٢٧- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل- ط: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان) ط أولى ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

٢٨- حاشية الأمير على مغني اللبيب لابن هشام تأليف / الأمير محمد عبد الله ط - دار أحياء الكتب العربية .

٢٩- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام / تأليف الشيخ محمد عرفة الدسوقي صححه / إبراهيم عبد الغفار الدسوقي ط – دار الطباعة العامرة – القاهرة ١٣٠١ هـ

٣٠- حاشية الصبّان على الأشموني ط – عيسى البابي الحلبي مصر .

٣١- الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين إعداد: هادى عطية معز الهلالي ط عالم الكتب كتبة النهضة العربية – بيروت ط أولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٣٢- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي ط ١٩٨٠م

٣٣- خزانة الأدب للبغدادي تحقيق: عبد السلام محمد هارون ط: مكتبة الخانجي القاهرة ط٤، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

٣٤- الخصائص لابن جني تحقيق: محمد على النجار ط عالم الكتب – بيروت.

٣٥- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي تحقيق: عبد العال سالم مكرم ط: دار المعرفة بيروت ١٩٨٣م.

٣٦- الدر المصون للسمين الحلبي تحقيق: د. أحمد محمد الخراط ط: دار القلم دمشق.

٣٧- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني تحقيق: محمود محمد شاكر- مطبعة المدني القاهرة ط ثالثة ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

٣٨- ديوان امرئ القيس، طبعه وصححه / مصطفى عبد الشافي بيروت

١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٣٩- ديوان عمرو بن أبي ربيعة تقديم: د. فايز محمد ط: دار الكتاب العربي بيروت ط٢، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

٤٠- ديوان الفرزدق ضبطه إيليا الحاوي ط: دار الكتب اللبناني مكتبة المدرسة بيروت – لبنان ط أولى ١٩٨٣م.

٤١- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي تحقيق: أحمد محمد الخراط ط مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق ١٣٩٥هـ

٤٢- رياض الصالحين، ط مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الخامسة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٤٣- شذا العرف في فن الصرف للحملاوي للشيخ / أحمد الحملاوي شرح وتحقيق / الأستاذ عرفات مطرجي ط – دار حراء – جدة .

٤٤- شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادي تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ط: دار المأمون للتراث دمشق، ط٢ ١٤٠٧هـ ١٩٨٨م

٤٥- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، ط: دار الكتاب العربي بيروت – لبنان، ١٣٧٥هـ ١٩٥٥م.

٤٦- شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل ط: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.

٤٧- شرح ألفية ابن مالك للشاطبي تحقيق: عواطف أحمد كمال رسالة دكتوراه – ١٩٨٨ م

٤٨- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوى المختون، ط: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط أولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

٤٩- شرح الجمل لابن عصفور تحقيق: د. صاحب أبو جناح (الشرح الكبير)

٥٠- شرح شذور الذهب ، تحقيق: محمد محي الدين - ط : دار الطلائع - القاهرة.

٥١- شرح شواهد المغنى للسيوطي تصحيح وتعليق: محمد محمود الشنقيطي- طبعة لجنة التراث العربي.

٥٢- شرح الشواهد الكبرى للعيني، ط: بولاق ١٣٩٩هـ

٥٣- شرح كافية ابن الحاجب للرضي تصحيح: يوسف حسن عمر، ج: جامعة قار يونس - بنغازي - ط٢ ١٩٩٦م

٥٤- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي ط: دار المأمون للتراث.

٥٥- شرح كتاب سيبويه للسيرافي ت: أحمد حسن مهذلي وعلى سيد علي، ط: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م

٥٦- شرح المفصل لابن يعيش ت: د. إميل بديع يعقوب، ط: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط أولى، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

٥٧- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق: د. طه حسن، ط: مكتبة ابن تيمية ط أولى ١٤٠٥هـ

٥٨- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان تحقيق / شعيب الأرنؤوط - طبعة مؤسسة الرسالة - بيروت

٥٩- صحيح البخاري بحاشية السندي ط - دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي .

٦٠- صحيح مسلم ، ت: محمد فؤاد عبد الباقي ط: دار إحياء التراث العربي بيروت.

٦١ – الفرائد الجديدة للسيوطي تحقيق / عبد الكريم المدرس .

٦٢- القاموس المحيط للفيروز أبادي ط: دار الحديث القاهرة بدون تاريخ.

٦٣- الكامل للمبرد، تعليق: محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة بدون تاريخ.

٦٤- الكتاب لسيبويه تحقيق: عبد السلام هارون ط: مكتبة الخانجي القاهرة.

٦٥- الكشاف للزمخشري رتبه وضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد ط - القاهرة ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٦٦- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) لأبي البقاء الكفوي - ط: دمشق.

٦٧- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري تحقيق: غازي مختار طليمات ط: دار الفكر دمشق ط أولى ١٩٩٥م.

٦٨- لسان العرب لابن منظور ت: عبد الله على الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي ط: دار المعارف القاهرة.

٦٩- لمع الأدلة في أصول النحو للأنباري تحقيق / الأستاذ سعيد

الأفغاني مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧ هـ

٧٠- اللمع في العربية لابن جنى تحقيق: د. حسين محمد محمد شرح – ط – القاهرة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

٧١- المؤتلف والمختلف للآمدي تحقيق: عبد الستار أحمد فراج ط: البابي الحلبي سنة ١٩٦١م.

٧٢- المتبع في شرح اللمع للعكبري دراسة وتحقيق الدكتور: عبد الحميد حمد محمد محمود الزوى منشورات جامعة قار يونس بنغازي الطبعة ١٩٩٤م.

٧٣- مختار الشعر الجاهلي تأليف / مصطفى السقا مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٣٠ م

٧٤- مختار الصحاح للإمام محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي طبعة – عيسى البابي الحلبي وشركاه مصر.

٧٥- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق: محمد كامل بركات ط – دار المدني ١٩٨٤م ١٤٠٥هـ

٧٦- المستصفى من علم الأصول للإمام أبي حامد الغزالي ط – بولاق ١٣٢٢ هـ

٧٧- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ط – القاهرة.

٧٨- المفصل في علم العربية للزمخشري ت: فخر سالم قداره ط: دار عمار عمان طبعة أولى ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م

٧٩- المقتضب للمبرد، ت: محمد عبد الخالق عضيمة ط: عالم الكتب بيروت .

٨٠- المقرب لابن عصفور، ت: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري ط - أولى ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م

٨١- المنصف لابن حني ت: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط: وزارة المعارف العمومية – ط - أولى ١٣٧٠هـ ١٩٥٤م

٨٢- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للمرابط الدلائي تحقيق / د مصطفى الصادق العربي .

٨٣- نتائج الفكر للسهيلي تحقيق: محمد إبراهيم البنا - ط دار الرياض للنشر والتوزيع ط أولى.

٨٤- همع الهوامع للسيوطي تحقيق: د. عبد الله سالم مكرم - ط: عالم الكتب القاهرة ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.